حولية الأمم المتحدة
مستخلص الحولية

بالعربية

مستخلص

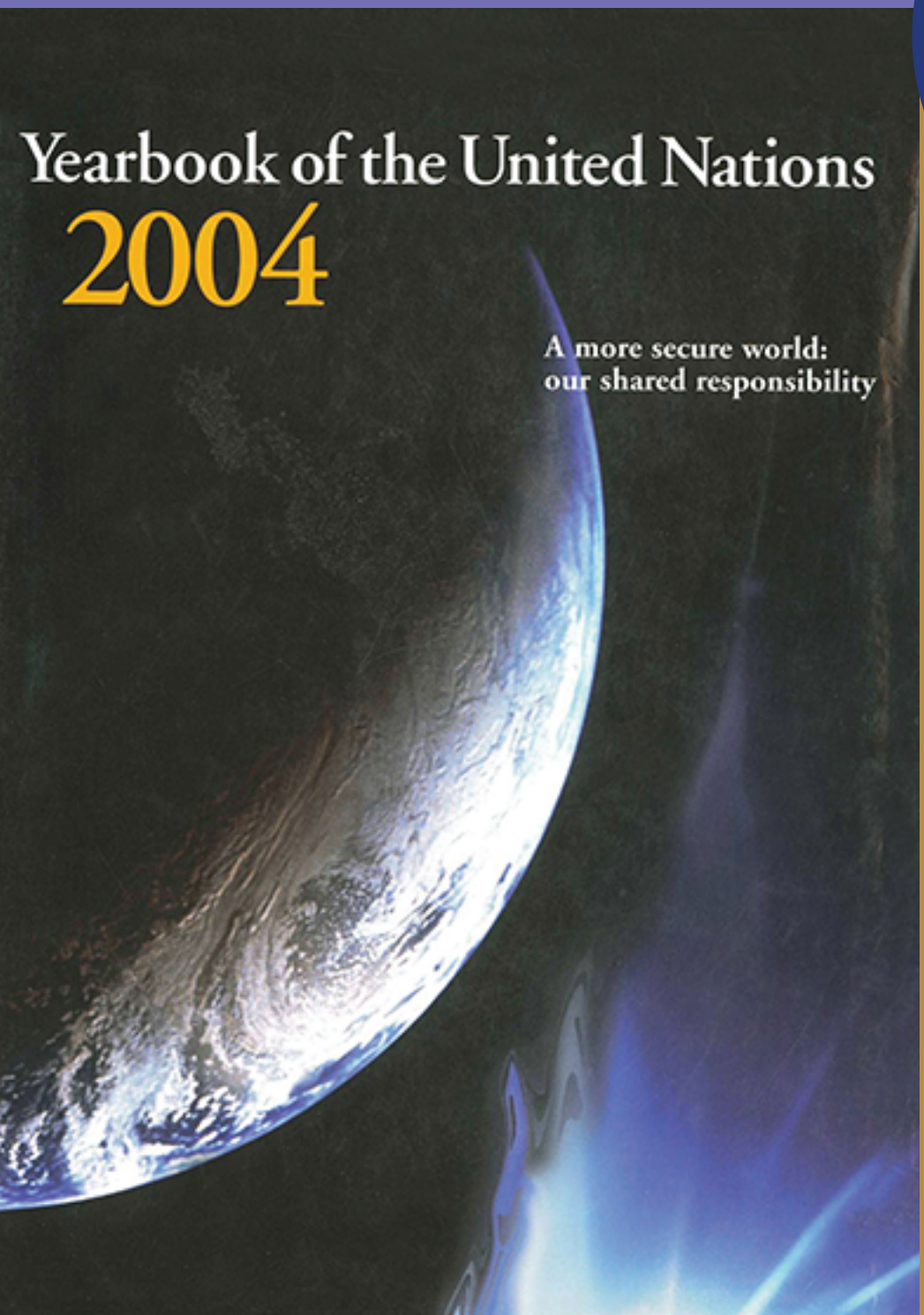

المجلد ٥٨

بالعربيـة

مستخلص

يشتمل مستخلص حولية الأمم المتحدة على مقدمات فصول الحولية، إلى جانب تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، عن كل سنة من السنوات المعنية.

إخلاء مسؤولية:
فيما عدا تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، هذه الترجمة ليست رسمية ولم يتم إعدادها من قبل موظفي الأمم المتحدة، بل هي ترجمة غير رسمية أعدّها مترجمون متطوعون تابعون لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ويعملون عبر الإنترنت مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام من أجل تمكين القراء الناطقين باللغة العربية من الاستفادة من حولية الأمم المتحدة.

المحتويات

مقدمة من إعداد الأمين العام بان كي–مون v

نبذة عن طبعة الحولية لعام 2004 xvi

اختصارات تستخدم على نحو شائع في الكتاب السنوي xvii

مذكرة إيضاحية للوثائق xviii

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة 3

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية

1. السلم والأمن الدوليين 51

تعزيز السلم والأمن الدوليين، 52: دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، 52: الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، 54: الأزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة، 56: منع نشوب نزاعات، 57؛ صنع السلام وبناء السلام، 60؛ البعثات والمكاتب السياسية الخاصة في عام 2004، 68؛ لائحة بالبعثات والمكاتب السياسية في عام 2004، 69. الاحتفال بالذكرى الستين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، 71: تهديدات للسلم والأمن الدوليين، 71: الإرهاب الدولي، 71. عمليات حفظ السلام، 81: الجوانب العامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، 82؛ الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام، 89؛ عمليات في عام 2004، 90؛ لائحة بعمليات عام 2004، 91؛ الجوانب المالية والإدارية لعمليات حفظ السلام، 93.

2. أفريقيا 108

تعزيز السلم في أفريقيا، 110. وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، 114: جمهورية الكونغو الديمقراطية، 119؛ بوروندي، 141؛ رواندا، 158؛ جمهورية أفريقيا الوسطى، 160؛ غرب أفريقيا، 164: قضايا إقليمية، 165؛ كوت ديفوار، 170؛ ليبيريا، 194؛ سيراليون، 212؛ غينيا – بيساو، 223؛ كاميرون – نيجيريا، 230؛ غينيا الاستوائية، 232. القرن الأفريقي، 233: السودان، 233؛ الصومال، 256؛ إريتريا – إثيوبيا، 265. شمال أفريقيا، 274: الصحراء الغربية، 274.الجماهيرية العربية الليبية، 280؛ شمال أفريقيا، 281؛ أنغولا، 281؛ موزامبيق، 281؛ زيمبابوي، 281؛ قضايا أخرى، 282؛ جزر القمر، 282. التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة، 282.

3. الأمريكتان 286

أمريكا الوسطى، 286. غواتامالا، 286: هايتي، 288: قضايا أخرى، 304: منطقة الأنديز للسلام، 304. كولومبيا، 304؛كوبا – الولايات المتحدة، 304؛ السلفادور – هندوراس، 306؛ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، 306. حالة المراقبين، 308.

4. آسيا والمحيط الهادئ **309**

أفغانستان، 311: تنفيذ اتفاق بون، 311؛ العقوبات، 331. العراق، 339: الوضع في العراق، 339؛ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، 353؛ لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 360. العراق – الكويت، 364: برنامج النفط مقابل الغذاء: لجنة التحقيق المستقلة الرفيعة المستوى، 364؛ أسرى الحرب والممتلكات الكويتية والأشخاص المفقودون، 365؛ بعثة الأمم المتحدة لمراقبة العراق والكويت، 366. لجنة الأمم المتحدة للتعويضات والتمويل، 367؛ تيمور – ليشتي، 367: مكتب الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، 367؛ تمويل عمليات الأمم المتحدة، 377. مسائل أخرى، 380: كمبوديا، 380؛ الهند – باكستان، 382؛ قضية كوريا، 382؛ ميانمار، 382؛ بابوا غينيا الجديدة، 383؛ طاجيكستان، 386؛ الإمارات العربية المتحدة – إيران، 386؛ التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ، 387؛ التعاون بين بلدان أمم جنوب شرقي آسيا، 388.

5. أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط **389**

يوغوسلافيا السابقة، 390: عمليات الامم المتحدة، 390. البوسنة والهرسك، 391: تنفيذ اتفاق السلام، 392؛ بعثات الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، 398. صربيا والجبل الأسود، 404: الحالة في كوسوفو، 404؛ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، 419. جورجيا، 420: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، 420. أرمينيا وأذربيجان، 432. قبرص، 434: بعثة المساعي الحميدة، 435؛ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، 444. قضايا أخرى، 448: تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 448؛ الاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا، 449؛ التعاون مع مجلس أوروبا، 450؛ التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 451.

6. الشرق الأوسط **452**

عملية السلام، 453: الوضع العام، 453؛ الأراضي الفلسطينية المحتلة، 454. قضايا متعلقة بفلسطين، 486: الجوانب العامة، 486؛ المساعدة المقدمة للفلسطينيين، 494؛ الأونروا، 496. عمليات حفظ السلام، 504: لبنان، 505؛ الجمهورية العربية السورية، 515.

7. نزع السلاح **521**

دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، 522: آليات الأمم المتحدة، 522. نزع السلاح النووي، 525: مؤتمر نزع السلاح، 525؛ هيئة نزع السلاح، 619؛ استفتاح واتفاقات ثنائية وتدابير أحادية أخرى، 528؛ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، 538؛ حظر استخدام الأسلحة النووية، 540؛ فتاوى محكمة العدل الدولية، 541. النفايات المشعة، 542. قضايا عدم الانتشار، 542: معاهدة حظر الانتشار، 542؛ عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، 543؛ التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، 545؛ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 548؛ مناطق خالية من الأسلحة النووية، 550. الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والكيميائية، 554: الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، 554؛ بروتوكول جنيف لعام 1925، 556؛ الأسلحة الكيميائية، 556. الأسلحة التقليدية، 558: برنامج العمل بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، 558؛ اتفاقية الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والبروتوكولات المتعلقة بذلك، 562؛ نزع السلاح العملي، 564؛ الشفافية، 565؛ الألغام المضادة للأفراد، 568. قضايا نزع السلاح الأخرى، 570: أفريقيا، 570؛ آسيا والمحيط الهادئ، 573؛ أوروبا، 573؛ أمريكا اللاتينية، 573. عمليات نزع سلاح أخرى، 576: الإرهاب، 576؛ أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، 577؛ منع حدوث سباق

تسلح في الفضاء الخارجي، 577؛ معاهدة قاع البحار، 579؛ نزع السلاح والتنمية، 579؛ اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح، 580. الدراسات والمعلومات والتدريب، 581.

8. قضايا سياسية وأمنية أخرى **591**

الجوانب العامة للأمن الدولي، 591: دعم الديمقراطيات، 591. الجوانب الإقليمية للسلم والأمن الدوليين، 592: منطقة الأنديز، 592. إنهاء الاستعمار، 593: عقد للقضاء على الاستعمار، 593؛ بورتوريكو، 604؛ أقاليم قيد الاستعراض، 615. المعلومات، 615: شؤون الأمم المتحدة الإعلامية، 615؛ المعلومات والاتصالات في مجال الأمن الدولي، 630. العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح، 631. استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، 632: تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، 636؛ اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، 638؛ اللجنة الفرعية القانونية، 641. آثار الإشعاع الذري، 642.

الجزء الثاني: حقوق الإنسان

1. تعزيز حقوق الإنسان **647**

آليات الأمم المتحدة، 647: لجنة حقوق الإنسان، 647؛ اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، 648؛ مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 649. تعزيز العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان، 652. مواثيق حقوق الإنسان، 768: الجوانب العامة، 768؛ عهد الحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولان الاختياريان، 771؛ عهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 772؛ اتفاقية مناهضة التمييز العنصري، 773؛ اتفاقية مناهضة التعذيب، 776؛ اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري، 777؛ اتفاقية حقوق الطفل، 777؛ اتفاقية العمال المهاجرين، 784؛ اتفاقية الإبادة الجماعية، 784؛ أنشطة أخرى، 808: متابعة المؤتمر العالمي لعام 1993، 808؛ الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، 670؛ التثقيف في مجال حقوق الإنسان، 677؛ الأطفال وثقافة السلام، 679؛ المؤسسات الوطنية والترتيبات الإقليمية، 680.

2. حماية حقوق الإنسان **686**

العنصرية والتمييز العنصري، 686: متابعة المؤتمر العالمي لعام 2001، 686. أنماط أخرى من التعصب، 702: التحيز الثقافي، 702؛ التمييز ضد الأقليات، 702؛ التعصب الديني، 706. الحقوق المدنية والسياسية، 709: الحق في تقرير المصير، 709؛ إقامة العدل، 714؛ الحق في الديمقراطية، 724؛ مسائل أخرى، 726. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 744: الحق في التنمية، 744؛ الفساد، 758؛ الفقر المدقع، 759؛ الحق في الغذاء، 761؛ الحق في السكن اللائق، 765؛ الحق في التعليم، 766؛ الشواغل البيئية والعلمية، 766؛ الحق في الصحة البدنية والعقلية، 768؛ والرق والقضايا ذات الصلة، 773؛ الفئات الضعيفة، 774.

3. انتهاكات حقوق الإنسان **803**

الجوانب العامة، 803. أفريقيا، 803: السودان، 803؛ زيمبابوي، 804. الأمريكتان ، 805: كولومبيا، 805؛ كوبا، 806. آسيا، 806: الصين، 806؛ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، 807؛ إيران، 807؛ العراق، 809؛ ميانمار، 810؛ تركمانستان، 813. أوروبا، 815: بيلاروسيا، 815؛ قبرص، 815؛ الاتحاد الروسي، 816. الشرق الأوسط، 816: لبنان، 816؛ الأراضي التي تحتلها إسرائيل، 816.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

1. السياسة الإنمائية والتعاون الاقتصادي الدولي 821

العلاقات الاقتصادية الدولية، 821: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، 821؛ الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، 827؛ التنمية المستدامة، 827؛ القضاء على الفقر، 833؛ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، 842. الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية، 847. سياسة التنمية والإدارة العامة، 849: لجنة السياسات الإنمائية، 849؛ 849. مجموعة البلدان في الحالات الخاصة، 852: أقل البلدان نموا، 852؛ الدول الجزرية النامية، 858؛ البلدان النامية غير الساحلية 860 بلدا؛ الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، 862؛ البلدان الجبلية الفقيرة، 864.

2. الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية 865

أنشطة على صعيد المنظومة، 865. التعاون التقني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 876: المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / صندوق الأمم المتحدة للسكان، 877؛ الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 878؛ تخطيط البرامج وإدارتها، 883؛ 887 – التعاون التقني الآخر، 891: استعراض برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، 891؛ أنشطة الأمم المتحدة، 892؛ صندوق الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للشراكات الدولية، 892؛ مكتب خدمات المشاريع، 893؛ متطوعو الأمم المتحدة، 896؛ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، 897؛ صندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية، 898.

3. المساعدات الإنسانية والمساعدات الاقتصادية الخاصة 901

المساعدات الإنسانية، 901: التنسيق، 901؛ تعبئة الموارد، 908؛ النظام الإنساني الدولي الجديد، 909؛ الأنشطة الإنسانية، 911. المساعدة الاقتصادية الخاصة، 920: الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، 920؛ 937. الإغاثة في حالات الكوارث، 941: التعاون الدولي، 942؛ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، 945؛ المساعدات في حالات الكوارث، 950.

4. التجارة الدولية والتمويل والنقل 954

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الحادي عشر، 954. التجارة الدولية، 956: السياسة التجارية ، 963؛ تعزيز التجارة وتيسيرها، 965؛ 968. التمويل ، 972: السياسة المالية ، 972؛ تمويل التنمية، 978؛ 983: النقل ، 986: النقل البحري، 986؛ نقل البضائع الخطرة، 986. المسائل المؤسسية والتنظيمية للأونكتاد، 987: الأمين العام للأونكتاد، 989.

5. الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية 990

التعاون الإقليمي، 990. أفريقيا، 993: الاتجاهات الاقتصادية، 993؛ الأنشطة في عام 2004، 994؛ التعاون الإقليمي، 999. آسيا والمحيط الهادئ، 1000: الاتجاهات الاقتصادية، 1000؛ الأنشطة في عام 2004، 1001؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 1011؛ الأنشطة الإقليمية الفرعية، 1011. أوروبا، 1013: الاتجاهات الاقتصادية، 1014؛ الأنشطة في عام 2004، 1015؛ الأنشطة التنفيذية،

1017؛ 1017 – أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، 1018: الاتجاهات الاقتصادية، 1020؛ الأنشطة في عام 2004، 1021؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 1026؛ التعاون مع المنظمات الإقليمية، 1026. غرب آسيا، 1027: الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية، 1027؛ الأنشطة في عام 2004، 1028؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 1030.

6. الطاقة والموارد الطبيعية ورسم الخرائط **1031**

الطاقة والموارد الطبيعية، 1031: الطاقة، 1031؛ الموارد الطبيعية، 1034. رسم الخرائط، 1035.

7. البيئة والمستوطنات البشرية **1036**

البيئة، 1036: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1036؛ الاتفاقيات والآليات الدولية، 1050؛ الأنشطة البيئية، 1056. المستوطنات البشرية، 1068: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لعام 1996 (الموئل الثاني) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام 2001، 1068؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 1072. مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، 1074.

8. السكان **1075**

متابعة مؤتمر السكان والتنمية لعام 1994، 1075: صندوق الأمم المتحدة للسكان، 1078. الأنشطة السكانية الأخرى، 1085.

9. السياسة الاجتماعية ومنع الجريمة وتنمية الموارد البشرية **1088**

السياسة الاجتماعية والقضايا الثقافية، 1088: التنمية الاجتماعية، 1088؛ الأشخاص ذوو الإعاقة، 1097؛ التنمية الثقافية، 1101. منع الجريمة والعدالة الجنائية، 1107: لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، 1107؛ برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة، 1110؛ الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 1117؛ استراتيجيات لمنع الجريمة، 1119؛ معايير وقواعد الأمم المتحدة، 1130؛ قضايا منع الجريمة والعدالة الجنائية الأخرى، 1137. تنمية الموارد البشرية، 1139: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، 1139. التعليم للجميع، 1141.

10. النساء **1144**

متابعة المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة وبيجين + 5، 1144: آليات الأمم المتحدة، 1169: اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، 1169؛ لجنة وضع المرأة، 1170؛ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 1171؛ المعهد الدولي للبحث والتدريب، 1171، المعهد الدولي للبحث والتدريب، 1172.

11. الأطفال والشباب والأشخاص المسنون **1175**

الأطفال، 1175: متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام 2002، 1175؛ صندوق الأمم المتحدة للطفولة، 1177. الشباب، 1190. الأشخاص المسنون، 1191: متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة لعام 2002، 1191.

12. اللاجئون والمشردون **1195**

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1195: السياسات البرنامجية، 1195؛ المسائل المالية والإدارية، 1200. حماية اللاجئين ومساعدتهم، 1203: قضايا الحماية، 1203؛ تدابير المساعدة، 1204؛ الأنشطة الإقليمية، 1205.

13. الصحة والغذاء والتغذية **1214**

الصحة، 14121409: متابعة مؤتمر الألفية، 1214؛ الوقاية من الإيدز والسيطرة عليه، 1214؛ التبغ، 1221؛ مبادرة دحر الملاريا، 1221؛ الصحة العامة العالمية، 1223؛ السلامة على الطرق، 1223. التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة الصحية، 1224. الأغذية والزراعة، 1224: المعونة الغذائية، 1224؛ الأمن الغذائي، 1226. التغذية، 1227.

14. المراقبة الدولية للمخدرات **1228**

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين، 1228. الاتفاقيات، 1233: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 1237. حالة المخدرات العالمية، 1238. عمل الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، 1246: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 1246؛ لجنة المخدرات، 1248؛ تعزيز آليات الأمم المتحدة، 1254.

15. الإحصاءات **1255**

عمل اللجنة الإحصائية، 1255: الإحصاءات الاقتصادية، 1255؛ الإحصاءات السكانية والاجتماعية، 1258؛ الأنشطة الإحصائية الأخرى، 1260.

الجزء الرابع: قضايا قانونية

1. محكمة العدل الدولية **1265**

العمل القضائي للمحكمة، 1265؛ قضايا أخرى، 1273.

2. المحاكم والهيئات القضائية الدولية **1275**

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، 1275: دوائر المحكمة، 1276؛ مكتب المدعي العام، 1283؛ قلم المحكمة، 1284؛ التمويل، 1284. المحكمة الدولية لرواندا، 1286: دوائر المحكمة، 1286؛ مكتب المدعي العام، 1288؛ قلم المحكمة، 1289؛ التمويل، 1289. أداء المحكمتين، 1291: مكتب المدعي العام، 1291.

3. قضايا قانونية دولية **1295**

إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، 1295. لجنة القانون الدولي، 1298: المسؤولية الدولية، 1300؛ الأعمال الانفرادية للدول، 1301؛ مسؤولية المنظمات الدولية، 1301؛ تجزئة القانون الدولي، 1301؛ الموارد الطبيعية المشتركة، 1302. العلاقات الدولية والقانون الدولي، 1302:

خلافة الدول، 1302؛ مسؤولية الدولة، 1302؛ حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، 1303؛ الإرهاب الدولي، 1310؛ البروتوكولان الإضافيان الأول والثاني لاتفاقية جنيف لعام 1949، 1313؛ سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، 1315. العلاقات الدبلوماسية، 1317: حماية البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين، 1317. المعاهدات والاتفاقيات، 1319.

4. قانون البحار **1321**

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 1321: المؤسسات التي أنشأتها الاتفاقية، 1329؛ التطورات الأخرى المتعلقة بالاتفاقية، 1331؛ شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، 1341.

5. مسائل قانونية أخرى **1342**

المنظمات الدولية والقانون الدولي، 1342: تعزيز دور الأمم المتحدة، 1342؛ التعاون مع المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية، 1348؛ 1349. القانون الدولي، 1351: القانون الدولي لأخلاقيات علم الأحياء، 1351. القانون الاقتصادي الدولي، 1351: القانون التجاري الدولي، 1352.

الجزء الخامس: قضايا مؤسسية وإدارية وقضايا الميزانية

1. تعزيز وإعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة **1359**

برنامج الإصلاح، 1359: الجوانب العامة، 1359؛ جدول أعمال التغيير، 1360؛ تنفيذ إعلان الألفية، 1362؛ الإصلاح الإداري والرقابة، 1365. الجهاز الحكومي الدولي، 1374.

2. عمليات التمويل وبرامج الأمم المتحدة **1380**

الوضع المالي، 1380. ميزانية لعام 2004-2005، 1380: إصلاح عمل الميزانية والإدارة المالية، 1610؛ ميزانية عامي 2006-2007، 1611؛ برنامج مخطط الميزانية للعامين 2006-2007، 1392. الاشتراكات، 16139324: الأنصبة المقررة، 1393. الحسابات والتدقيق، 1396: استعراض الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، 1399. تخطيط البرامج، 1400: الإطار الاستراتيجي للعامين 2006-2007، 1400؛ سير البرامج، 1404.

3. موظفي الأمم المتحدة **1407**

شروط الخدمة، 1407: لجنة الخدمة المدنية الدولية، 1407؛ قضايا الأجور، 1411؛ قضايا أخرى متعلقة بالأجور، 1412. شؤون الموظفين الأخرى، 1415: خدمة الإدارة العليا، 1415؛ سياسات الموظفين، 1416؛ صندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، 1438؛ المسائل المتعلقة بالسفر، 1441؛ إقامة العدل، 1441.

4. مسائل مؤسسية وإدارية **1445**

آليات المنظمة، 1445: الجمعية العامة، 1445؛ مجلس الأمن، 1448؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1448. التنسيق والرصد والتعاون، 1449: الآليات المؤسسية، 1449؛ 14545: طلبات التحول إلى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، 1452. التعاون مع المنظمات، 1452؛ مركز المراقب، 1458؛ 1461. المؤتمرات، 1463: لجنة المؤتمرات، 1463. نظم معلومات الأمم المتحدة، 1471. مسائل أخرى، 1472: الخدمات المشتركة، 1472؛ مباني الأمم المتحدة وممتلكاتها، 1472؛ الأمن، 1475.

الجزء السادس: المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بالأمم المتحدة

1 – الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) **1481**
2. منظمة العمل الدولية (إلو) 1484 **1484**
3. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) **1486**
4. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(اليونسكو) **1488**
5. منظمة الصحة العالمية (وو) **1490**
6. البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) **1492**
7. إنترناشونال فينانس كوربوراتيون (إفك) **1494**
8. صندوق النقد الدولي 1496 **1496**
9. المنظمة الدولية للطيران المدني (إيساو) 1498 **1498**
10 – الاتحاد البريدي العالمي 1500 **1500**
11. الاتحاد الدولي للاتصالات (إيتو) 1501 **1501**
12. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (ومو) 1503 **1503**
13. المنظمة البحرية الدولية (إيمو) 1505 **1505**
14. المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) 1506 **1506**
15. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية **1508**
16. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) **1509**
17. منظمة التجارة العالمية **1511**
18. منظمة السياحة العالمية **1513**

الملحقات

1. قائمة الأمم المتحدة **1517**

2. ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية 1519

3. هيكلية الأمم المتحدة 1534

4. جداول أعمال هيئات الأمم المتحدة الرئيسية في عام 2004 1548

5. مراكز الأمم المتحدة للمعلومات 1561

الفهارس

استخدام فهرس المواضيع 1566

فهرس المواضيع 1567

فهرس القرارات والمقررات 1605

فهرس بيانات مجلس الأمن الرئاسية لعام 2004 1608

كيفية الحصول على مجلدات الحولية 1610

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

فيما يلي تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة [A / 59/1]، بتاريخ 20 آب / أغسطس 2004، والمقدم إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وأحاطت الجمعية العامة علما بذلك في 8 تشرين الأول / أكتوبر (المقرر 504/59). وفي 23 كانون الأول / ديسمبر، قررت الجمعية أن يبقى بند جدول الأعمال قيد النظر خلال الدورة التاسعة والخمسين المستأنفة (2005) (القرار 552/59).

الفصل الأول

مقدمة

١ - مرت الأمم المتحدة بعام من أشد الأعوام تحديا على نحو يفوق الوصف. فلقد كان على مجلس الأمن أن يتناول القضايا المثيرة للجدل التي أحاطت بأزمة العراق، والدور الذي يتعين أن تقوم به المنظمة في أعقاب الحرب. وكانت هناك طفرة في الطلب على عمليات حفظ السلام في عدد من البلدان الخارجة لتوها من أ تون الصراعات التي سادها العنف . وألقى الإرهاب الدولي والتهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل بظلالهما على شعوب العا لم كافة. وتزامن مع ذلك أن واجهت الأمم المتحدة أيضا مدًّا عارما لمرض سريع الانتشار، فضلا عن التحديات الجارية في مجال الفقر المدقع والجوع، والتدهور البيئي، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم المعونة الإنسانية في حالات الطوارئ. ولقد كان في ظل هذه الخلفية أنني عينتُ، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فريقا رفيع المستوى معنيا بالتهديدات والتحديات والتغيير لكي يدرس ما نواجهه من تهديدات ويجري تقييما لسياساتنا وعملياتنا ومؤسساتنا القائمة، ولكي يقدم توصيات جريئة وعملية في هذا الشأن .

٢ - ولا يغيب عن البال أن ميثاق الأمم المتحدة يقتضي من المنظمة أن تعمل على توفير أسباب التقدم والتطور في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها. وبالنسبة إلى غالبية شعوب العا لم، فإن أهم التهديدات الفورية إنما تتمثل في الفقر، والجوع، ومياه الشرب غير المأمونة، والتدهور البيئي، والأمراض الوبائية أو المعدية. ويتركز العمل الهام الذي تقوم به المنظمة في هذه المجالات على الأهداف الإنمائية للألفية. ومن بين الأهداف الثمانية للألفية خفض مستويات الفقر والجوع إلى

النصف، وضمان تعميم التعليم الابتدائي، ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض الرئيسية، على أن يتحقق كل ذلك بحلول عام ٢٠١٥.

٣ - ولئن كان قد تحقق بعض النجاح في التقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذا التقدم لم يكن خالصا. ذلك أن تلك الأهداف لا سبيل إلى بلوغها إلا عن طريق الأخذ بسياسات اقتصادية واجتماعية سليمة، وبأسباب الحكم الرشيد، وتعبئة الموارد، وإقامة شراكة حقيقية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٤ - ويتمثل أحد البرامج الهامة الجديدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز في المبادرة المسماة ''ثلاثة في خمسة'' التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، والتي تهدف إلى توفير علاج مضادات الرتر وفيروسات لثلاثة ملايين شخص بحلول عام ٢٠٠٥. والحاجة ماسة إلى تحقيق ذلك لأن ستة ملايين شخص مصابين بهذا المرض في العالم النامي في حاجة إلى الحصول على العلاج بمضادات الرتروفيروسات لكي يظلوا على قيد الحياة. ويتطلب الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قيادة عالمية قوية، وشراكة عالمية فعالة، وعملا عالميا متواصلا.

٥ - وحينما يتعلق الأمر بالتصدي للكوارث الطبيعية، وحالات اللاجئين، وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية، ستبدو الفجوة أكثر وضوحا وإلحاحا بين الطلبات المتزايدة والموارد المحدودة. ودائما ما يكون تمويل النداءات الصادرة عن الأمم المتحدة أقل من المطلوب، بما ينجم عن ذلك من تحديد للخدمات التي يتم تقديمها. ولذلك فإن توفير التمويل الكافي من أجل التنمية والقضايا الإنسانية يعد استثمارا سليما. وسيكون أيضا مجديا من حيث التكلفة بالنظر إلى عائداته المحتملة من حيث السلام والأمن .

٦ - وتشكل الحالة الحرجة في أفريقيا والمحنة التي تواجه شعوبها أحد الشواغل ذات الأولوية العالية. فالصراع المسلح في دارفور غربي السودان هو شاهد مقبض على استمرار الصراعات الفتاكة على أرض القارة. إن نصف سكان أفريقيا يعيشون في حالة من الفقر، وهي المنطقة الوحيدة من مناطق العالم التي يزداد فيها معدل سوء تغذية الأطفال ولا يطرأ عليه أي تحسن. وقد أتى وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على حياة نحو ١٥ مليون نسمة من سكان القارة، ولا يزال يلحق الدمار الاجتماعي والاقتصادي بالمجتمعات المتأثرة به. ومع ذلك، فلقد كان مبعث ارتياحي ظهور بعض

الاتجاهات الإيجابية، والجهود التي بذلتها الدول والمؤسسات الأفريقية من أجل التصدي لتحديات السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان. وقامت الدول الأفريقية بدور هام في تحقيق الاستقرار في بوروندي وليبريا. ومجلس السلام والأمن الذي أنشئ مؤخرا والمنبثق عن الاتحاد الأفريقي ينطوي على إمكانات هائلة لأن يصبح أداة لمنع نشوب الصراعات المتسمة بالعنف، وإدارتها، وحلها. ومن خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وآلية استعراض الأقران التابعة لها، تبدي أفريقيا التزاما متجددا بالحد من الفقر، وبحقوق الإنسان، والحكم الرشيد .

٧ - ولا ينبغي التقليل من شأن المساهمات البناءة التي أسهمت بها العناصر الفاعلة غير الحكومية في إحراز تقدم بشأن قضايا من قبيل نوع الجنس، وتغير المناخ، والديون، والألغام البرية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والتحدي الماثل اليوم إنما يكمن في إثراء الطابع الحكومي الدولي الفريد للأمم المتحدة من خلال زيادة الانفتاح نحو إقامة شراكات مع المجتمع المدني العالمي .

٨ - ولقد زاد الطلب على عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة زيادة هائلة خلال العام الماضي، وأنشئت عمليات جديدة في بوروندي وهايتي وليبريا والسودان. وهناك حاليا ما يربو على ٠٠٠ ٥٦ من الأفراد العسكريين، ونحو ٠٠٠ ١١ من الموظفين المدنيين من ٩٧ بلدا يعملون في ١٦ بعثة في مختلف أنحاء العالم. وكثير من هذه العمليات متعدد الأبعاد، ولا يعنى فقط بقضايا الأمن ولكن أيضا بالمشاكل السياسية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والشواغل الإنسانية، والإنعاش الاقتصادي. ويعكس تزايد عدد البعثات ازديادا في الطلب على عمليات حفظ السلام واستمرار أهميتها في المساعدة على إنهاء القتال وتدعيم السلام في بلدان كثيرة. وفي الوقت نفسه، فإن هذا النمو يفرض عبئا ضخما على موارد المنظمة وقدراتها على تخطيط هذه العمليات ونشرها وإدارتها. والعمليات التي يجري الاضطلاع بها حاليا لن تتكلل بالنجاح إلا بمواصلة الدعم والالتزام السياسيين من جانب الدول الأعضاء، وتخصيص الموارد الصحيحة لها.

٩ - ولا بد للأمم المتحدة، بحكم الضرورة، أن تشارك في الكفاح ضد الإرهاب الدولي بالنظر إلى أن أي تدابير فعالة لمواجتهه تتطلب تعاونا دوليا واسع النطاق. ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، والتي تحظى بأهمية مركزية في الجهود التي تبذلها المنظمة في هذا الخصوص، سوف تتعزز الآن بإنشاء إدارة تنفيذية لمكافحة الإرهاب. وإننا إذ نوحد قوانا في مكافحة

الإرهاب، فإنه لا محيص من دعم وحماية الحريات وحقوق الإنسان وسيادة القانون .

10 - وإني آمل في أن تتواصل وتتعزز قوة الدفع التي تتزايد تدريجيا ونحن نقترب صوب الاحتفال عام ٢٠٠٥ بالاستعراض الخمسي لإعلان الألفية وبالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة، وأن تؤدي إلى تحقيق النتائج الإيجابية التي ترتجيها منظمتنا ويرتجيها العالم.

الفصل الثاني

تحقيق السلام والأمن

١١ - لا تزال الصراعات الداخلية التي يسودها العنف تغمر بين رحاها ملايين المدنيين حول العالم، وتشد إلى ساحتها بلدانا مجاورة مما يجعلها تشكل تهديدا أوسع نطاقا للسلام والأمن الدوليين. وهذه الحروب، التي كثيرا ما يكون العامل المحرك وراءها هو فشل القيادات السياسية في توفير الحكم القائم على المشاركة والمساءلة، من شأنها أن تستغل الاختلافا ت الدينية والعرقية وأن يحمى وطيسُها بفعل المصالح الاقتصادية. وكثيرا ما يفشل المشتركون في هذه الحروب في أن يميزوا بين المقاتلين والمدنيين وموظفي المساعدة الإنسانية. بل إن المدنيين تعرضوا لهجمات متعمدة، وأرغم الأطفال على الانخراط في صفوف المقاتلين، وأصبح عما ل المعونة أهدافا استراتيجية. ولا يزال خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب من بين القضايا ذات الاهتمام البالغ.

١٢ - ولا تزال الأمم المتحدة تستخدم مجموعة من الوسائل، تشمل الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وبناء السلام، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على معالجة الصراعات الداخلية وكذلك الصراعات المألوفة التي تنشأ فيما بين الدول. وفي غضون الإثني عشر شهرا الأخيرة، استخدمت كل هذه الوسائل، بدءا من المساعي الحميدة في عدد من المنازعات التي تتسم بالحساسية، إلى استخدام مزيج يجمع بين حفظ السلام وصنع السلام في حالات مث ل قبرص والصحراء الغربية، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع كما حدث في سيراليون. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة بذل جهودها لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي للأسباب الجذرية للصراع وبناء قدرتها الطويلة الأجل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

١٣ - ومرة أخرى، شهد العام الماضي زيادة في عدد بعثات الأمم المتحدة

لبناء السلام وحفظ السلام، مما يبرهن على الدور الرئيسي الذي تقوم به منظمتنا سعيا إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين، الأمر الذي ضاعف أيضا من الأعباء التي تثقل كاهل مواردنا البشرية والمادية.

منع نشوب الصراعات وصنع السلام

١٤ - نتيجة للتدهور الخطير الذي طرأ على الحالة الأمنية في العراق، قررتُ أن ينقل إلى خارج البلد، بصورة مؤقتة، الموظفون الدوليون التابعون لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وكذلك موظفو الوكالات والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك، لا تزال منظومة الأمم المتحدة تدير طائفة عريضة من أنشطة المساعدة الأساسية في جميع أنحاء البلد، سواء من داخل العراق أو من خارجه.

١٥ - وبموجب القرار ١٤٨٣(٢٠٠٣)، طلب إليَّ مجلس الأمن إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ،مع نقل المسؤولية عن أي نشاط متبق في إطار البرنامج إلى سلطة التحالف المؤقتة. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، سلمت الأمم المتحدة جميع مسؤولياتها التنفيذية إلى السلطة. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ،حوِّل مبلغ ٦،٨ بليون دولار من الأموال المتبقية إلى صندوق تنمية العراق. وأغلق مكتب برنامج العراق في ٣١ أيار/مايو.

١٦ - وفي القرار ١٥١١(٢٠٠٣)، دعا مجلس الأمن مجلس الحكم في العراق أن يقدم في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ جدولا زمنيا وبرنامجا لصياغة دستور جديد للعراق ولإجراء انتخابات ديمقراطية. وقرر المجلس أيضا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز وتواصل دورها الحيوي في العراق حسبما تسمح به الظروف، وأذن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات تقوم باتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل الإسهام في صون الأمن والاستقرار في العراق. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم اتفاقا يحدد عملية سياسية لاستعادة السيادة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ،وأيضا لصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات في ظل ذلك الدستور.

١٧ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ،دعوت إلى عقد اجتماع في نيويورك مع وفد لمجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة، طُلب من الأمم المتحدة في إثره أن تساعد على تيسير عملية للحوار وبناء توافق للآراء بين العراقيين لضمان نجاح عملية الانتقال السياسي بطريقة سلمية. وتحقيقا لهذه الغاية، قام مستشاري الخاص بثلاث بعثات إلى العراق. وفي خلال بعثته

الأولى، في الفترة من ٦ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ ،خلص مستشاري الخاص، بالتعاون مع فريق من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، إلى أنه لا يمكن إجراء انتخابات موثوق بها قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ،وأن الحكومة المؤقتة يتعين تشكيلها بسبل أخرى. وفي خلال زيارته الثانية، في الفترة من ٢٦ آذار/مارس إلى ١٦ نيسان/أبريل، تمكن مستشاري الخاص، استنادا إلى مشاورات مستفيضة أجراها مع طائفة عريضة من أفراد المجتمع العراقي، ومجلس الحكم، وسلطة التحالف المؤقتة، من وضع أفكار مؤقتة بشأن عملية انتقال يتوخى لها النجاح. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، عرض هذه الأفكار على مجلس الأمن . وخلال بعثته الثالثة، في الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه، تولى مستشاري الخاص، في ا حزيران/يونيه، عملية تيسير تشكيل الحكومة المؤقتة للعراق. وفي الوقت الراهن، تم نشر بعثة انتخابية في الفترة من ٣ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه، لتيسير التفاوض بشأن الطرائق الانتخابية وإنشاء مؤسسة انتخابية. وفي ٣١ أيار/مايو، تم تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق في أعقاب عملية ترشيح على نطاق البلد بكامله، وعملية اختيار للمرشحين أشرفت عليها الأمم المتحدة. وبعد إجراء مشاورات مع طائفة عريضة من العراقيين في جميع أنحاء البلد، ومناقشات مع مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة، تم في ٧ حزيران/يونيه إصدار الإطار القانوني للنظام الانتخابي والأحزاب والكيانات السياسية.

١٨ - وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ،اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٤٦(٢٠٠٤)، الذي أيد الجدول الزمني المقترح لعملية الانتقال السياسي في العراق، وقرر أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي، وفقا لما تسمح به الظروف، في المساعدة على عقد مؤتمر وطني، وتقديم المشورة بشأن عملية إجراء الانتخابات، وتعزيز الحوار الوطني وبناء توافق الآراء بشأن صياغة دستور وطني. وشملت أيضا الولاية التي منحها المجلس للبعثة مجالات أخرى من قبيل التنمية والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية.

١٩ - وبموجب الولاية المعززة التي ينص عليها القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، ستبذل الأمم المتحدة قصاراها لمساعدة الشعب العراقي في العملية الانتقالية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيعمل ممثلي الخاص الجديد عن كثب مع الحكومة المؤقتة، وسيقيم حوارا مع البلدان داخل المنطقة وخارجها. بيد أن قيام الأمم المتحدة بدور موسع في بناء المؤسسات، والتعمير، وحقوق الإنسان أو أي مجالات أخرى سيكون رهنا بما إذا كانت البيئة الأمنية عموما سوف تسمح بوجود موسع في العراق. وفي الوقت نفسه، سيركز

ممثلي الخاص على الاضطلاع بالمهام ذات الأولوية الأساسية المحددة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) من خارج العراق ومن داخله على السواء، وفقا لما تسمح به الظروف. ولكي يتكلل مسعاه بالنجاح، سيكون في حاجة إلى الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي.

٢٠ - وإذا ما انتقلنا إلى الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، فعلى الرغم من الجهود المضنية التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال المجموعة الرباعية (المؤلفة من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية)، والالتزام المعلن من جانب الأطراف بمبادرة خريطة الطريق، لا تزال العملية السلمية متوقفة، ولا يزال العنف مستشريا. وما فتئت الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة آخذة في التدهور، ولا تتوفر سبل العيش على مستوى الكفاف لكثير من الفلسطينيين إلا من خلال المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والبرامج والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٢١ - وعلى مدى الإثني عشر شهرا الماضية، اتخذ مجلس الأمن قرارين بشأن الشرق الأوسط. ففي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ،أيد المجلس، في قراره ١٥١٥(٢٠٠٣)، خريطة الطريق وأهاب بالأطراف أن تفي بما يقع عليها من التزامات وفقا لها. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤ ،اتخذ المجلس القرار ١٥٤٤(٢٠٠٤)، الذي طالب فيه إسرائيل باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك التزامها بعدم هدم منازل الفلسطينيين على نحو يخالف ذلك القانون. وفي إطار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، اتخذت الجمعية العامة القرار دإط-١٠/١٣ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ،الذي طالبت فيه إسرائيل بوقف وإلغاء تشييد الجدار الذي تقوم ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، اتخذت الجمعية العامة، التي اجتمعت مرة أخرى في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، القرار دإط-١٠/١٤ الذي طلبت فيه إلى محكمة العدل الدولية أن تصدر على وجه السرعة فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار. وأصدرت المحكمة فتواها في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ،ورأت أن المسار الذي يتخذه الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي، وأن إسرائيل ملزمة بأن توقف تشييد الجدار وبأن تفكك الأجزاء التي سبق بناؤها بالفعل، وبجبر جميع الأضرار التي تعرضت لها الممتلكات الفلسطينية. ورأت المحكمة أيضا أن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني المترتب على تشييد الجدار وكفالة امتثال

إسرائيل للقانون الإنساني الدولي بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وذكرت المحكمة أنه ينبغي للجمعية العامة ومجلس الأمن النظر في ما يلزم من إجراءات أخرى .واجتمعت الجمعية العامة مرة أخرى في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة للنظر في المسألة، وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ اتخذت القرار دإط-١٠/١٥ الذي أقرت فيه بفتوى المحكمة، وطالبت إسرائيل بالتقيد بالتزاماتها القانونية على النحو المذكور في الفتوى، وأهابت بالدول الأعضاء أن تتقيد بالمثل بالتزاماتها القانونية، وطلبت إليَّ أن أنشئ سجلا للأضرار التي نجمت عن تشييد الجدار.

٢٢ - وقد اضطلعتُ بمساع حميدة من خلال اتصالاتي المباشرة وتلك التي أجراها المنسق الخاص، وأيضا من خلال آلية المجموعة الرباعية. وفي الاجتماع الذي عقده أعضاء المجموعة الرباعية في نيويورك في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ ،كررنا التأكيد على أن جميع المسائل المتصلة بالوضع النهائي، من قبيل الحدود واللاجئين، ينبغي التفاوض بشأنها من قِبل الأطراف، وأن هذه المفاوضات يجب أن تقوم على الإطار المقبول دوليا لعملية السلام. وقمنا أيضا بتحديد مبادئ تكفل نجاح إمكانية القيام بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة، وأوضحنا أن الانسحاب ينبغي أن يكون كاملا، وأن يؤدي إلى إنهاء احتلال غزة، وأن يكون مصحوبا بخطوات مماثلة في الضفة الغربية. وجرى الشروع في مناقشة لوضع خطة عمل تستهدف مضى الأطراف قدما، ومساعدتهم على الوفاء بالتزاماتهم.

٢٣ - وفي ما يتعلق بقبرص، وبعد شهرين من المفاوضات المكثفة التي قام بها مستشاري الخاص، وبمشاركة مني شخصيا، فإن اتفاق التأسيس، الذي كان قد جرى اقتراحه في إطار خطة التسوية، تم وضعه في صورته النهائية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ ،وطرح على الطائفتين في استفتاءين مستقلين ومتزامنين في ٢٤ نيسان/أبريل. ورغم أن القبارصة الأتراك أقروا الخطة بأغلبية اثنين إلى واحد، فقد رفضها الناخبون من القبارصة اليونانيين بأغلبية ثلاثة إلى واحد، وبالتالي فإنها لم تدخل حيز التنفيذ. وفي الوقت الراهن، لا أرى أن هناك أي أساس يمكن أن أستأنف عليه مساعيَّ الحميدة في قبرص. وبدلا من ذلك، فإن المطلوب هو إجراء تقييم عام لكامل نطاق أنشطة السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هذا الخصوص. وفي هذا الصدد، فقد دعوت إلى إجراء استعراض لعملية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ومع أنه يتوجب احترام القرار الذي اتخذه القبارصة اليونانيون، فإنني آمل في أن يمعنوا النظر في موقفهم بما يتيح الفرصة لأي جهود تبذل في المستقب ل لكي تكلل بالنجاح. ولقد وجهت نداء إلى القبارصة الأتراك وإلى تركيا بأن يساندوا رغبة طائفتهم في إعادة التوحيد، وطلبت من مجلس

الأمن أن يشجع الدول على إزالة العوائق غير الضرورية التي تفرض العزلة على القبارصة الأتراك وتعرقل طريقهم إلى التنمية.

٢٤ - وفي بوروندي، أحرز تقدم كبير في عملية السلام نتيجة للقيام بتوقيع البروتوكولين المؤرخين ٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ،ونتيجة لإبرام اتفاق السلام الشامل في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر بين الحكومة الانتقالية لبوروندي وقوات الدفاع عن الديمقراطية. وبموجب البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ،اعترف المجلس بالتقدم المحرز، وأحاط علما بالمطالب التي قدمها رئيس بوروندي ونائب رئيس جنوب أفريقيا باسم دول المبادرة الإقليمية، بأن تنظر الأمم المتحدة في تولي مهام البعثة الأفريقية في بوروندي. ورحب مجلس الأمن أيضا بقراري بأن أدرس الحالة بمزيد من التفصيل. وتحقيقا لهذه الغاية، أوفدت بعثة تقييم إلى بوروندي في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤ ،أوصيت في إثرها بإنشاء عملية متعددة التخصصات لحفظ السلام لإيفادها إلى ذلك البلد. وأنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥٤٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢١ أيار/مايو، عملية الأمم المتحدة في بوروندي لفترة أولية مدتها ستة أشهر تبدأ في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ،بقوام مأذون به من القوات قدره ٥ ٦٥٠ من الأفراد العسكريين، وما يصل إلى ١٢٠ من أفراد الشرطة المدنية. وفي الوقت نفسه، استمر بذل الجهود من أجل التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار يضم جميع الأطراف، على الرغم من التحديات الخطيرة الجارية.

٢٥ - وخلال العام الماضي، حققت المحادثات بشأن السودان، برئاسة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، تقدما ملحوظا، ولم يتبق سوى تفاصيل بشأن وقف لإ طلاق النار وبشأن الضمانات الدولية سيتم التفاوض بشأنها قبل الانتهاء من وضع اتفاق شامل للسلام. وقام مستشاري الخاص بتوفير الدعم المستمر للأطراف ولعملية الوساطة التي قامت بها إيغاد. وإني آمل في أن تتمكن الأطراف السودانية من الانتهاء على وجه السرعة من وضع اتفاق للسلام. وبناء على طلب مجلس الأمن، شرعت الأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية بشأن أفضل السبل التي تمكنها من تقديم الدعم الكامل للأطراف أثناء تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٢٦ - وفي خلال عام ٢٠٠٤ ،أدى نشوب التمرد المسلح في دارفور في غربي السودان، ورد الحكومة عليه، إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وإلى تشريد المدنيين بأعداد هائلة في المنطقة، وأرغم الكثيرون منهم على التماس

اللجوء في بلدان مجاورة، وبخاصة تشاد. ومع استمرار العنف الموجه نحو السكان المدنيين، تدهورت الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في المنطقة، وتحولت، بحلول ربيع عام ٢٠٠٤ ،إلى حالة طارئة كاملة النطاق، على نحو ما يجري بيانه في الفصل التالي. وأصبح أكثر من مليون شخص مشردين داخليا، ويوجد حاليا ما يربو على ١٧ ٠٠٠ لاجئ في تشاد. وبناء على دعوة من حكومة السودان، أوفدتُ بعثتين إلى المنطقة لتقييم الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. ولا يزال تواتر التقارير عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتكشُّف أبعاد حالة الطوارئ الإنسانية في دارفور يشكلان مثار قلق خطير. وقد زرتُ السودان وتشاد في مطلع تموز /يوليه ٢٠٠٤ للتعرف على ما يمكن القيام به لحل الأسباب الجذرية للصراع في دارفور والتخفيف من عواقبه. وفي بلاغ مشترك جرى التوقيع عليه لدى اختتام زيارتي، أعلنت حكومة السودان والأمم المتحدة التزامهما بطائفة عريضة من الالتزامات التي يتعين الوفاء بها دون إبطاء لمواجهة الأزمة .وأنشئت آلية تنفيذ مشتركة لرصد تنفيذ البلاغ المشترك، يشارك في رئاستها كل من وزير خارجية السودان وممثلي الخاص للسودان. وطلبت أيضا من مستشاري الخاص في المنطقة توفير المساعدة للوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي في المفاوضات السياسية بشأن دارفور. وفي ٣٠ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٥٦(٢٠٠٤)، الذي طالب بموجبه حكومة السودان بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بشأن نزع سلاح ميليشيات الجنجويد، واعتقال قادة الجنجويد وأقرانهم الذين قاموا بالتحريض على انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وغير ذلك من فظائع، وبارتكاب هذه الانتهاكات والفظائع، وتقديم هؤلاء الأفراد إلى العدالة. وطلب المجلس إليَّ كذلك أن أقدم إليه تقريرا في غضون ٣٠ يوما، ثم كل شهر بعد ذلك، عما أحرزته حكومة السودان من تقدم أو عدمه بشأن هذه المسألة، وأعرب المجلس عن اعتزامه النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات في حالة عدم الامتثال.

٢٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ،وبموجب قرار مجلس الأمن ١٥٢٣(٢٠٠٤)، مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة ثلاثة أشهر حتى ٣٠ نيسان/أبريل بما يتيح لمبعوثي الشخصي إجراء مزيد من التشاور مع حكومة المغرب بشأن ردها النهائي على خطة السلام المتعلقة بتقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، التي قدمها إلى الطرفين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وأبلغت جبهة البوليساريو مبعوثي الشخصي بقبولها لخطة السلام في أوائل تموز/يوليه ٢٠٠٣. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، سلمت المغرب ردها النهائي الذي

أعربت فيه عن رغبتها في مواصلة العم ل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في إطار السيادة المغربية، وبذلك رفضت العناصر الأساسية لخطة السلام. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٤١ (٢٠٠٤) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وأكد المجلس من جديد تأييده لخطة السلام وللجهو د التي أبذلها من أجل التوصل إلى حل سياسي يقبله طرفا التراع المتعلق بالصحراء الغربية. وفي ١ حزيران/يونيه، قدم مبعوثي الشخصي استقالته معربا عن اعتقاده بأنه بذل كل ما في وسعه لمساعدة الطرفين على إيجاد حل للتراع. وذكر أيضا إنه على الرغم مما أُحرز من تقدم في عدد من المجالات خلال سبع سنوات من مشاركته في هذه المسألة، فإن الأمم المتحدة عجزت عن حسم الخلاف الرئيسي الذي يقوم عليه التراع. وفي إثر استقالة مبعوثي الشخصي، قررت أن يواصل ممثلي الخاص الحالي للصحراء الغربية العمل مع الطرفين والبلدان المجاورة سعيا إلى التوصل إلى حل سياسي. وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة رصد وقف إطلاق النار بين الطرفين، الساري منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ،وتقديم المساعدة في تنفيذ تدابير بناء الثقة بقيادة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بما في ذلك تبادل الزيارات الأسرية بين الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين بالجزائر، والتي بدأت في آذار/مارس ٢٠٠٤.

٢٨ - ومما كان مدعاة للتفاؤل المشوب بالحذر التقدم الذي أحرز في منتصف عام ٢٠٠٤ في مؤتمر الصومال للمصالحة الوطنية الذي عقد في كينيا تحت إشراف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). فلقد أمكن للمؤتمر، بفضل الجهود المتضافرة التي بذلها وزراء خارجية بلدان الإيغاد، أن يبدأ جولته الثالثة والنهائية. وبدأ التفاوض بين القيادات التقليدية في الصومال على توزيع المقاعد البرلمانية داخل كل عشيرة من العشائر الرئيسية. وكان على كل عشيرة أن تقدم قائمة بأسماء أعضاء برلمانيين لتشكيل البرلمان الاتحادي الانتقالي الذي يتكون من ٢٧٥ مقعدا، والذي سيقوم بدوره بانتخاب رئيس. وإني لأشيد بحكومات بلدان الإيغاد لما تبديه من تماسك متجدد إزاء مسألة المصالحة الوطنية في الصومال. ولقد قمت شخصيا، في ٨ تموز/يوليه، بالتحدث أمام المندوبين الصوماليين في المؤتمر، وشجعتهم على القيام في أقرب وقت ممكن بإنشاء هيكل شامل من هياكل الحكم.

٢٩ - وفي ما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل التوصل بالطرق السلمية إلى حلول للصراعات التي تنطوي على احتمالات العنف، فلقد كان من دواعي سروري ما حققته الكاميرون ونيجيريا من تقدم كبير،

بمساعدة الأمم المتحدة، صوب تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين البلدين. ولقد أحرز هذا التقدم في إطار اللجنة المختلطة بين الكاميرون ونيجيريا، التي أنشأتها بناء على طلب رئيس الدولة في كلا البلدين ويرأسها ممثلي الخاص لغرب أفريقيا. وشرعت اللجنة في عملية لانسحاب الإدارة المدنية، وأفراد القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعين لكل دولة من الدولتين من المناطق الواقعة في نطاق سيادة الدولة الأخرى، والقيام بنقل السلطة بما يتوافق مع ذلك حسبما دعت المحكمة، وهي عملية من شأنها أن تعزز التعاون بين الكاميرون ونيجيريا. وبرهنت الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس أولوسيغون أوباسانجو رئيس نيجيريا إلى الكاميرون يومي ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ على تصميم البلدين على مواصلة دعم علاقاتهما الثنائية من خلال التعاون والحوار بالطرق السلمية .وبنفس الأسلوب، يبدو أن النزاع الحدودي الطويل الأمد بين غابون وغينيا الاستوائية يمضي صوب حل مقبول من الجانبين في أعقاب سلسلة من اجتماعات الوساطة برئاسة مستشاري الخاص والوسيط بشأن هذه المسألة. ويسعدني أن أعلن أن زعيمي البلدين وقعا، في ٦ تموز/يوليه، مذكرة تفاهم بشأن التنمية المشتركة للنفط والموارد الطبيعية الأخرى في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل من غابون وغينيا الاستوائية.

٣٠ - وفي الأمريكتين، ما فتئت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، التي هي الآن في السنة الأخيرة لولايتها، تعمل مع المؤسسات المحلية ومع الحكومة المنتخبة حديثا من أجل ضمان استمرار تنفيذ اتفاقات السلام وتوطيد الديمقراطية. وفي ظل التهديد الخطير الذي تشكله الجماعات الإجرامية المنظمة على تدعيم سيادة القانون، أبرمت الأمم المتحدة اتفاقا مع الحكومة السابقة، أيدته الحكومة الجديدة، بشأن إنشاء لجنة تحقيق معنية بالجماعات غير المشروعة وأجهزة الأمن السرية. كما يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم المساعدة من أجل تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للتصدي لجماعات الجريمة المنظمة التي تشكل إحدى القوى الهدامة الخطيرة التي تهدد المجتمع المدني والحكم الرشيد.

٣١ - وعلى الرغم من جهود صنع السلام المتعددة الأطراف التي اضطلع بها مستشاري الخاص بشأن كولومبيا، لم تستأنف محادثات السلام بين الحكومة وجماعات المغاورين. ومنذ نهاية عام ٢٠٠٢ ،تشن الحكومة حملة عسكرية كثيفة على جماعتي المغاورين الرئيسيتين، وهما القوات الثورية المسلحة لكولومبيا، وجيش التحرير الوطني. وفي الوقت نفسه، فإنها تتابع المحادثات مع بعض الجماعات شبه العسكرية بهدف نزع سلاحها وتسريحها

وإعادة إدماجها. وقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بناء على طلب الحكومة، بدراسة مشروع القانون بشأن العدالة والتعويضات، وخلصت إلى أنه يلزم لهذا المشروع أن يتناول مسألة الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي. وفي الوقت نفسه، لا يزال العنف مستمرا ويؤثر سلبا بصورة مباشرة على كل من الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان.

٣٢ - وفي ظل الحالة الراهنة، فإن خطة العمل الإنسانية الثانية، التي من المقرر أن تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في كولومبيا، ستوفر برنامجا شاملا للمساعدة يتطلب التزاما راسخا من جانب الحكومة والأطراف الأخرى. وإني أيضا أحث الحكومة على تنفيذ توصيات لجنة حقوق الإنسان. وأخيرا، فإن مساعينا الحميدة لا تزال رهن الإشارة في البحث عن تسوية سلمية للصراع في كولومبيا. وسيواصل مستشاري الخاص، من خلال الاتصالات مع الحكومة، وجماعات المغاورين، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، تقديم المساعدة في جهود صنع السلام.

٣٣ - وفي جنوب آسيا، قطعت الهند وباكستان أشواطا هامة في جهودهما الرامية إلى تحسين العلاقات بينهما وحل المسائل المعلقة. وفي أعقاب اتفاق تم التوصل إليه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في إسلام آباد ويقضي باستئناف الحوار الثنائي بشأن طائفة من المسائ ل المتفق عليها، بما في ذلك مسألة جامو وكشمير، يواصل الجانبان محادثاتهما بصورة جدية وحثيثة، الأمر الذي ولَّد الآمال في أن يتمكن البلدان من إنهاء نزاعهما الذي بث الاضطراب في علاقاتهما منذ نيلهما الاستقلال. وقد أعربت لقادة البلدين، في السر والعلن، عن تقديري لما يبذلونه من جهود متضافرة لإحلال السلام في المنطقة، وشجعتهم على المضي قدما في هذا المسعى. وستظل الأمم المتحدة رهن إشارتهم للمساعدة في هذه العملية بأي وسيلة يرون بضرورتها.

٣٤ - وفي نيبال، تصاعد التمرد الذي قاده الحزب الشيوعي لنيبال (الماوي) منذ انهيار محادثات السلام ووقف إطلاق النار في آب/أغسطس ٢٠٠٣ ،مما ألحق أذى كبيرا بكثير من أنحاء البلد. ولقد كثفت من مشاركتي مع جميع المعنيين بالأمر بغية المساهمة في التوصل إلى حل سلمي للصراع. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتعزيز دعمهما للجهود الوطنية المبذولة للحد من انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالصراع، وتقوم الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بتكييف برامجها بما يمكِّنها من القيام بتوفير الحماية والمساعدة للمجتمعات المحلية

المتضررة.

٣٥ - وما فتئت عملية السلام في سري لانكا تواجه المصاعب والتأخير. بيد أن وقف إطلاق النار ظل قائما، مما يبرهن على رغبة جميع الأطراف في تحقيق سلام دائم يقوم على اتفاق يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض. ويراودني الأمل في أن تثمر الجهود الجارية لإحياء المفاوضات في ظل وساطة حكومة النرويج، مما سيمهد السبيل للعملية التي طال انتظارها والمتعلقة بتعمير وإنعاش البلد، والتي تقف منظومة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمشاركة فيها مشاركة تامة.

٣٦ - ومن دواعي سروري أن أعلن أن عملية السلام في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، تمضي قدما بصورة مطردة وإن اعتراها البطء. وقد حلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل، في حجمها المصغر، خلفا لمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، وأشرفت على قيام أطراف بوغانفيل بتدمير ما يربو على ٨٠ من الأسلحة. ويتزامن مع ذلك قيام أطراف بوغانفيل، جنبا إلى جنب مع حكومة بابوا غينيا الجديدة، ببهضع دستور بوغانفيل في صورته النهائية. وسيمهد اعتماده السبيل لانتخاب حكومة بوغانفيل المستقلة ذاتيا، ربما قبل نهاية السنة التقويمية الحالية. وبإنشاء حكومة بوغانفيل المستقلة ذاتيا، ستكون البعثة قد أنجزت ولايتها.

٣٧ - وقد واصلتُ بذل مساعيَّ الحميدة الرامية إلى تيسير عملية للمصالحة الوطنية والتحول إلى الديمقراطية في ميانمار. وزار مبعوثي الخاص يانغون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وآذار/مارس ٢٠٠٤ ،واجتمع إلى الأطراف الفاعلة ذات الصلة. وفي ١٧ أيار/مايو، دعت الحكومة مرة أخرى إلى عقد المؤتمر الوطني لوضع مشروع دستور جديد، دون مشاركة، للأسف، من جانب العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية وبعض الأحزاب ذات القومية الإثنية. وقد ذكرت أنه لكي يتسنى النظر في خريطة الطريق السياسية التي طرحتها الحكومة كأداة ذات مصداقية وتضم جميع الأطراف من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، لا بد من رفع القيود المتبقية المفروضة على داو أونغ سان سوكي ونائبتها يو تن أو، وأن يعاد فتح مكاتب العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية.

٣٨ - ولا يزال التعاون مستمرا على نحو بنَّاء بين الأمم المتحدة وحكومة إندونيسيا دعما لسعي الحكومة إلى تحقيق الإصلاح في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد قامت الأمم المتحدة، على وجه الخصوص، بتوفير المساعدة التقنية للانتخابات البرلمانية والرئاسية في إندونيسيا والتي نظمت في الأشهر الأخيرة. وليس من سبيل لضمان الوحدة الوطنية

لإندونيسيا وسلامة أراضيها أفضل من احترام المبادئ الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن الحكومة قامت في ١٩ أيار/مايو بتغيير حالة الطوارئ العسكرية في ''أتشيه'' إلى حالة طوارئ مدنية. وآمل في أن يؤدي هذا التغيير في نوعية حالة الطوارئ إتاحة فرص الوصول دون عائق إلى سكان ''أتشيه''، كي يتسنى للمنظمة استئناف جميع أنشطتها الإنسانية والإنمائية هناك. ولا يزال يساورني القلق أيضا إزاء الحالة في أمبون، ومالوكو، حيث اندلع العنف الطائفي مرة أخرى في نيسان /أبريل. ولا زلت أعتقد بأن مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٩ في تيمور – ليشتي (تيمور الشرقية آنذاك) يجب أن يقدموا إلى العدالة.

٣٩ - وفي ما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، واصل مبعوثي الشخصي بذل جهوده لحشد المساعدة الإنسانية الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق منظومة الأمم المتحدة، محرزا في ذلك تقدما لا بأس به. ويساورني شعور متزايد بالقلق إزاء الحالة الصحية في ذلك البلد الذي يشكل أطفاله الضحايا الرئيسيين لهذه الحالة. وعلى الصعيد السياسي، فقد ركزت جهودي على دعم المحادثات السداسية بوصفها أجدى وسيلة لجعل شبه الجزيرة منطقة خالية من الأسلحة النووية وللتوصل إلى تسوية شاملة للقضايا ذات الصلة. ولا زلت على اقتناعي بأن أي حلول دائمة لهذه القضايا لابد لها أن تأخذ في الحسبان الاحتياجات الاقتصادية الطويلة الأجل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن خلال التشاور الوثيق مع حكومة هذا البلد والحكومات الأخرى المعنية بالأمر، أنشأ مبعوثي الشخصي أفرقة خبراء لبحث الخطوات والتدابير التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أفضل وجه في تلبية احتياجاتها من الطاقة وتحديث اقتصادها.

٤٠ - وتواصل الأمم المتحدة العمل على تعزيز قدرتها المؤسسية لمنع نشوب الصراعات وصنع السلام. واستجابة لقرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة، زادت منظومة الأمم المتحدة مساعدتها للدول الأعضاء في مجال بناء القدرات الوطنية على منع نشوب الصراعات. وبدأت الأفرقة القطرية في تحسين إدماج هذه المساعدة في برامجها. وقامت أيضا الوكالات والإدارات التابعة للأمم المتحدة، عاملة تحت إشراف إطار التنسيق المشترك بين الوكالات/الإدارات، بتقديم المساعدة إلى عدد متزايد من الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في مجال تعزيز قدرات ومهارات المؤسسات والحكومة والمجتمع المدني لضمان حل المنازعات بالوسائل السلمية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق التلاحم

الاجتماعي، بما في ذلك تدعيم الحكم الديمقراطي.

حفظ السلام وبناء السلام

٤١ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة مفاجئة في الطلب على أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة حيث تم إنشاء عمليات جديدة ومركبة في كل من ليبريا، وكوت ديفوار، وبوروندي، وهايتي – وقد تمت الثلاث عمليات الأخيرة من هذه العمليات في تتابع سريع. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤ ،كان لدى الأمم المتحدة ما يربو على ٠٠٠ ٦٥ من أفراد حفظ السلام، يشملون جنودا، ومراقبين عسكريين، وأفرادا للشرطة المدنية، ويعملون في ١٦ عملية لحفظ السلام في مختلف أنحاء العالم. وتشكل الزيادة في عدد أفراد بعثات حفظ السلام تحديا خطيرا على قدرة المنظمة على التخطيط الفعال لهذه العمليات، ونشرها في الوقت المناسب، وتوفير الدعم المتواصل لها. ولن تكلل العمليات الجديدة بالنجاح ما لم تواصل الدول الأعضاء توفير الموارد السياسية والمالية والبشرية لها.

٤٢ - وولايات حفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن سعت بصورة متزايدة إلى تهيئة الأوضاع اللازمة للحيلولة دون النكوص إلى وهدة الصراع، وذلك بمساعدة الأطراف على التعجيل بعملية الإنعاش الوطني، وتولي المسؤولية الرئيسية، بمساعدة المجتمع الدولي، عن عملية بناء السلام. وسوف تتوقف دوما فعالية ونجاح أنشطة حفظ السلام وبناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة على وضع وتنفيذ نهج إقليمية متكاملة إزاء التحديات حينما تكون ذات طابع عابر للبلدان من حيث المنشأ والأثر. وقد قام مكتب الممثل الخاص لغرب أفريقيا، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٢ بوصفه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بتقديم توصيات إلى مجلس الأمن بشأن السبل العملية للتصدي لهذه المشاكل الشاملة وذات الطابع دون الإقليمي في غرب أفريقيا. وواصل المكتب، بقيادة ممثلي الخاص، إجراء مشاورات دورية مع جميع رؤساء البعثات في الأمم المتحدة من بلدان المنطقة دون الإقليمية بهدف تعزيز التعاون بين البعثات.

٤٣ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد عرقل من سير العملية مناخ عدم الثقة الذي لا يزال قائما بين مختلف عناصر حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. ولقد طرأ بعض التحسن على العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا في أعقاب اعتماد مبادئ علاقات حسن الجوار والتعاون بين البلدان الثلاثة في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. بيد أن وتيرة تطبيع

العلاقات الثنائية تباطأت منذ بداية عام ٢٠٠٤. وفي الوقت نفسه، فقد عزز لواء إيتوري التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية من مواقعه العسكرية في إيتوري، وجرى نشره في العديد من الأماكن داخل المنطقة، مما أدى إلى استعادة بعض السلام والاستقرار. ووقع زعماء معظم الجماعات المسلحة في إيتوري إعلانا في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ ألزموا أنفسهم فيه بتقديم الدعم الكامل لجهود نزع السلاح والعملية الانتقالية الوطنية. وقام مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بتنسيق عملية مسح للأراضي والطرق الملغَّمة في منطقة إيتوري، فأسهم بذلك في النشر الآمن لأفراد البعثة. وفي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، نشرت البعثة أيضا قوة بحجم لواء. بيد أن القتال اندلع من جديد، في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ ،في بوكافو، كيفو الجنوبية، بين القوات الموالية لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، والقوات الموالية للفصائل المنشقة التابعة للتجمع الكونغولي السابق من أجل الديمقراطية – غوما. ومع أن الأزمة بلغت مستوى قوميا، فقد تمت السيطرة على الموقف بانسحاب القوات الموالية للعناصر المنشقة من المدينة. وبعد تدهور العلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا نتيجة لأزمة بوكافو، عقدت في أديس أبابا في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ قمة مصغرة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم خلالها الاتفاق على إنشاء آلية تحقق مشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

٤٤ - وما برحت القوة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أ فريقيا، التي نشرت في كوت ديفوار منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ،حيث تتقاسم مسؤولية مهام حفظ السلام مع القوة الفرنسية (ليكورن)، ما برحت تواجه أوجه نقص خطيرة على صعيد السوقيات والصعيد المالي. واقترح الطرفان التابعان لكل من الجماعة الاقتصادية وكوت ديفوار أن تتولى الأمم المتحدة مهام حفظ السلام في كوت ديفوار من خلال إنشاء عملية متعددة التخصصات. وبموجب القرار ١٥٢٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤ ،أنشأ مجلس الأمن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار اعتبارا من ٤ نيسان/أبريل. وتشمل ولاية العملية رصد وقف إطلاق النار؛ ودعم تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وحماية موظفي الأمم المتحدة والمدنيين الذين يتهددهم خطر دائم باندلاع العنف؛ ودعم العمل على توفير الأمن لوزراء حكومة المصالحة الوطنية؛ وتيسير نقل المساعدة الإنسانية؛ وتوفير الإشراف والإرشاد والمساعدة التقنية لإجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٥؛ وحماية حقوق الإنسان ومساعدة الحكومة على إحياء واستعادة سيادة القانون. وقد وصل حجم العملية إلى القوام المأذون به

البالغ ٢٤٠ ٦ فردا بحلول منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٤.

٤٥ - بيد أن عقبات خطيرة على طريق عملية السلام الإيفوارية ظهرت في عام ٢٠٠٤ من حيث تعميق شقة الخلاف بين الرئيس ورئيس الوزراء وأحزاب المعارضة. وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى إقدام المعارضة على وقف مشاركتها في الحكومة اعتبارا من ٧ آذار/مارس .وفي ٢٥ آذار/مارس، أدت المظاهرات التي قامت بها المعارضة في أبيدجان إلى وقوع مصادمات عنيفة بين قوات الأمن الإيفوارية والمتظاهرين، واعتقال أعضاء من المعارضة. واستجابة لطلبين موجهين من الرئيس ورئيس الوزراء، قامت لجنة تحقيق دولية بزيارة إلى كوت ديفوار في الفترة من ١٥ إلى ٢٨ نيسان/أبريل. وانتهت اللجنة إلى أن المظاهرات التي وقعت في ٢٥ آذار/مارس استغلت للاضطلاع بعملية جرى التخطيط لها وتنفيذها بعناية من قِبل قوات الأمن الإيفوارية، فضلا عن الوحدات الخاصة والقوات التابعة لها، واستهدفت العملية أحزاب المعارضة والجماعات المحلية. وبالنظر إلى حالة الجمود الخطيرة التي أصابت عملية السلام، دعوت إلى عقد قمة مصغرة بشأن كوت ديفوار في ٦ تموز/يوليه على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. واتفق المشتركون في القمة المصغرة، ومن بينهم الرئيس لوران غباغبو، على عقد قمة موسعة في أكرا. وفي اجتماع أكرا، المعقود في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تموز/يوليه، اتفقت الأطراف الإيفوارية على قضايا رئيسية من بينها استئناف حكومة الوحدة الوطنية أداء مهامها؛ وتفويض السلطة من الرئيس ورئيس الوزراء؛ والبدء في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وآمل أن تتقيد جميع الأطراف بالكامل بما قطعته على نفسها من التزامات.

٤٦ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بنجاح تنفيذ ولايتها المتمثلة في مساعدة حكومة سيراليون على توطيد السلام. وقد تمكنت حكومة سيراليون، بمساعدة من البعثة وعدد آخر من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، من إحراز تقدم كبير في عدد من المجالات الرئيسية من قبيل إعادة إدماج المحاربين السابقين، وعودة اللاجئين، وترسيخ سلطة الدولة، واستعادة سيطرة الحكومة على أنشطة استخراج الماس، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

٤٧ - وفي أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٤ ،سافرت إلى سيراليون بعثة تقييم متعددة التخصصات لفحص المعايير المرجعية الأمنية الرئيسية هناك، ولكي تقرر ما إذا كان يلزم استمرار حجم الوجود المتبقي للبعثة إلى ما بعد كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٤. وفيما بعد، أذن المجلس، في قراره ١٥٣٧

(٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ ،بوجود مقلص للبعثة في سيراليون لفترة أولية مدتها ستة أشهر اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ،بحد أقصى جديد لعدد القوات يبلغ ٢٥٠ ٣ من الجنود، و ١٤١ مراقبا عسكريا، و ٨٠ من أفراد الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة. ويتيح الوجود المتبقي للبعثة لحكومة سيراليون فرصة فريدة لزيادة توطيد عملية السلام ومواصلة تعزيز قطاعها الأمني.

٤٨ - ويواصل مكتبا الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو مساعدة البلدين المضيفين على تعزيز أركان الحكم الرشيد وحشد الدعم الدولي من أجل التعمير. وعلى الرغم من مختلف الضغوط ا لباعثة على زعزعة الاستقرار، بما في ذلك الانقلابان اللذان وقعا في جمهورية أفريقيا الوسطى في آذار/مارس ٢٠٠٣ وفي غينيا – بيساو في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ،فقد ركز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو ركزا جهودهما على العودة بالحياة الدستورية إلى حالتها الطبيعية وتدعيمها في كلا البلدين من خلال انتقال سياسي سلمي. وساهم مكتب غينيا – بيساو في إجراء انتخابات تشريعية تكللت بالنجاح في آذار/مارس ٢٠٠٤ ،ويسَّر مكتب جمهورية أفريقيا الوسطى إنشاء آلية استشارية مؤلفة من ممثلين من الحكومة الانتقالية والقيادات السياسية والمجتمع المدني.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم كبير صوب إعادة السلام في ليبريا. وأنشأ مجلس الأمن، بموجب القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ،بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بولاية تتضمن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ،ودعم إصلاح القطاع الأمني، والمساهمة في الجهود المبذولة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل الذي وقعته الأطراف الليبرية في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ في أكرا. وتولت البعثة التي بلغ قوامها المأذون به من الجنود ٠٠٠ ١٥ فرد مسؤوليات حفظ السلام من القوة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

٥٠ - وتم تنصيب الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا، المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ومع نشر قوات البعثة عبر أنحاء ليبريا، تحسنت الحالة الأمنية على نطاق البلد بكامله. وصمد وقف إطلاق النار بوجه عام، رغم أن المنازعات الداخلية

بين الفصائل أدت أحيانا إلى نشوب أعمال عنف. وتم نزع سلاح وتسريح قرابة ٠٠٠ ٦٣ من المحاربين السابقين، ويستمر وضع البرامج لإدماجهم في المجتمع المحلي. وتعاونت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة تعاونا وثيقا مع الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا في مجال إعادة تشكيل الشرطة الوطنية. وتواصل البعثة القيام بدور رئيسي في دعم تنظيم الانتخابات الوطنية التي من المقرر أن تجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وتحسنت فرص الحصول على المساعدة الإنسانية، الأمر الذي مهد السبيل أمام العودة النهائية للأشخاص المشردين داخليا. وفي أوائل شباط/فبراير، عقد مؤتمر دولي لتعمير ليبريا، أعلنت فيه تبرعات بلغت قيمتها ٥٢٠ مليون دولار لتلبية احتياجات التعمير والاحتياجات الإنسانية لذلك البلد. وتعمل البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة عن كثب مع الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيا وشركائها الإنمائيين بما يكفل تمويل وتنفيذ مشاريع الإنعاش الوطني التي جرى عرضها على المؤتمر.

٥١ - ورغم المأزق الذي يواجه عملية السلام بين إريتريا وإثيوبيا، لا تزال الحالة على الحدود هادئة نسبيا من وجهة النظر العسكرية. وفي الوقت نفسه، لا يزال التوتر سائدا على المستوى السياسي، ويفاقم من حدته سيل التصريحات الخطابية الملتهبة الصادرة عن عاصمتي البلدين. وبغية كسر حالة الجمود التي سببها عدم إحراز تقدم في عملية ترسيم الحدود، عينت مبعوثا خاصا لإثيوبيا وإريتريا لكي يستهل حوارا بين الجانبين. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا دعم عملية السلام من خلال رصد المنطقة الأمنية المؤقتة بين البلدين، ورئاسة لجنة التنسيق العسكرية، وتنسيق الأنشطة الإنسانية وأنشطة حقوق الإنسان وإزالة الألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق الملاصقة لها. وبالنظر إلى الظروف السائدة، يجري في الوقت الراهن استعراض فعالية البعثة بغية تعديل وتنظيم عملياتها عند الاقتضاء. بيد أنه لن تجرى أي تعديلات دون النظر بصورة متأنية في الآثار الممكنة لعملية السلام وما حققته من نتائج حتى الآن.

٥٢ - وتواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان رصد الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان وإقامة اتصال مع الطرفين من أجل تجنب أشكال التوتر أو تقليلها إلى أدنى حد أو احتوائها. ومما يؤسف له أن العام الماضي شهد ازديادا في عدد الحوادث على طول الخط الأزرق، تمثلت في وقوع انتهاكات إسرائيلية للمجال الجوي اللبناني والرد عليها بالنيران المضادة للطائرات من جانب قوات حزب الله. وشنت إسرائيل غارات جوية على مواقع يشتبه في تبعيتها لحزب الله، وحدث تبادل بنيران القذائف وقنابل الهاون والأسلحة الصغيرة في منطقة مزارع شبعا بصورة غالبة. وقام حزب

االله أيضا بزرع شراك خداعية على الجانب اللبناني من الخط الأزرق على مسافات قريبة من مسارات دوريات قوات الدفاع الإسرائيلية. وقد واصلت تذكير الأطراف باحترام الخط الأزرق والتقيد بالتزاماتها تقيدا كاملا. وتواصل القوات المسلحة اللبنانية نشاطها في الجنوب، وإن كانت حكومة لبنان لم تتخذ بعد جميع الخطوات اللازمة لتأكيد ومواصلة سلطتها الكاملة في المنطقة. ويواصل مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم المساعدة في تطهير الأراضي في الجنوب اللبناني من الألغام المضادة للأفراد؛ وقد تم تطهير مساحة قدرها خمسة كيلومترات مربعة منذ أيار/مايو ٢٠٠٢.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت تيمور – ليشتي إنشاء وتدعيم مؤسساتها الوطنية بمساعدة مقدمة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية والوكالات التابعة للأمم المتحدة. ولا تزال الحالة الأمنية مستقرة. وبغية حماية المكاسب التي تحققت حتى الآن، ومساعدة تيمور – ليشتي على تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، قرر مجلس الأمن، في قراره ١٥٤٣(٢٠٠٤)، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمدة ستة أشهر بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ ،بغرض القيام فيما بعد بتمديدها لفترة نهائية مدتها ستة أشهر. وتم تقليص حجم العملية، ونقحت مهامها لكي تأخذ في الاعتبار تغير الظروف على أرض الواقع. وتولت حكومة تيمور – ليشتي كامل المسؤولية عن المحافظة على الأمن والاستقرار داخل البلد، وإن كانت البعثة لا تزال على استعداد للمساعدة في الظروف الاستثنائية، إذا لزم الأمر. وتواصل البعثة تقديم المساعدة على بناء القدرات إلى أجهزة الإدارة العامة، وإنفاذ القانون، والهيئة القضائية.

٥٤ - وفي أفغانستان، استمر تنفيذ اتفاق بون أثناء الفترة قيد الاستعراض. واعتمدت الجمعية الكبرى ''لويا جيرغا'' دستورا جديدا لأفغانستان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛ وقدِّم برنامج لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وبدأت حملة لتسجيل الناخبين في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ استعدادا لإجراء الانتخابات. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤ ،أعلنت الحكومة اعتزامها القيام في آن واحد بإجراء انتخابات رئاسية وانتخابات برلمانية لمجلس النواب خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ،أعلنت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات، متعللة بأسباب قانونية وتقنية، أن الانتخابات الرئاسية ستجرى في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ،والانتخابات البرلمانية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ولا تزال أفغانستان تشكل بيئة غير مأمونة، حيث تصطرع الفصائل في الشمال، وتقوم العناصر الإرهابية بتنفيذ عملياتها في الجنوب. ويعتبر أن تحقيق تقدم كبير في نزع السلاح والتسليح وإعادة

الإدماج أمرا له أهميته الحاسمة من أجل ضمان استتباب السلام وإجراء الانتخابات. ويعد انعدام الأمن داخل أفغانستان أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون عودة نحو ثلاثة ملايين من اللاجئين الأفغان الموجودين في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان فضلا عن آلاف الأشخاص المشردين داخليا. ومن شأن هذا العامل أن يؤدي أيضا إلى تقويض العملية السياسية؛ فلقد استهدف المتطرفون عمدا، على سبيل المثال، حملة تسجيل الناخبين. ومن العقبات الرئيسية أمام عملية بون تزايد زراعة المخدرات، الأمر الذي يغذي القتال بين الفصائل ويغذي في الوقت نفسه أعمال الإرهاب. ولا تزال مشاركة المجتمع الدولي تشكل عاملا حاسما في المحافظة على السلام وتعزيز عملية بون. وعقد في برلين مؤتمر في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٤ ضم ممثلين رفيعي المستوى من ٥٦ بلدا. وفي ذلك المؤتمر، أعلن المانحون تبرعات بلغت قيمتها ٢،٨ بليون دولار على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة لبرنامج للتعمير تقوده أفغانستان. ويقوم مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان بتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بالألغام، بما في ذلك تطهير منطقة مساحتها ٧٨٠ كيلومترا مربعا من الألغام الأرضية حتى الآن.

٥٥ - وواصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا رصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في موسكو عام ١٩٩٤ بين الجانبين الجورجي والأبخازي، ومتابعة الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع استنادا إلى مبدأ السلامة الإقليمية لجورجيا. وتركزت جهود البعثة على المحافظة على الاستقرار على أرض الواقع وإشراك الطرفين في القضايا الأمنية والسياسية، وعمليات عودة اللاجئين، والتعاون الاقتصادي. وواصلت مجموعة الأصدقاء دعمها لهذه الجهود. وفي الوقت نفسه، أدى تغير الواقع السياسي في جورجيا نتيجة لانتخاب رئيس جديد وإجراء انتخابات برلمانية في أوائل عام ٢٠٠٤ إلى إيجاد قوة دفع جديدة في الجهود التي تبذلها جورجيا لحل صراعاتها الداخلية، بما في ذلك في أبخازيا. بيد أن الجانب الأبخازي واصل رفضه لمناقشة مسألة مركز أبخازيا في إطار دولة جورجيا، ويشكل ذلك عقبة رئيسية على طريق الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض.

٥٦ - وقامت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، دعما منها لإنشاء مؤسسات ديمقراطية مؤقتة للحكم الذاتي، بنقل السلطات إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وفقا لأحكام الإطار الدستوري. وتواصل البعثة ممارسة السلطة العامة والاضطلاع بالمسؤوليات المخصصة لها والمدرجة في الفصل الثامن من الإطار الدستوري. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤،

اندلع العنف في جميع أنحاء كوسوفو، مستهدفا بصورة أساسية أفراد ومؤسسات طائفة صرب كوسوفو، بما في ذلك المواقع الدينية للصربيين الأرثوذوكس. وبرهن اندلاع أعمال العنف على أن كوسوفو لا يزال عليها أن تبذل المزيد لكي تفي بالمعايير التي أيدها مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ونتيجة لذلك، ستولي خطة التنفيذ تأكيدا إضافيا لمسألة الأمن وسيادة القانون، وحقوق الأقليات وحمايتهم، وعودة المشردين، والتنمية الاقتصادية، واللامركزية. وواصلت البعثة أيضا تشجيع الحوار المباشر بشأن المسائل العملية بين بلغراد وبريشتينا.

٥٧ - ومع تدهور الحالة في هايتي، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الذي أذن فيه المجلس بنشر قوة مؤقتة متعددة الجنسيات في هايتي، وأعلن عن استعداده لإنشاء قوة لتحقيق الاستقرار لمتابعة دعم القيام بعملية سلمية ودستورية وسياسية في أعقاب استقالة ورحيل الرئيس جان برتراند أريستيد. ووافق مجلس الأمن كذلك، في أعقاب بعثة تقييم متعددة التخصصات، على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. والبعثة ذات نطاق متعدد الأبعاد، وستقوم بمساعدة شعب هايتي على معالجة طائفة معقدة من القضايا التي يواجهها. وسيشكل التعاون الوثيق مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية عاملا رئيسيا لضمان التنفيذ الناجح لولاية البعثة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤ ،قدمت الحكومة الانتقالية في هايتي ''إطارا مؤقتا للتعاون''، تم إعداده بمساعدة من البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إلى مجتمع المانحين في واشنطن العاصمة، وتلقت تعهدات بتبرعات تبلغ قيمتها ٣،١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل المساعدة في طائفة عريضة من الاحتياجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٥٨ - ومن بواعث تشجيعي حتى الآن ما أبدته الحكومة المؤقتة من جهد متفان وإرادة سياسية لوضع هايتي على طريق الديمقراطية والتنمية المستدامة. وعلى المجتمع الدولي أن يقوم بما عليه من دور وأن يبقي على مشاركته في الأجل الطويل سياسيا وماليا. وعليه أن يبحث عن أساليب مبتكرة لتقديم المساعدة، والاستفادة من التجارب السابقة، على أن يضع مسألة تملُّك العملية بين يدي أبناء شعب هايتي أنفسهم.

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

٥٩ - واصلت الأمم المتحدة تكثيف شراكتها مع المنظمات الإقليمية سعيا وراء تحقيق الأهداف المشتركة المتعلقة بالسلام والاستقرار والتنمية في إطار من الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٦٠ - ففي أفريقيا، عززت الأمم المتحدة تعاونها مع الاتحاد الأفريقي ومع المنظمات دون الإقليمية. وقد ساعدنا الاتحاد الأفريقي في وضع إطار عمله المتعلق بالسياسات من أجل إقامة هياكل أفريقية للسلام والأمن، ونواصل التعاون الوثيق معه في هذا الصدد، بما في ذلك لغرض إنشاء قوة احتياطية أفريقية ولجنة للأركان العسكرية. وفي محاولة لتدعيم الروابط مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، حسبما دعا إلى ذلك مجلس الأمن في عدد من المناسبات، عقد ممثلي الخاص لغرب أفريقيا مشاورات مكثفة مع المسؤولين في الجماعة الاقتصادية في نيجيريا في ٣١ أيار/مايو وفي السنغال يومي ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن الطرائق العملية لتحسين علاقات العمل. ونتيجة لهذه المشاورات، قامت الجماعة الاقتصادية ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بوضع مذكرة تفاهم وبرنامج عمل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ،وشمل ذلك الاضطلاع بأنشطة مشتركة في مجالات الحكم، وإصلاح القطاع الأمني، وتقديم المساعدة الانتخابية، والبطالة بين الشباب، وحرية تنقل الأشخاص والبضائع، والأسلحة الصغيرة والخفيفة، والأمن العابر للحدود.

٦١ - وأحرزت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تقدما كبيرا في التعاون في مجالات منع نشوب الصراعات، والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع، فضلا عن الأنشطة المتعلقة بإدارة الصراع. وقد نظِّم أول حوار مكتبيّ حول مسألة منع نشوب الصراعات في كل من بروكسل ونيويورك في تشرين الأول/أكتوبر وحزيران/يونيه ٢٠٠٤ ،وشكَّل بداية مرحلة جديدة في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على كل من مستوى المقر ومستوى البلد. وكان هناك توافق عام في الآراء بأن الأهداف التي توخاها الحوار قد تحققت من حيث تبادل عمليات تقييم الحالات على أرض الواقع، وتعميق التفاعل بين المنظمتين، واقتراح إجراءات المتابعة، وتعيين مجالات محددة للتعاون بشأن منع نشوب الصراعات في خمسة بلدان أو مناطق فرعية مستهدفة. وفي الإعلان المشترك عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات، المؤرخ أيلول /سبتمبر ٢٠٠٣ ،أعلنت المنظمتان التزامهما بالعمل معا في مجال معالجة حالات الأزمات، وطالبتا بإنشاء آلية تشاور مشتركة على مستوى العمل لدراسة طرق ووسائل تحسين التنسيق والتوافق بين الجانبين. وفي منتصف

شباط/فبراير ٢٠٠٤ ،عقد أول اجتماع لآلية التشاور المشتركة، وهي اللجنة التوجيهية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعنية بإدارة الأزمات، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وناقش طائفة من المسائل المتصلة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجالات التخطيط، والتدريب، والاتصالات، وأفضل الممارسات، وتقديم الدعم للمبادرات الأفريقية لبناء القدرات في مجال حفظ السلام. وقد استمرت الاتصالات والاجتماعات على مستوى العمل، ومن المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل للجنة التوجيهية في بروكسل في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

٦٢ - وزادت الأمم المتحدة من اتصالاتها بالدول الأعضاء وبالأمانة العامة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن المسائل المتصلة بسلم ا لمنطقة وأمنها، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٥/٥٧ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤ ،عقدت في جاكرتا (بالنظر إلى أن إندونيسيا هي الرئيس الحالي للرابطة) حلقة العمل الإقليمية الرابعة بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن منع نشو ب الصراعات، وحل الصراعات، وبناء السلام في جنوب شرقي آسيا، وأوصت حلقة العمل بوسائل جديدة لتحسين التعاون بين المنظمتين، لا سيما في مجال حفظ السلام وتبادل الدروس المستفادة في ميادين المساعدة الإنسانية، والتدابير الوقائية، والإنذار المبكر.

٦٣ - وإني أعرب عن ترحيبي بالاستعراض الشامل الذي قام به قادة منطقة المحيط الهادئ لأداء منتدى جزر المحيط الهادئ وأمانته، والذي أجري بغرض وضع خطة لمنطقة المحيط الهادئ تجسد الرؤية التي تعتبر المحيط الهادئ منطقة للسلام والوئام والأمن والرخاء الاقتصادي، وأتطلع لتعزيز التعاون فيما بيننا صوب تحقيق أهدافنا المشتركة.

المساعدة الانتخابية

٦٤ - يمكن للانتخابات أن تكون ذات تأثير استقطابي وأن تضاعف من حالات التوتر السياسي. ومن شأن أي انتخابات يتم إجراؤها بصورة تتسم بالمصداقية أن تشجع الخاسرين فيها على القبول بنتائجها، بينما تتيح الانتخابات التي تشوبها الأخطاء التقنية فرصة للجوء إلى الاضطرابات المدنية أو العنف. وقد زادت على مدى العقد الماضي الطلبات المقدمة إلى الأمم المتحدة للحصول على المساعدة التقنية لتحسين نوعية الانتخابات وتقليل احتمالات نشوء تنازع انتخابي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الأمم المتحدة ١٨ طلبا جديدا، ويجري حاليا تقديم المساعدة إلى ٣٩

بلدا. وتتمثل إحدى الأولويات الهامة للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة في تحسين مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية من خلال مجموعة من التدابير، بما في ذلك حملات التوعية العامة وتحديد الحصص، عند الاقتضاء.

٦٥ - ولقد حظيت مشاركة الأمم المتحدة في الشؤون الانتخابية في العراق بنصيب كبير من الأهمية والذيوع بوجه خاص. فبعد أن قرر فريق خبراء تابع للأمم المتحدة أنه لا يمكن إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية في ذلك البلد قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ،وحسبما جرى الاتفاق عليه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بين سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم في العراق، اعتمد قانون انتقالي يقضي بإجراء سلسلة من العمليات الانتخابية اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقام خبراء المساعدة الانتخابية التابعون للأمم المتحدة فيما بعد بالمساعدة في إنشاء لجنة انتخابية عراقية مستقلة، ويسهمون الآن بالدراية التقنية للإعداد لتلك الانتخابات (انظر أيضا الفقرة ١٧ أعلاه).

٦٦ - وفي إطار الإعداد للانتخابات في أفغانستان (انظر الفقرة ٥٤)، نظمت السلطات الأفغانية، بمساعدة الأمم المتحدة، حملة للتسجيل الانتخابي على نطاق البلد خلال الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وهذه هي المرة الأولى على الإطلاق التي يتم فيها تسجيل الناخبين الأفغان. ورغم ما تعرضت له العملية من تهديدات وهجمات، سجل قرابة تسعة ملايين أفغاني أنفسهم للإدلا ء بأصواتهم، وهو ما يربو على ٩٠ في المائة من العدد التقديري للناخبين الذين يحق لهم التصويت.

٦٧ - والعمليات السلمية المضطلع بها في كل من بوروندي وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا تتضمن أيضا عنصر الانتخابات كآلية حاسمة لبناء السلام. وفي سيراليون، وفي أعقاب الانتخابات الوطنية التي أجريت في عام ٢٠٠٢ ،شكلت الانتخابات المحلية التي أجريت في أيار/مايو ٢٠٠٤ ،والتي وفرت لها الأمم المتحدة دعما تقنيا وسوقيا حاسما، خطوة أخرى صوب تدعيم الاستقرار السياسي.

نزع السلاح

٦٨ - خلال هذا العام، استفاد مؤتمر نزع السلاح من المناقشات الرفيعة والمركزة التي أعرب فيها وزراء الخارجية عن دعمهم السياسي القوي للمؤتمر. ويلزم إحراز مزيد من التقدم بما يكفل إمكانية استئناف المؤتمر القيام بدوره

في مجال التفاوض بشأن اتفاقات جديدة للحد من الأسلحة ونزع السلاح، مع التركيز على القضاء على أسلحة الدمار الشامل .وينبغي أن تستغل بالكامل القدرة التي برهن عليها المؤتمر فيما يتعلق باستحداث معاهدات جديدة.

٦٨ - خلال هذا العام، استفاد مؤتمر نزع السلاح من المناقشات الرفيعة والمركزة التي أعرب فيها وزراء الخارجية عن دعمهم السياسي القوي للمؤتمر. ويلزم إحراز مزيد من التقدم بما يكفل إمكانية استئناف المؤتمر القيام بدوره في مجال التفاوض بشأن اتفاقات جديدة للحد من الأسلحة ونزع السلاح، مع التركيز على القضاء على أسلحة الدمار الشامل .وينبغي أن تستغل بالكامل القدرة التي برهن عليها المؤتمر فيما يتعلق باستحداث معاهدات جديدة.

٦٩ - ولا يزال العديد من القضايا المتصلة بأسلحة الدمار الشامل مثار قلق شديد بالنسبة إلى المجتمع الدولي. ومن بين هذه القضايا بطء التحرك صوب نزع أسلحة الدمار الشامل، وانتهاك الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار، وظهور دلائل على وجود شبكة نووية سرية، والتهديد الذي يشكله استخدام الإرهاب لأسلحة الدمار الشامل. ومن شأن هذه التطورات أن تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين، وربما تضاعف من خطر وقوع حالات جديد دة من استخدام القوة من جانب واحد أو لشن ضربات وقائية.

٧٠ - وإني أرحب بالقرار الذي اتخذته الجماهيرية العربية الليبية بالتخلي عن برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.كما يبعث على التشجيع قيام الدول الأطراف بالتأكيد مجددا على التزامها باتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإني أحث جميع الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على مواجهة الشواغل المتأصلة المتعلقة بالامتثال، وعلى أن تنظر في مبادرات جديدة لتعزيز المعاهدة والسعي في الوقت ذاته إلى اعتمادها عالميا. كما أحث على بذل المزيد من الجهود لكي تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ دون إبطاء.

٧١ - واتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ كرد على التهديد الذي يمثله انتشار أسلحة الدمار الشامل من جانب أطراف فاعلة غير حكومية. ويتضمن القرار تدابير محددة لمنع الانتشار يتعين أن تتخذها جميع الدول. ومن شأن التنفيذ الفعال لأحكام القرار أن يستكمل الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز النظم الحالية المتعددة الأطراف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

٧٢ - وواصلت الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها مجموعة كبيرة من العناصر الفاعلة من أجل تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، لعام ٢٠٠١. وفي هذا الصدد، قامت، على وجه الخصوص، بتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال إنشاء هيئات تنسيق وطنية، وتنمية القدرات الوطنية، وإدارة المخزونات أو تدميرها، وتقديم تقارير عن تنفيذ برنامج العمل، وسنّ تشريعات وطنية أو تنقيح التشريعات القائمة بشأن بيع واستعمال الأسلحة الصغيرة.

٧٣ - وبدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن وضع صك دولي يمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. ومن شأن وجود معايير وإجراءات متفق عليها، فضلا عن زيادة التعاون، أن يساعد الدول على تحقيق مزيد من التحكم في تدفق دخول الأسلحة غير المشروعة إلى أقاليمها وخروجها منها. وفي مبادرة أخرى خلال هذا العام، أجرت الأمم المتحدة مشاورات ذات قاعدة عريضة مع الدول، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والوكالات الدولية، والخبراء في هذا الميدان بشأن الخطوات الأخرى التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون الدولي في مجال منع السمسرة غير المشروعة في الأسلحة ا لصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها. وإني أحث الدول على التصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، بما يتيح دخوله حيز النفاذ.

٧٤ - وإذ يقدر عدد الضحايا الجدد للألغام المضادة للأفراد كل عام بنحو ٠٠٠ ١٥ شخص، وبالنظر إلى أن ٥٠ دولة لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، فإن المؤتمر الأول لاستعراض الاتفاقية، وهو مؤتمر قمة نيروبي بشأن عالم خال من الألغام، المقرر عقده في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ،سيشكل فرصة مواتية لمضاعفة الجهود المبذولة لتخليص العالم من هذه الأسلحة اللاإنسانية. وإنني أدعو الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تقوم بذلك دون إبطاء، وأحث جميع الدول على المشاركة في مؤتمر قمة نيروبي على أعلى مستوى ممكن.

الإرهاب

٧٥ - أكدت الأحداث التي وقعت خلال العام الماضي على التهديد المتواصل الذي يشكله الإرهاب بالنسبة للسلام والأمن الدوليين، وعلى الحاجة إلى إقا مة تعاون دولي يرتكز على أساس واسع النطاق من أجل مكافحته. وخلال هذه الفترة، واصلت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣(٢٠٠١)، المعروفة باسم لجنة مكافحة الإرهاب، بذل جهودها الرامية إلى قمع الإرهاب ومنعه، وبدأت عملية لإعادة تنشيطها، توِّجت في آذار/مارس ٢٠٠٤ باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤) الذي يهدف إلى تعزيز قدرة وفعالية اللجنة. ووفقا لهذا القرار، عينتُ، في ١٤ أيار/مايو، مديرا تنفيذيا للإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب، والتي سيتم إنشاؤها في وقت لاحق من هذا العام.

٧٦ - وفي خلال عام ٢٠٠٣ ،قام فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار عمله القائم على التعاون الوثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب، بتوفير المساعدة القانونية لأكثر من ٧٠ بلدا في ما يتعلق بالتصديق على ١٢ اتفاقية عالمية بشأن مكافحة الإرهاب وتطبيق هذه الاتفاقيات، وكذ لك تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبعد أن قررت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢ تعزيز أعمال فرع منع الإرهاب، قام الفرع بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان، بناء على طلبها أو طلب لجنة مكافحة الإرهاب. وناقش مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في دورة الربيع لعام ٢٠٠٤ ،الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة على نحو ما اعترف به مجلس الأمن في قراره ١٣٧٣(٢٠٠٣)، والحاجة إلى استجابة عالمية في هذا الصدد.

٧٧ - وأكرر الإعراب عن قناعتي بأن الكفاح ضد الإرهاب لا ينبغي أن يتم على حساب الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية للأفراد. ولن يتحقق النجاح في دحر الإرهاب إلا إذا بقينا على تمسُّكنا بذات القيم التي يصدُّ عنها الإرهابيون. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ،قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، بنشر ''مجموعة قرارات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب''. وقدمت المفوضية الدعم لأعمال المقررة الخاصة المعنية بالإرهاب وحقوق الإنسان التابعة للجنة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما ستوفر الدعم لفريق الخبراء المستقل الذي عيِّن مؤخرا التابع للجنة المعنية بحقوق الإنسان والمعني بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب. واضطلعت إدارة شؤون

الإعلام بعدد من الأنشطة لتعزيز سبل الوصول إلى المجتمع المدني وتوعية الجمهور بالأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب .

الجزاءات

٧٨ - ما فتئ مجلس الأمن يعمل على صقل أداة الجزاءات لكي تطبق بصورة أكثر فعالية على أشكال التهديد الجديدة أو المتطورة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وفي أعقاب إبرام اتفاقات السلام الشاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا، طبقت الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن بغية ضمان ألا يؤدي استمرار تدفق الأسلحة إلى تقويض عملية السلام الهشة في البلدين. ولأنه كانت هناك بالفعل عمليتان جاريتان لحفظ السلام في هذين البلدين حينما اعتمد المجلس التدابير المتعلقة بالجزاءات، فقد أتاح ذلك للمراقبين العسكر يين وغيرهم من الأفراد القيام بدور أكبر في رصد الجزاءات وإنفاذها. وإدراكا من المجلس لما يمكن أن يتعرض له السكان المدنيون في البلد الخاضع للجزاءات من آثار غير مقصودة لهذه التدابير القسرية، فقد طلب المجلس مرة أخرى تقارير تقييم للآثار الإنسانية المحتملة الناشئة عن تطبيق جزاءات الأمم المتحدة في ليبريا.

٧٩ - وفي القرار ١٤٩٣(٢٠٠٣)، الذي فرض مجلس الأمن بموجبه حظرا على توريد الأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوعز المجلس إليَّ بنشر المراقبين العسكريين التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، وأن أقدم إلى المجلس بانتظام تقارير عن المعلومات المتعلقة بتوريد الأسلحة، لا سيما عن طريق مراقبة استخدام مهابط الطائرات في تلك المنطقة. وبالنسبة إلى ليبريا، استعرض المجلس تدابيره القائمة، وأدخل عليها التعديلات الضرورية استجابة للحالة السياسية المتغيرة في ذلك البلد. وفي القرار ١٥٢١(٢٠٠٣)، رحب مجلس الأمن باستعداد بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للقيام بمساعدة اللجنة وفريق الخبراء المنشأ بموجب هذا القرار في رصد تدابير الجزاءات ذات الصلة التي فرضها المجلس، وطلب أيضا إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار موافاة اللجنة والفريق بالمعلومات ذات الصلة بتطبيق الجزاءات.

٨٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مجلس الأمن تلقي معلومات تفصيلية بشأن نظم الجزاءات من أفرقة الخبراء المسؤولة عن رصد الامتثال وا لتحقيق في الانتهاكات المزعومة للجزاءات. وتضم هذه الأفرقة فريق الخبراء

ومجموعة الرصد بشأن الصومال، وفريق الخبراء المعني بليبريا، وفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعملا بقرار المجلس ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ،أنشئ فريق للدعم التحليلي ورصد الجزاءات ليحل محل فريق الرصد المعني بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان. وبموجب القرار نفسه، عزز المجلس ولاية لجنة الجزاءات المعنية بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان، كما شجع الدول على إطلاع الأفراد المدرجين بالقوائم على التدابير المفروضة عليهم.

٨١ - وبالنسبة إلى العراق، أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥١٨ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ،لجنة جديدة لمواصلة تحديد هوية الأفراد والكيانات المنتمية إلى النظام العراقي السابق لغرض تجميد أموالهم، وأصولهم المالية أو مواردهم الاقتصادية، والتي يقع على الدول الأعضاء التزام بتحويلها إلى صندوق التنمية للعراق.

الفصل الثالث

الوفاء بالالتزامات الإنسانية

٨٢ - أدى تدعيم السلام في مناطق عديدة من العالم، منذ تقديم تقريري السابق، إلى إتاحة فرص لتخفيف معاناة ملايين المضارين من البشر وإعادة بناء حياتهم. بيد أن الصراعات الجديدة والممتدة، فضلا عن الكوارث الطبيعية، لا تزال في الوقت نفسه تثقل بوطأتها على فقراء العالم، وعادة ما تقوِّض ما أُحرز من تقدم أو تخلق حالات طوارئ جديدة.

٨٣ - ولا يزال هناك تباين في تخصيص المساعدة الإنسانية كما أن مستوياتها غير كافية للوفاء بالاحتياجات. وأُحث دوائر المانحين على كفالة زيادة التمويل للعمليات الإنسانية، وأن يقدم بطريقة أكثر اتساقا عبر حالات الطوارئ الإنسانية وأن يغطي احتياجات جميع القطاعات على نحو أفضل.

حماية اللاجئين والمشردين ومساعدتهم

٨٤ - خلال العام الماضي، تناقص عدد اللاجئين بصورة ملموسة. وللسنة الثانية على التوالي انخفض الرقم بنحو مليون شخص، وانخفض إجمالا بنسبة ٢٠ في المائة من ١،١٢ مليون في بداية عام ٢٠٠٢ إلى ٧،٩ مليون في الوقت الحالي. ويبلغ حاليا العدد الإجمالي للأشخاص الذين يحصلون على حماية و/أو مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نحو ١٧

مليون نسمة. ويشمل هذا الرقم ٧،٩ مليون لاجئ، و ٢،٤ مليون مشرَّد داخليا .غير أنه يتعين النظر إلى التقدم الظاهري في انخفاض عدد اللاجئين على خلفية العدد الإجمالي للمشردين في جميع أنحاء العالم (بما في ذلك المشمولون بولاية المفوضية وغير المشمولين بها)، والذين يقدر عددهم حاليا بنحو ٥٠ مليون نسمة، أو بمعدل فرد واحد من بين كل ١٢٦ فردا على ظهر البسيطة. ويشمل هذا الرقم أيضا في جميع أنحاء العالم أكثر من ٦،١ مليون لاجئ من الأرض الفلسطينية المحتلة الذين لا زالوا يتلقون مساعدة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لإنقاذ حياتهم.

٨٥ - ويسرني أن أعلن أنه لم يحدث من قبل أن أُتيحت فرص عديدة بهذا الشكل للتوصل إلى حلول دائمة في عدد كبير من أجزاء أفريقيا فيما يتعلق بحالة اللاجئين والمشردين داخليا .ففي أنغولا، عاد أكثر من ٧،٣ مليون لاجئ ومشرد منذ انتهاء الصراع في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ،ووُضعت خطط لعودة أكثر من ١٤٥ ٠٠٠ لاجئ خلال العام الحالي. وفي بوروندي، مكَّن التقدم المحرز على الجبهة السياسية أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ من العودة منذ بداية عام ٢٠٠٣. وفي غرب أفريقيا، أدى الاستقرار إلى عودة أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ لاجئ إلى سيراليون، بما في ذلك نحو ٢٥ ٠٠٠ لاجئ خلال عام ٢٠٠٤ وحده، ومن المتوقع أن يشرف برنامج الإعادة إلى الوطن على نهايته في نهاية العام الحالي. وفي ليبريا، وُضعت خطط الإعادة إلى الوطن لأكثر من ٣٢٠ ٠٠٠ لاجئ كانوا قد فروا من البلد، وكذلك من أجل مئات الآلاف من المشردين داخليا، من أجل إعادتهم فور زيادة استقرار الوضع. وفي السودان، أتاحت التطورات الإيجابية على الجبهة السياسية فرصا للعودة المحتملة لملايين اللاجئين والمشردين داخليا إلى الجزء الجنوبي من البلد.

٨٦ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال الصراعات الجديدة والممتدة في جميع أنحاء العالم تشكِّل تحديات عديدة للمجتمع الإنساني. وعلى سبيل المثال، فإن الوضع في الجزء الغربي من البلد قد ألقى بظلاله على ما تحقق من خطوات إيجابية في السودان. فقد أصبح أكثر من مليون شخص مشردين داخليا في منطقة دارفور نتيجة لهجمات مباشرة على قراهم وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، بينما فرَّ نحو ١٧٠ ٠٠٠ شخص إلى تشاد. وأثار هذا شواغل أمنية إقليمية بسبب الغارات عبر الحدود ووجود جماعات مسلحة في مناطق الحدود. وعلى الرغم من القيود السوقية الهائلة في شرق تشاد، فقد اعتزمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نقل أكثر من ١٢٣ ٠٠٠ لاجئ إلى تسعة مخيمات جديدة للاجئين في مناطق

داخلية أعمق وأكثر اتساما بالأمن بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأدت حالات اندلاع العنف في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى أن أصبح الآلاف من المشردين داخليا بينما فرَّ أكثر من ٠٠٠ ٣٥ نسمة إلى بوروندي، وبأعداد أقل إلى رواندا. ويواصل الصراع في شمال أوغندا بين الحكومة وقوات المتمردين التسبب في وقوع خسائر بين المدنيين وحدوث المزيد من حالا ت النزوح وزيادة مظاهر الضعف. ووجد أكثر من ٦،١ مليون مشرَّد المأوى في مخيَّمات شديدة الازدحام وضعيفة الحماية حيث يبقون عُرضة للهجوم والاختطاف من جانب مقاتلي المتمردين، وكذلك عُرضة للانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن المحلية.

٨٧ - وخارج أفريقيا، تعتبر حالات التوتر في الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وأجزاء من البلقان مثارا للقلق أيضا. ففي أفغانستان، وفي حين عاد أكثر من ٥،٣ مليون لاجئ ومشرد داخليا إلى ديارهم منذ نهاية عام ٢٠٠١ ،فإنه من المقدر أنه لا يزال هناك نحو ٠٠٠ ١٨٠ مشرد داخليا ومليوني لاجئ من الباقين في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. ويعوق عودتهم الغياب المستمر للأمن داخل أفغانستان. وفي العراق لم تحدث تنقلات جماعية للاجئين في عام ٢٠٠٣ ،ولكن حالة انعدام الأمن على نطاق واسع التي سادت آنذاك حالت دون عودة الذين فروا من البلد في السنوات السابقة. ولا تزال حالة المشردين في كولومبيا إحدى أكثر الحالات خطورة في عالم اليوم. وقد تحوَّل ما يقدر عددهم بثلاثة ملايين نسمة إلى مشردين داخليا خلال الصراع الذي استمر ٤٠ عاما في البلد، وفر ما يصل عددهم إلى ٠٠٠ ٤٠ فرد إلى البلدان المجاورة. وعلى الرغم من أن الحرب في كوسوفو قد انتهت منذ أكثر من خمس سنوات، فإن الوضع لا يزال يتسم بالخطورة بالنسبة للأقلية الصربية وأقلية الروما من السكان. وأسفرت الاشتباكات بين الألبان والصرب في آذار/مارس ٢٠٠٤ عن وفاة أكثر من ٢٠ شخصا وأدت إلى تقويض التوقعات بإحراز المزيد من التقدم بشأن عودة الأقليات.

٨٨ - وأعلنت المفوضية في العام الماضي مبادرة "ما بعد الاتفاقية"، كمبادرة هامة يتمثل هدفها في تعزيز الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، عن طريق اللجوء إلى اتفاقات خاصة متعددة الأطراف. ويتمثل الهدف في كفالة حصول اللاجئين على مستوى أعلى من الحماية بالقرب من ديارهم بقدر الإمكان وزيادة معدل مشاركة الدول كنظام فعال لتقاسم الأعباء الدولية. وستركز الاتفاقات على المجالات ذات الأولوية من قبيل: إعادة التوطين كأداة للحماية، وإيجاد حل دائم وشكل واقعي لتقاسم الأعباء؛ وتحديد

أهداف المساعدة الإنمائية بطريقة أكثر اتساما بالفعالية لدعم الحلول الدائمة للاجئين؛ وتوضيح مسؤوليات الدول في حالة حدوث التنقلات الثانوية للاجئين وطالبي اللجوء من بلد اللجوء الأوَّلِي إلى بلد آخر.

٨٩ - وعلى جبهة الحماية أيضا، استمر العنف الموجه ضد اللاجئين والمشردين داخليا من النساء والأطفال في أن يشكل شاغلا رئيسيا. واتضح وجود زيادة في اللجوء إلى العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس كأداة للحرب في بوروندي، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وفي دارفور بغرب السودان. وبهدف المعالجة الأفضل لهذا الاتجاه المتنامي، نقَّحت مفوضية شؤون اللاجئين الكتيب المعنون ''العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس ضد اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا : مبادئ توجيهية للمنع والتصدي''. وستكفل المبادئ التوجيهية إقامة آليات أفضل لمنع هذا العنف والتصدي له. وجرى بالفعل توزيعها على مجموعة عريضة من العناصر الفاعلة المشاركة في العمل الإنساني من أجل تنفيذها في الميدان، وجاري أيضا تدريب الموظفين. وأدت أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة لدعم الأطفال إلى الإعلان في شباط/فبراير ٢٠٠٤ عن ''المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات بشأن الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين''. وستؤدي المبادئ التوجيهية، في جملة أمور، إلى تعزيز التعاون فيما بين الوكالات بهدف التصدي لمشكلة التجنيد القسري للأطفال اللاجئين والعمل على إعادة توحيد أسر الأطفال المسرحين.

٩٠ - وظلت معالجة مسألة الأمن في الميدان، بما في ذلك بالنسبة للاجئين وموظفي المنظمات الإنسانية، تشكل تحديا مستمرا. ووقع خلال العام الماضي عدد من الهجمات المباشرة على موظفي المنظمات الإنسانية. وترتبط هذه الحوادث بصورة جوهرية بالبيئة الأمنية للاجئين أنفسهم. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤ ،قُتل أكثر من ٢٠٠ شخص في هجوم وقع على مخيم للنازحين في شمال أوغندا. ووقعت مؤخرا غارات من السودان على المناطق المأهولة باللاجئين في شرق تشاد، حيث توجد أيضا مختلف الجماعات المسلحة. ويخلق وجود العناصر المسلحة في مخيمات اللاجئين والمستوطنات بيئة مفعمة بالخطر بالنسبة لموظفي المنظمات الإنسانية وتترتب عليها أيضا أثار خطيرة بالنسبة لأمن ورفاهية اللاجئين بما في ذلك العنف والتجنيد القسري. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ،استضافت مفوضية شؤون اللاجئين اجتماعا للخبراء في جنيف بشأن مسألة الإبقاء على الطابع المدني والإنساني للجوء .وضم الاجتماع مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام، وعدد من المنظمات الدولية غير الحكومية،

والحكومات المعنية. واستعرض المشاركون الدروس المستفادة من العملية الناجحة لفصل المقاتلين الليبريين عن اللاجئين في سيراليون في عام ٢٠٠٣ ،والتي يمكن تطبيقها على حالات في المستقبل. وسيجري في وقت لاحق من العام الحالي إصدار مجموعة من المبادئ التوجيهية التنفيذية، بما في ذلك معايير وإجراءات فصل العناصر المسلحة عن اللاجئين.

٩١ - وواصل مكتب منسق الشؤون الإنسانية، عن طريق وحدة المشردين داخليا التابعة له، جهوده لتحسين دعم تنفيذ الاستجابة التعاونية للتشرد الداخلي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤ ،أيدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وضع الوحدة لتوجيه منقح ومستكمل متعلق بالسياسات بشأن الاستجابة التعاونية، بما في ذلك تعزيز ال قدرة على الحماية. وبغية تسهيل قيام الوحدة بتقييم أكثر اتساما بالقوة وبدور الدعم الاستراتيجي، قام منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بإعادة تسميتها بالشعبة المشتركة بين الوكالات للمشردين داخليا، وعين لها مديرا جديدا والذي سيعمل أيضا بوصفه مستشاره الخاص المعني بالمشردين داخليا.

تنسيق المساعدة الإنسانية وتقديمها

٩٢ - تظل المساعدة الإنسانية المتماسكة والفعالة والقائمة على المبادئ تشكل أولوية بالنسبة للأمم المتحدة. وتمشيا مع ولايته بتنسيق الاستجابة الإنسانية للأزمات، واصل مكتب منسق الشؤون الإنسانية العمل بصورة وثيقة مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية الشريكة بغرض تعزيز أدوات وآليات التنسيق الرئيسية لجميع المراحل بالنسبة لأي أزمة. واشتمل هذا على إجراء أكثر اتساقا لإتاحة الفرصة لتحسين الوصول إلى الإغاثة الإنسانية، وإدارة المعلومات والتتبع المالي لتدفقات المعونة وتحسين الدعم لتنسيق أنشطة الحماية. وركز المكتب أيضا على زيادة الاهتمام بحالات الطوارئ المنسية، وتعزيز آلياته للإنذار المبكر، وقدرات التخطيط في حالات الطوارئ والتأهب لحالات الطوارئ، وعزز كذلك عنصر التخطيط الاستراتيجي لعملية النداءات الموحدة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان للاضطلاع بهذه الجهود تأثير طيب على الاستجابة للأزمات في جمهورية إيران الإسلامية والعراق وغرب ووسط أفريقيا والسودان.

٩٣ - وفي دارفور بالسودان، أدت الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التشرد القسري، وعمليات القتل خارج نطاق القانون والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، واقتران ذلك بنقص فرص الحصول على الماء والغذاء، إلى دفع أغلبية السكان إلى حالة من الكفاح

من أجل البقاء. ويقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية، بينما بدأت منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) في بناء وإصلاح شبكات المياه .وأقامت منظمة الصحة العالمية نظاما للإنذار المبكر للاستجابة لتفشي الأمراض، وتقدم، بالاشتراك مع اليونيسيف، الدعم للمرافق الصحية والأنشطة الميدانية الأخرى. وعلاوة على ذلك، قام منسق الإغاثة الإنسانية وبعثات التحقيق التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برفع مستوى الاهتمام بهذه الأزمة المتعلقة بحالة طوارئ إنسانية وبحقوق الإنسان عن طريق تقديم بيانات إحاطة إلى مجلس الأمن وعقد اجتماعات عديدة على مستوى رفيع مع المانحين والوكالات.

٩٤ - وفي شمال أوغندا، يتفرق المشردون على أكثر من ١٠٠ مخيم، والتي توجد قيود شديدة على وصول العمليات الإنسانية إليها. ويعاني الأطفال بصورة غير متناسبة في هذه الأزمة، من حيث أنهم يمثلون بصورة متزايدة أهدافا للاختطاف وأيضا من حيث فقدانهم للأمن. وتؤكد الظاهرة الفريدة التي سميت بظاهرة ''المسافر ليلا''،حيث يسافر أكثر من ٠٠٠ ٥٠ طفل من منازلهم كل ليلة سعيا للأمان في مدن المقاطعة، الآثار الإنسانية المأساوية لهذه الأزمة. وفي هذه البيئة التي يعوزها الأمن بدرجة عالية، عمل برنامج الأغذية العالمي، عن طريق استخدام الحراسات المسلحة، على استمرار إمدادات الأغذية للفئات الضعيفة من السكان.

٩٥ - وأدى استمرار انعدام الأمن والآثار المتراكمة للتشرد، واستنزاف مخزون الأغذية، وانهيار الخدمات الاجتماعية وركود الاقتصادات إلى جعل عدد كبير من البلدان في جميع أنحاء العالم في حاجة إلى المساعدة التي تعينها على البقاء، كما أدى إلى التقليل من احتمالات السلام. ويواصل القتال الجاري ونقص الأغذية وضعف الحكم تقويض الجهود الرامية إلى إحلال الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشهدت المناطق الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تغيرا ضئيلا فقط منذ الانتهاء الظاهري للحرب، والذي يرجع أساسا إلى استمرار جهود العناصر الفاعلة الكونغولية والبلدان المجاورة التي ترمي إلى منع أي مؤسسة تمثل المصلحة العامة لهذا البلد من تقويض المصالح الراسخة لتلك العناصر والبلدان. ولا تزال جماعات المتمردين والميليشيات تسيطر على المنطقة، ويكافح الملايين من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية. وتعمل الأمم المتحدة على الوفاء بتلك الاحتياجات عن طريق بذل جهود من قبيل تلك التي تبذلها اليونيسيف لإصلاح مصادر المياه في البلد – نظرا لأن أكثر من ٥٤ في المائة من السكان يعانون من نقص المياه الصالحة للشرب – ومن خلال الدعم المقدم من منظمة الصحة

العالمية إلى السلطات الصحية المحلية والوطنية.

٩٦ - ولا تزال إريتريا وإثيوبيا تعانيان من الجفاف والمشاكل الحادة في إمدادات الأغذية. وشهدت الأشهر الستة الأخيرة تغييرا ضئيلا في سقوط الأمطار، و إنتاج المحاصيل والإنعاش التغذوي. ولا تزال الحاجة إلى اتخاذ تدابير لتحسين الأمن الغذائي تتسم بالحدة. ويغطي برنامج الأغذية العالمي ما يصل إلى ٥٠ في المائة من الاحتياجات الغوثية الإجمالية من الأغذية، والتي تصل إلى قرابة ٤٤،٣ مليون مستفيد شهريا. ويهدف البرنامج المشترك بين اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي لاستراتيجية التوعية الممدَّدة/برنامج بقاء الطفل في إثيوبيا إلى معالجة أثر انعدام الأمن الغذائي الحاد على نحو ٦ إلى ٨ ملايين طفل يعيشون في أكثر المناطق انعداما للأمن الغذائي وأسوأ المناطق المنكوبة بالجفاف. وتعمل منظمة الصحة العالمية بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية من أجل مراقبة المشاكل المتصلة بالصحة والحد منها.

٩٧ - وفي الجنوب الأفريقي، انخفض متوسط الأجل المتوقع في زامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وموزامبيق وملاوي من ٤٦ سنة في عام ١٩٧٠ إلى ٣٥ سنة في عام ٢٠٠٤. ومن المتوقع أن يصبح طفل واحد على الأقل من كل خمسة أطفال في هذه البلدان يتيما بحلول عام ٢٠١٠. والنسبة أعلى من ذلك في بعض البلدان. وأدى الخليط المميت لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وانعدام الأمن الغذائي، وضعف الحكم، والفقر المدقع إلى أزمة في البقاء على قيد الحياة ووفاة ملايين الأشخاص قبل الأوان. وأدت الجهود المتضافرة التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، عن طريق النداءات الموحدة من منتصف عام ٢٠٠٢ إلى منتصف عام ٢٠٠٤ ،إلى جمع أكثر من ٨٠٠ مليون دولار، مما أتاح، في جملة أمور، توفير المساعدة الغذائية لأكثر من ١٠ ملايين نسمة، والدعم التغذوي لمليوني طفل، وتحصين ٧ ملايين طفل ضد الحصبة، وتقديم دعم زراعي لـ ٥،٥ مليون مزارع.

٩٨ - وهيأ الطابع المتكامل والمتعدد الأبعاد لبعثات الأمم المتحدة التي جرى نشرها مؤخرا في بوروندي وكوت ديفوار وليبريا وهايتي فرصا للقيام بعمل أكثر تماسكا وأكثر فعالية في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ويسعى هذا النهج المتكامل إلى المعاونة في إحراز تقدم في الإغاثة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق السلام المستدام. ومن الجوهري الإبقاء بصفة خاصة على نزاهة وحياد الاستجابة الإنسانية في جميع البعثات المتكاملة، وأن يكون الفرع الإنساني للأمم المتحدة قادرا على التعاون بصفة كاملة

مع شركاء المنظمة غير الحكوميين.

٩٩ - وتعمل وكالات الأمم المتحدة أيضا على تيسير الانتقال من الإغاثة إلى التنمية في البلدان الخارجة من الصراع. وخلص تقييم أُجري مؤخرا لأنشطة الانتقال التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في ثمانية بلدان إلى أن وضع استراتيجية متماسكة موحدة لمنظومة الأمم المتحدة أمر ضروري لتعزيز الأنشطة في المرحلة الانتقالية، و اقترح إقامة آلية دائمة لدعم الأفرقة القطرية للأمم المتحدة المشاركة في التخطيط للمرحلة الانتقالية. وتعمل الدعامات الإنسانية والإنمائية معا بالفعل بصورة أوثق لإدراج اللاجئين والمشردين في التخطيط للمرحلة الانتقالية وتعزيز الحلول الدائمة لهاتين الفئت ين من السكان. ويجري حاليا تجربة نهج ''المبادرة التآزرية الرباعية الجوانب'' (الإعادة إلى الوطن، وإعادة الإدماج، والإنعاش، والتعمير)، التي شارك في إعلانها منذ عامين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات أخرى، في مشاريع رائدة في أفغانستان، وسري لانكا، وسيراليون، وليبريا، وهناك خطط لتطبيقها في بوروندي وأخيرا في السودان.

١٠٠- ومع استمرار الانتفاضة في الأرض الفلسطينية المحتلة للسنة الرابعة على التوالي، تسوء المعاناة الاجتماعية – الاقتصادية للشعب الفلسطيني، نتيجة للإجراءات الإسرائيلية مثل عمليات إغلاق الحدود وفرض حظر التجول والعمليات العسكرية. ولا تزال أنشطة الطوارئ التي تضطلع بها الأونروا تشكل مصدرا هاما للمساعدة والاستقرار، وإن كان القلق لا يزال يساور الوكالة بشأن القيود المفروضة على الوصول إلى الخدمات الإنسا نية . وأضاف تشييد حاجز مادي في الضفة الغربية عقبة أخرى أمام الوصول إلى الخدمات الإنسانية وأثّر بشدة على سبل كسب المعيشة للفلسطينيين المتأثرين وحصولهم على الخدمات الأساسية. وواصلت الأونروا أيضا برنامجها العادي لتقديم الخدمات التعليمية والصحية والغوثية والاجتماعية وخدمات التمويل المتناهي الصغر لأكثر من ٤ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، علاوة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

تمويل حالات الطوارئ الإنسانية

١٠١- إن الرسالة التي بعث بها الاستعراض نصف السنوي لعام ٢٠٠٣ لعملية النداءات الموحدة جديرة بالتكرار في هذا المقام، فهي تقول: ''في حين أن نقص التمويل العام للنداءات الموحدة قد لا يقاس بالخسائر

الكبرى في الأرواح كما يفترض في بعض الأحيان، فإن حدوث حالات من المعاناة الهائلة والحرمان من الانتعاش هما من المواضيع الثابتة في جميع النداءات الموحدة". وفي عام ٢٠٠٤ ،استمر النقص في تمويل الأعمال الإنسانية، بالقيمة المطلقة والنسبية على السواء. وبلغ إجمالي الاحتياجات من التمويل للمساعدة الإنسانية في عام ٢٠٠٤ ،كما هي مسجلة في النداءات الموحدة ٩،٢ بليون دولار. وفي ٢١ تموز /يوليه ٢٠٠٤ ،بلغ مجموع التبرعات ٩٢٨ مليون دولار، والتي تفي (مع الأرصدة المرحلة) بنسبة ٣٢ في المائة فقط من الاحتياجات عند منتصف فترة النداء. ويقل هذا عن الاستجابة لنفس الفترة في عام ٢٠٠٣ ،عندما جرى تمويل نحو ٤٥ في المائة من إجمالي الاحتياجات .وعلاوة على ذلك، يظل نمط تمويل الأنشطة الإنسانية متفاوتا، تاركا بعض البلدان ناقصة التمويل بصورة ملموسة. وتراوحت الاستجابة للنداءات الموحدة الفردية في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ من نسبة مرتفعة تبلغ ٥٠ في المائة بالنسبة لشمال القوقاز (الاتحاد الروسي) وتشاد، إلى نسبة منخفضة تبلغ ١٦ في المائة بالنسبة لكوت ديفوار و ١٥ في المائة بالنسبة لزمبابوي.

١٠٢- ولم يوفر إجمالي التمويل في حالات الطوارئ المقدم لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية إلا ما أتاح لكلتا المنظمتين توفير الحد الأدنى من القدرة على الاستجابة لاحتياجات الإعاشة. وعلى سبيل المثال، أدى انخفاض معدل الموارد إلى الحد من الأنشطة في مجال مكافحة الأمراض المعدية في بعض بلدان غرب أفريقيا، وتقييد برامج التعليم والحماية والرعاية الصحية في كوت ديفوار، ومنع تقديم الدعم إلى الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتعليم في بوروندي، مما أدى إلى زيادة حالات ضعف الأطفال ومخاطر وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.

١٠٣- أما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد أصبحت، في ظل التحدي المتمثل في نظام التبرعات، تواجه نقصا متكررا في تمويل برامجها للحماية والمساعدة بغرض إنقاذ الحياة. وكما حدث في السنوات الأخيرة، كان هناك إحساس بتأثير النقص في أفريقيا أساسا، حيث توجد أكبر الاحتياجات حجما. ويمكن أن تتعطل العمليات الرئيسية الجارية للإعادة إلى الوطن المتعلقة بليبريا والسودان بسبب نقص التمويل الكافي. وفي نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٤، لم تتلق المفوضية سوى ٦،١٦ مليون دولار من التبرعات المؤكدة من أصل مبلغ ٢،٣٩ مليون دولار لازم لإعادة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ ليبري إلى وطنهم. وبالنسبة للسودان، تلقت المفوضية أقل من نصف مبلغ ٨،٨ مليون دولار المطلوب للبدء في العملية المتوقعة لإعادة ما يصل عددهم إلى ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ الموجودين حاليا في البلدان المجاورة

إلى وطنهم وإعادة إدماجهم. وأعاق أيضا المعدل البطيء للتمويل قدرة المفوضية على الاستجابة لأزمة اللاجئين من دارفور إلى شرق تشاد. وفي نهاية تموز/يوليه، تلقت المفوضية ٨،٢٧ مليون دولار من أصل مبلغ ٨،٥٥ مليون دولار المطلوب للاستجابة لحالة الطوارئ في تشاد.

١٠٤- ومثلت عملية برنامج الأغذية العالمي في العراق في عام ٢٠٠٣ أكبر عملية منفردة لتقديم المعونة الإنسانية في التاريخ، مما تطلب من البرنامج والجهات المانحة له تقديم كميات غير عادية من الأغذية والنقدية والموارد البشرية. غير أنه كان يتعين على البرنامج أن يواجه في أماكن أخرى من العالم احتياجات لم يسبق لها مثيل مع وجود موارد غير كافية. ففي أفريقيا وحدها، لا يزال هناك نحو ٤٠ مليون نسمة في حاجة إلى معونة غذائية، يلزم لتوفيرها قرابة ٨،١ بليون دولار. ويكافح البرنامج للوفاء باحتياجات ٤،٦ مليون نسمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يغطي أقل من ٦٠ في المائة من احتياجات العملية. واضطر البرنامج أيضا إلى خفض حصص الإعاشة إلى النصف بالنسبة لمئات الآلاف من المشردين الأنغوليين وآلاف اللاجئين من إثيوبيا والصومال والسودان.

١٠٥- وقدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) المساعدة في القطاع الزراعي بما قيمته ١٩٠ مليون دولار (منها ١١١ مليون دولار للعراق). ومع ذلك، فقد تلقت أقل من ٤٥ في المائة من احتياجاتها في النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٣. وبحلول حزيران /يونيه ٢٠٠٤ ،ورد أقل من ٢٥ في المائة من الاحتياجات المتعلقة بنداءات عام ٢٠٠٤. وقدمت الفاو مدخلات زراعية، مثل الحبوب والمخصبات، ومعدات صيد الأسماك، وأغذية وأدوية الحيوان، والأدوات الأساسية للزراعة لاستئناف الإنتاج الزراعي في المناطق المتأثرة بالكوارث. وحيثما تسمح الظروف، يجري استكمال عمليات توزيع المدخلا ت بمساعدة أكثر استدامة، مثل الإنتاج المحلي للحبوب والمعدات الأخرى للزراعة، وإعادة تزويد المزارع بالحيوانات، والوقاية من أمراض النبات والحيوان ومكافحتها، والإصلاح سريع الأثر للهياكل الأساسية مثل شبكات الري، والتدريب على تقنيات الزراعة المحسنة.

١٠٦- ويعتبر العجز البالغ ٨،١٣٥ مليون دولار في التبرعات المقدمة استجابة لنداءات الأونروا في حالات الطوارئ المتعلقة بالأرض الفلسطينية المحتلة إحدى الشواغل الأولية للوكالة خلال السنة الحالية، نظرا لأن الاحتياجات في مجتمع اللاجئين تواصل الزيادة دون وجود موارد كافية للوفاء بها. وفي غزة، تمكنت الأونروا من إعادة إيواء أقل من ١٠ في المائة من

بين ٠٠٠ ٢١ فلسطيني اقتلعوا من ديارهم من جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وأدى العجز في التمويل أيضا إلى أن يصبح من الصعب الإبقاء على المساعدة الغذائية الطارئة لأكثر من مليون لاجئ وتنفيذ برنامج الوكالة الطارئ لإيجاد فرص عمل.

١٠٧- وتلقت برامج الأمم المتحدة المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام أكثر من ٥٠ مليون دولار من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام في الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وتتولى إدارة عمليات حفظ السلام إدارة هذا الصندوق الاستئماني. ووردت أموال إضافية عن طريق الصناديق الاستئمانية المواضيعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف. وأدت أوجه النقص عبر منظومة الأمم المتحدة إلى تهديد جهود المساعدة في أماكن مثل أفغانستان وأنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكولومبيا والأرض الفلسطينية المحتلة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤ ،كان هناك عجز في التمويل يبلغ أكثر من ٦٠ مليون دولار في أفغانستان والسودان وحدهما. وإذا ما أريد القضاء على هذا العجز يتعين زيادة التبرعات إلى الصندوق الاستئماني إلى أكثر من الضعف.

١٠٨- وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير واجه عمال وعمليات المساعدة الإنسانية مخاطر مستمرة، لا سيما في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق، حيث جرى استهداف عمال الإغاثة بطريقة مباشرة. ويعتبر الأمن شرطا أساسيا مسبقا لتقديم المساعدة الإنسانية في عدد كبير من مناطق الصراع، وهو يشكل لذلك أحد العناصر المتكاملة للنداءات الموحدة. وعلى الرغم من زيادة تهديدات الأمن، فقد بلغ مجموع تبرعات المانحين لمشاريع قطاع الأمن الواردة في النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٤ ما يربو بقليل على ٤ ملايين دولار، بما يمثل ٢٧ في المائة من الاحتياجات الإجمالية في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، ساهم المانحون بأكثر من ٦ ملايين دولار للاحتياجات الخاصة بالأمن المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة في العراق، خارج عملية النداءات الموحدة. وفي حين جرى تمويل قطاع الأمن في العراق بالكامل، شهدت حالات عديدة للطوارئ أقل شهرة نقصا في موظفي الأمن وموارده وأصوله.

إدارة الكوارث الطبيعية

١٠٩- في عام ٢٠٠٣ ،نتج عن نحو ٧٠٠ كارثة وفاة ٠٠٠ ٧٥ شخص وخسائر اقتصادية تبلغ أكثر من ٦٥ بليون دولار. وكان معدل هذه الخسائر

في الأرواح أعلى عدة مرات من خسائر العام السابق، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الزلزال الذي وقع في مدينة بام بجمهورية إيران الإسلامية. وفي عام ٢٠٠٤ ،تأثرت ملايين من البشر بالفيضانات والأعاصير في بنغلاديش، والجمهورية الدومينيكية، وسري لانكا، والصين، ومدغشقر، وهايتي، والهند. ومن الملاحظ أن كثيرا من البلدان المتأثرة بهذه الكوارث، بالنظر إلى ما حققته من زيادة في قدراتها، لم تطلب مساعدة خارجية لمواجهة الفيضانات التي وقعت في عام ٢٠٠٤. واستمر القرن الأفريقي منكوبا بالجفاف والمشاكل الحادة في إمدادات الأغذية، حيث ظلت مشاكل إنتاج المحاصيل، والإنعاش التغذوي، والحاجة إلى اتخاذ تدابير لتحسين الأمن الغذائي على حدتها. وفي الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وحزيران/يونيه ٢٠٠٤ ،عمل مكتب منسق الشؤون الإنسانية مع الوكالات الأخرى على تنسيق الاستجابة لـ ٣٨ كارثة كبرى ترجع إلى مخاطر طبيعية أو بيئية في بلدان معرضة للكوارث. ويشمل هذا تنسيق الاستجابة للزلازل الكبرى في جمهورية إيران الإسلامية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) والمغرب (شباط/فبراير ٢٠٠٤)، وإعصار غافيلو في مدغشقر (آذار/مارس ٢٠٠٤)، وكذلك الفيضانات في الجمهورية الدومينيكية وهايتي (أيار/مايو ٢٠٠٤).

١١٠- ويساورني القلق لأن نتائج المخاطر الطبيعية تشكل تحديا كبيرا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإني أرحب بجهود المنظمات الإنسانية والإنمائية لدعم تنفيذ أنشطة الحد من الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي. وجرى الاضطلاع بزيادة التخطيط والتعاون المشترك فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وهي آلية دولية أولية للحد من مخاطر الكوارث. وأدى هذا التعاون إلى تنفيذ برامج تعاونية محددة في إكوادور، وبيرو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك الاضطلاع بالبرمجة الإقليمية التي تغطي ثماني دول في أمريكا الوسطى. وعلاوة على ذلك، أعادت قوة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث التابعة لأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث تركيز عملها على تقدير آثار تغير المناخ على الحد من مخاطر الكوارث. وهي تعالج زيادة ضعف البيئات الحضرية، وكيفية دعم الاستجابة للكوارث والتخفيف من آثارها بطريقة أفضل في أفريقيا، واستمرار تطوير المعلومات والمؤشرات المتعلقة بالمخاطر والضعف. وفي أوائل عام ٢٠٠٤ ،أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا بعنوان ''الحد من مخاطر الكوارث: تحدٍ للتنمية''. وقدم التقرير مؤشرا عالميا لمخاطر الكوارث، والذي يقيس الضعف النسبي للبلدان إزاء ثلاثة مخاطر طبيعية رئيسية –

الـزلازل، والأعاصـير الاسـتوائية، والفيضـانات – ويحـدد العوامـل الإنمائيـة الـتي تسـهم في زيـادة معـدلات المخـاطر. وفي هـذا الصـدد، يسـرني أن أشـير إلى أن جامعة الأمـم المتحدة قـد بـدأت برنامجـا للحـد مـن مخـاطر الفيضـانات المؤدية لكـوارث في منطقـة آسيا والمحيط الهـادئ عـن طريـق اتبـاع نهـج شـامل للحد من المخاطر والضعف.

حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح

١١١- واصلت المنظمـة تـدعيم وتعزيـز إطـار السياسـات لحمايـة المـدنيين في حـالات الصـراع المسـلح خـلال العـام الماضـي. وفي كـانون الأول/ديسـمبر ٢٠٠٣ ،قـدم وكيـل الأمـين العـام للشـؤون الإنسـانية إلى مجلس الأمـن خطـة عمـل مـن عشـر نقـاط لحمايـة المـدنيين في الصـراعات المسلحة. ويشـكل هـذا أسـاس تقريـري الرابـع إلى مجلس الأمـن عـن حمايـة المـدنيين في حـالات الصـراع المسلح، الذي قدم في أيار/مايو ٢٠٠٤.

١١٢- وحـدث تقـدم ملحـوظ في خمـس سـنوات منـذ إعـلان برنـامج حمايـة المـدنيين في حـالات الصـراع المسـلح. ويجـري حاليـا إدمـاج الشـواغل المتعلقـة بحمايـة المـدنيين بطريقـة أكثـر اتسـاما بالفعاليـة في ولايـات عمليـات حفـظ السـلام، كمـا كـان الحـال بالنسـبة لبعثـات الأمـم المتحـدة في بورونـدي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وكوت ديفوار، وليبريا.

١١٣- وخـلال الفتـرة المشـمولة بـالتقرير، اسـتكمل مكتـب منسـق الشـؤون الإنسـانية عقـد سلسـلة مـن حلقـات العمـل الإقليميـة الرفيعـة المسـتوى مـع كبـار المسـؤولين الحكـوميين .واستخدمت هـذه الحلقـات للتعبير عـن قضـايا إقليميـة محـددة لوضـع برنـامج عمـل لحمايـة المـدنيين وتحسـين تفهـم الـدول الأعضـاء لأدوارهـا ومسـؤولياتها. ويسـرني أن أرى المنظمـات الإقليميـة وهـي تضـطلع ببرنامجهـا في هـذا الصـدد كمـا تجلـى ذلـك، علـى سـبيل المثـال، في قـرار الاتحـاد الأفريقـي بتعيين ممثـل خـاص لحمايـة المـدنيين في حـالات الصـراع المسـلح، وفي قـرار الجماعـة الاقتصـادية لـدول غـرب أفريقيـا بإنشـاء شـعبة إنسانية لمعالجة قضايا حماية المدنيين.

١١٤- وجـرى دعـم المبـادرات المشـار إليهـا أعـلاه بآليـات جماعيـة في إطـار المنظمـة مثـل الفريـق التنفيـذي المعـني بحمايـة المـدنيين في حـالات الصـراع المسـلح التـابع للجنـة التنفيذيـة المعنيـة بالشـؤون الإنسـانية، والـذي وفـر الأسـاس لتعزيـز التنسـيق في هـذا المجـال. وأدى التنسـيق الأوثـق إلى التطـوير المشترك لمختلف أدوات حماية المدنيين، بما في ذلك مذكرة مستكملة تعكس آخـر الشـواغل والاتجاهـات والتـدابير لمعالجـة هـذه المسـألة (الـتي اعتمـدها

مجلس الأمن في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ بوصفها مرفق البيان الرئاسي (S/PRST/2003/27).

١١٥- وشكلت المسألة الخطيرة المتعلقة بالاستغلال الجنسي للنساء والأطفال والاعتداء عليهم في الصراعات المسلحة بواسطة أفراد عاملين في الأمم المتحدة أو مرتبطين بها – سواء من الموظفين المدنيين أو أفراد حفظ السلام العسكريين – بؤرة اهتمام هائل منذ تقريري السابق. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ،أصدرت نشرة معنونة ''تدابير محددة بشأن الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي'' (ST/SGB/2003/13) وتضع هذه النشرة معايير دنيا للسلوك المتوقع من جميع موظفي الأمم المتحدة والتدابير التي اتخذت للحفاظ على بيئة تمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وبناء على ذلك، تم إصدار مبادئ توجيهية وأدوات للتنفيذ، وبدأت جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة ذات التواجد الميداني في العمل لكفالة التنفيذ المتماسك لهذه النشرة على الصعيد الميداني.

الفصل الرابع

التعاون من أجل التنمية

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١١٦- ظلت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، خلال العام الماضي، توفر إطارا لتوحيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون من أجل التنمية. وتولت استراتيجية الأمم المتحدة الأساسية – التي تتضمن البحوث وشن الحملات والمراقبة والإبلاغ والعمليات على الصعيد القطري – توجيه أعمال المنظمة الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف.

١١٧- وعلى الرغم من أن آفاق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لا تزال متقلبة، فإن الأهداف المرتبطة بحد زمني والقابلة للقياس لا تزال قابلة للتحقيق بحلول الموعد النهائي في عام ٢٠١٥. بيد أن هذا لن يكون ممكنا إلا إذا قامت البلدان النامية والمتقدمة النمو بوضع المزيج الصحيح من السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، وتنفيذ التزاماتها المشتركة على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة للألفية وتوافق آراء مونتيري.

١١٨- واتبعت الأمم المتحدة نهجا شاملا في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسعت الأمم المتحدة خلال العام الماضي إلى المساعدة على زيادة القدرات الإنتاجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من خلال التجارة والاستثمار وتعبئة الموارد

وتطوير التكنولوجيا. كما قدمت المنظمة المساعدة إلى الفئات الضعيفة، كالفئات التي تعيش في فقر مدقع، والنساء، والأطفال، والشباب والشعوب الأصلية، واللاجئين، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز، والمهاجرين.

١١٩- وما فتئت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تتألف من الوكالات التنفيذية التي تعمل في مجال التنمية، تقوم بوضع سياسات ومبادئ توجيهية جديدة لتحسين نوعية البرامج على الصعيد القطري وفعاليتها وتنسيقها. ويتيح التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية استجابة استراتيجية ومتماسكة ومتكاملة من جانب منظومة الأمم المتحدة للأولويات والاحتياجات الوطنية ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٣، شرع ١٨ فريقا قطريا تابعا للأمم المتحدة في عمليات التقييم القطري المشترك وإطارات الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ستليها ١٨ عملية أخرى في عام ٢٠٠٤.

١٢٠- ولا يزال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يحتاج إلى قدر كبير من جهود الاتصال والدعوة. وتؤدي حملة الألفية إلى زيادة الدعم الشعبي الذي يستند إلى قاعدة واسعة لأهداف الألفية، عن طريق العمل مع جماهير المؤيدين في البلدان الصناعية لتوليد الزخم السياسي اللازم وراء الأهداف الثمانية، التي تدعو إلى زيادة المعونة و تخفيف الديون على نحو مُجد وتوسيع نطاق الوصول إلى التجارة والتكنولوجيا. وفي عام ٢٠٠٣ ،بدأت الحملة بتأييد الحملات الوطنية في البلدان النامية، بالتعاون مع شبكات المجتمع المدني.

١٢١- ويجمع مشروع الألفية ما بين أكثر من ١٥٠ من خبراء السياسة العامة والعاملين في مجال التنمية وكبار العلماء من سائر أنحاء العالم لدراسة النهج البديلة لتحقيق الأهداف .ويعمل المشروع حاليا وهو يتطلع إلى استعراض إعلان الألفية لعام ٢٠٠٥ ،مع الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية والشركاء الآخرين على تنفيذ سلسلة من المشاريع الرائدة على الصعيد القطري التي ستبحث فيما يحتاجه كل بلد من حيث السياسات العامة والموارد والنمو الاقتصادي لبلوغ الأهداف.

١٢٢- ويتطلب الرصد الفعال للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف، على النحو الذي أقرت به الجمعية العامة، وجود نظم إحصائية جاهزة للعمل ومستدامة. فتوفر بيانات إحصائية سليمة وموثوقة وقابلة للمقارنة أمر لا غنى عنه لصياغة وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق الأهداف. وساهم العديد من الكيانات التابعة للمنظومة، وخاصة الشعبة الإحصائية التابعة

لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإشراف فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، في تحسين جودة البيانات. وقامت الإدارة بتنظيم حلقات عمل في عام ٢٠٠٣ بشأن بناء القدرات الإحصائية الوطنية. ولتعزيز عملية تعقب الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري تقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بدور رائد في بدء تنفيذ البرنامج الحاسوبي Dev info الذي يستعمله ٤٢ مكتبا وطنيا للإحصاءات في عام ٢٠٠٣ ويجري وضعه موضع التطبيق في ١٢٠ بلدا آخر في عام ٢٠٠٤.

١٢٣- ويعتبر العلم والتكنولوجيا عنصرين حاسمين في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن غير المرجح أن يبلغ العديد من البلدان النامية هذه الأهداف دون وجود التزام سياسي واضح بإيلاء أولوية عليا للعلم والتكنولوجيا .وتشمل المسائل الناشئة إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتكنولوجيا الأحيائية والتوصيل بها، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وقد اضطلع معظم كيانات المنظمة بالعمل بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال وساهمت في العملية التحضيرية للمرحلة الأولى لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وفي مؤتمر القمة نفسه. واضطلعت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بدور هام في نشر المعارف وتقاسم المعلومات في ميدان تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

١٢٤- وواصلت المنظمة خلال العام الماضي التصدي للتحدي المتمثل في بناء القدرات الإدارية الوطنية اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقامت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بتحديد الاتجاهات والفرص الجديدة في مجال تنشيط نظم الإدارة العامة والحكم من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأبرز ''التقرير العالمي للقطاع العام لعام ٢٠٠٣ :الحكومة الإلكترونية على مفترق الطرق'' ما لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستعمالها من قوة في البيئات المعقدة. وتم وضع أدوات تحليلية ومواد تدريبية في ميدان بناء القدرات من أجل إدارة الصراعات.

١٢٥- وفيما يتعلق بهدف القضاء على الفقر المدقع والجوع، ركز ال صندوق الدولي للتنمية الزراعية على ثلاثة تدابير رئيسية لتخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية وهي : تعزيز قدرة الفقراء في المناطق الريفية ومنظماتهم، وتحسين الحصول بشكل منصف على الموارد الطبيعية الإنتاجية

والتكنولوجيا، وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات والأسواق المالية. وفي عام ٢٠٠٣ ،وافق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على ٢٥ مشروعا جديدا للتنمية الريفية بلغ مجموع التزاماتها ٦،٤٠٣ مليون دولار من أجل تحقيق هذه الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن برنامج منح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ٧٠ منحة تبلغ قيمتها ٣،٢٠ مليون دولار.

١٢٦- وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مجال عمله المتعلق بتخفيف حدة الفقر المساعدة إلى البلدان لوضع استراتيجيات تخفيف حدة الفقر بالاستناد إلى عمليات تشاركية، وربط الأهداف الإنمائية للألفية بالميزانيات الوطنية وتحسين رصد الأهداف. كما ساعد البلدان على استكشاف خيارات السياسة الممكنة ووجهات النظر البديلة التي تتعلق بالتنمية البشرية وتخفيف حدة الفقر من خلال إجراء مشاورات على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، وتحويل هذه المشاورات إلى صياغة وتنفيذ ورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر.

١٢٧- وسيؤدي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إلى تخفيض دوافع لجوء الأشخاص إلى المتاجرين بالبشر للخلاص من الفقر. كما سيساهم في توفير حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا والعائدين الذين هم من أضعف فئات البشر في العالم. وينبغي كذلك أن يتمكن الأشخاص الذين يفرون من الصراع ومن انتهاكات حقوق الإنسان ومن الاضطهاد من العثور على الحماية وبدء حياتهم من جديد في بيئة آمنة ومواتية. وتشترك منظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز تبادل المعلومات عن الهجرة وتشجيع زيادة تماسك السياسات. وتساهم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تفهم تأثير الهجرة الدولية عن طريق رصد مستويات واتجاهات هذه الهجرة والسياسات التي تعتمدها الحكومات لتشكيل هذه الاتجاهات.

١٢٨- وشملت الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الإقليمي لمكافحة الفقر المشاريع الرائدة التي نفذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لتعبئة القدرات والموارد المحلية وتعزيز التعاون والاعتماد الجماعي على الذات في مجتمعات محلية مختارة في الجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، مما أفضى إلى إنشاء نحو ١ ٥٠٠ وظيفة جديدة. وقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في منشورها المعنون ''البانوراما الاجتماعية لأمريكا اللاتينية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ،''بتقييم فرص تخفيض

الفقر المدقع إلى النصف في المنطقة وتوثيق نسبة نقص التغذية وسوء التغذية عند الأطفال بالإضافة إلى الاتجاهات نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في تلك المجالات.

١٢٩- وينبغي أن يحتمل الاستثمار في الزراعة والمناطق الريفية، ولا سيما في تكنولوجيا تنظيم المياه والهياكل الأساسية الريفية في البلدان التي تفتقر إلى الأمن الغذائي، الأولوية الرئيسية في مكافحة الجوع. وبالرغم من هذا، ذكرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد الثنائي المقدمة للزراعة من البلدان المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد انخفضت من مبلغ ١،٤ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٨،٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٢. وفي إطار الاحتفال بيوم الأغذية العالمي لعام ٢٠٠٣ ،أعلن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، عن تأييدهم رسميا للتحالف الدولي لمكافحة الجوع، وهو تجمع طوعي لمنظمات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية والدينية، والقطاع الخاص والمنظمات الدولية الملتزمة بالتعجيل بالقضاء على الجوع في العالم. وأعرب أكثر من ٥٠ بلدا – من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء – عن عزمها على تشكيل تحالفات وطنية لمكافحة الجوع ترتبط بالتحالف الدولي لمكافحة الجوع أو تعزيز هذه التحالفات. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة من خلال برنامجها الخاص بالأمن الغذائي، الذي يُنفذ حاليا في نحو ١٠٠ بلد، مساعدة البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز في الأغذية بغية تحسين الأمن الغذائي على كل من الصعيد الوطني وصعيد الأسر المعيشية. ويجري تحقيق ذلك من خلال تحقيق زيادات سريعة في إنتاج وإنتاجية الأغذية على أساس مستدام اقتصاديا وبيئيا وعن طريق تحسين إمكانية حصول الناس على الأغذية.

١٣٠- ويقطن الناس الذين يعيشون في فقر في المناطق الحضرية بصورة متزايدة. وعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، من أجل ''إضفاء الطابع الحضري على الأهداف الإنمائية للألفية''، على إجراء دراسات استقصائية جزئية عن أوجه الظلم في المناطق الحضرية في بنغلاديش وبوليفيا وتركيا وغانا والفلبين ومصر. وعرض منشور موئل الأمم المتحدة المعنون ''تحدي الأحياء الفقيرة: التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٣ ''أول تقديرات عالمية لسكان الأحياء الفقيرة.

١٣١- ويُعتبر تعزيز القطاع الخاص المحلي أمرا أساسيا لتحقيق النمو والتنمية وتخفيف حدة الفقر. وورد في تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية الصادر في آذار /مارس ٢٠٠٤ والمعنون ''تشجيع تنظيم المشاريع: تسخير الأعمال التجارية لصالح الفقراء "Unleashing" التي الإجراءات من لطائفة تفصيلا "Enterpreneurship: Making Business Work for the Poor يمكن أن تتخذها الحكومات والمؤسسات الإنمائية العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لحفز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجا رة والتنمية خدمات لتعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من خلال برنامجEmpretec . وتم إنشاء هذا البرنامج بالفعل في أكثر من ثلاثين بلدا، كان آخرها أنغولا وغيانا.

١٣٢- وفي عام ٢٠٠٣ ،قدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المس اعدة إلى نحو ٥١ بلدا من خلال برامج متكاملة وإطارات الخدمة القطرية من أجل التنمية الصناعية. ويتمثل الهدف من هذه البرامج والإطارات في تحسين الإدارة الصناعية والهياكل الأساسية المؤسسية؛ وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، ورفع مستوى القدرات التكنولوجية؛ وتعزيز المهارات وإمكانيات الحصول على التكنولوجيا الحديثة؛ وبناء القدرات في مجال التجارة والتصدير واتخاذ تدابير تتعلق بكفاءة الطاقة وإنتاجها بشكل أنظف.

١٣٣- وفيما يتعلق بإنجاز برنامج توفير التعليم الابتدائي للجميع، تقدر اليونيسيف أن هناك ١٢١ مليون طفل لا يزالون خارج المدرسة – ٦٥ مليون منهم من البنات. وفي عام ٢٠٠٤ ،شرعت اليونسكو في استعراض استراتيجي لدورها الرائد في تنسيق برنامج توفير التعليم للجميع، وهو عبارة عن مبادرة مشتركة بين الوكالات للمساعدة على تعميم التعليم الابتدائي الذي يتسم بالجودة بحلول عام ٢٠١٥ وتعزيزه، بالاعتماد على أكثر عمليات التقييم الإحصائي للتعليم تعمقا التي سبق أن أجريت على نطاق عالمي وشملت ١٨٠ بلدا. وتضطلع اليونسكو، في جملة أمور، بدراسة سبل تعزيز رصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف توفير التعليم للجميع وسبل كفالة تحسين التنسيق فيما بين أدوات التعاون الإنمائي للبرنامج على الصعيدين العالمي والقطري. وواصل مرصد توفير التعليم للجميع الكائن في معهد الإحصاءات في مونتريال التابع لليونسكو تقديم بيانات وإحصاءات تعليمية تتسم بالجودة للمساعدة على توجيه جهات اتخاذ القرارات ورصد التقدم المحرز في بلوغ هدف توفير التعليم للجميع على الصعيد العالمي.

١٣٤- ولا تزال الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تمثل جانبا هاما من جوانب عمل المنظمة خلال السنة الماضية. وأتاحت الندوة

الإقليمية المعنية بمراعاة المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية (جنيف، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، والتي تم تنظيمها بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، فرصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في جوانب مختارة من السياسة الاقتصادية. وتشمل الإنجازات الملموسة التي تم تحقيقها على الصعيد القطري، بمساعدة من كيانات الأمم المتحدة، تدريب عدد متزايد من موظفي التنمية الحكوميين على القضايا الجنسانية وتحليلها وإنشاء المزيد من السجلات الإحصائية التي تتضمن بيانات مفصلة حسب نوع الجنس والإدراج التدريجي للاعتبارات المتعلقة بالمرأة في الاستراتيجيات والميزانيات الوطنية المتعلقة بتخفيف حدة الفقر.

١٣٥- وتم إحراز تقدم في مجال دعم الصكوك القانونية الرئيسية، التي استفادت فيه الدول الأعضاء من التعاون التقني المقدم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الكيانات. وزاد عدد الدول التي صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بثلاثة تصديقات فبلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية ١٧٧ دولة، وزادت التصديقات على البروتوكول الاختياري للاتفاقية بتسعة تصديقات، فبلغ عدد الدول الأطراف في البروتوكول ٦٠ دولة.

١٣٦- وفيما يتعلق بتخفيض معدلات وفيات الأطفال، تم تعزيز تركيز اليونيسيف التقليدي على بقاء الطفل، وخاصة في المجالات التي تتسم بارتفاع معدلات الوفيات. وتم تحقيق أوجه تقدم هامة في الشراكات العالمية لمكافحة شلل الأطفال والحصبة، وفي وضع السياسات المتعلقة بالأطفال اليتامى والوقاية من وباء الإيدز، وفي زيادة التركيز على الصعيد الوطني على المسائل المتعلقة بحماية الطفل. وتعمل اليونيسيف وشركاؤها على كفالة توفير أفضل بداية ممكنة لحياة الأطفال، وتخفيض معدلات وفيات الرضع، إلا أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف وغيره من الأهداف الإنمائية للألفية إلا عندما تُولى احتياجات الأطفال والنساء أولوية شاملة.

١٣٧- وركز صندوق الأمم المتحدة للسكان اهتمامه طوال عام ٢٠٠٣ ،في مجال تصميم البرامج وتنفيذها وفي الحوار المتعلق بالسياسات، بما في ذلك الحوار بشأن استراتيجيات الحد من الفقر، على البرامج والأنشطة الملموسة التي ترتبط بالقوى المحركة السكانية وبمسائل الصحة الإنجابية، ولا سيما صحة الحوامل، من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقدمت منظمة الصحة العالمية المساعدة للبلدان التي تشهد ارتفاعا حادا لوفيات الأمهات عند الولادة من أجل تعزيز نظمها الصحية لبناء ''تواصل'' للرعاية بحيث

تتمكن جميع النساء وأطفالهن من اجتياز الحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة بأمان، بغض النظر عن قدرتهن على دفع تكاليف الخدمات الصحية. ويشمل هذا التواصل تنمية الموارد البشرية لأغراض الصحة؛ وإتاحة الخدمات وإمكانية الحصول عليها واستعمالها وجودتها؛ وبناء قدرات المرأة والأسر والمجتمع المحلي؛ وإنشاء روابط تعاونية مع برامج الرعاية الصحية الأولية الرئيسية الأخرى.

١٣٨ - وفيما يتعلق بإنشاء شراكات عالمية من أجل التنمية، لا يزال تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ أمرا حاسما لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ،على النحو الذي تم توخيه في توافق الآراء، اجتماعه الثاني الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وشمل الموجز الذي أعده رئيس المجلس (A/59/92-E/2004/73) عددا من التوصيات من أجل تعزيز تنفيذ التزامات السياسة الواردة في توافق آراء مونتيري.

١٣٩ - وفي رأيي، فإن زيادة التجارة العالمية واتسامها بمزيد من الإنصاف من شأنهما أن يعززا آفاق مساعدة الدول على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتوفر اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة برامج للبحوث والمساعدة التقنية تركز على تحسين قدرة دولها الأعضاء على الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي بصورة أكثر فعالية من خلال اطراد التجارة والاستثمار.

١٤٠ - وكان اختتام المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية (كانكون، المكسيك، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) دون تحقيق نتائج هامة بمثابة نكسة كبرى، أثرت في آفاق اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في موعدها. ومنذ ذلك الحين، أدى الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى إعادة جولة الدوحة إلى مسارها .ولا تزال البلدان النامية تتلقى الدعم من الأونكتاد ومن اللجان الإقليمية في هذه المفاوضات. وتتصل التحديات الرئيسية بالتصدي لمعالجة الخطة الرئيسية للوصول إلى أسواق الزراعة والمنتجات والخدمات غير الزراعية، وإدماج احتياجات ومصالح البلدان النامية بشأن مسائل التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية إدماجا كاملا.

١٤١ - وبحث تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٣ ،الذي أصدره الأونكتاد في الآثار الإنمائية التي تترتب على الاتجاهات الجديدة في النمط الدولي للإنتاج والاستثمار، وقدم عددا من المقترحات لتعزيز الاستراتيجيات

الإنمائية وسياسات الاقتصاد الكلي في البلدان النامية. أما تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣ ،الصادر عن الأونكتاد، فقد ركز بوجه خاص على دور السياسات الوطنية واتفاقات الاستثمار الدولية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. وأدت الاستعراضات التي يوفرها الأونكتاد لسياسات الاستثمار والخدمات الاستشارية المتصلة بها إلى مساعدة البلدان على تحسين السياسات والمؤسسات التي تتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة قدرتها على اجتذاب الاستثمار والاستفادة منه. وأنجز الأونكتاد خلال عام ٢٠٠٣ والجزء الأول من عام ٢٠٠٤ ،استعراضات سياسات الاستثمار الخاصة ببوتسوانا وسري لانكا وغانا وليسوتو ونيبال. وقام الأونكتاد بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية بمساعدة البلدان النامية في مفاوضاتها الم تعلقة بترتيبات الاستثمارات الدولية، بما في ذلك معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٤٢ - يؤدي نطاق فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وما له من أثر مدمر إلى وضع هذا الوباء على قمة جدول الأعمال الدولي كمسألة خطيرة تتعلق بالصحة والتنمية. وشهدت بلدان كأوغندا والبرازيل وتايلند والسنغال وكمبوديا، عبر الجهود المتفانية التي بذلتها القيادات الاجتماعية والسياسية والدينية، أو بدأت تشهد انخفاضا في معدلات الإصابة. بيد أني أود أن أؤكد من جديد القلق الذي أعربت عنه في تقريري عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز من أن عددا قليلا من البلدان سيبلغ الأهداف التي حددت في عام ٢٠٠١ في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ما لم تتحقق زيادة كبرى في الموارد والجهود على جميع المستويات.

١٤٣ - ويسعدني أن أعلن أن وكالات الأمم المتحدة بوجه عام ما فتئت تعترف بصورة متزايدة بضرورة تعزيز جهودها وتحسين تنسيقه ا على الصعيد القطري. وفي عام ٢٠٠٣، أصبح برنامج الأغذية العالمي المنظمة التاسعة التي تشترك في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، بعد أن انضمت إلى منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والبنك

الدولي. وأصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مبادئ توجيهية جديدة للسياسة العامة للمنسقين المقيمين ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية تتعلق بتعزيز الاستجابة لوباء الإيدز على الصعيد القطري وكفالة توحيد دعم الأمم المتحدة للسياسات والبرامج. والتقى الرؤساء التنفيذيون للوكالات التي تشترك في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في آذار /مارس ٢٠٠٤ في زامبيا، حيث أكدوا التزامهم بتنسيق العمل وتعزيز الاستجابة على الصعيد القطري وأقروا مبادرة عالمية جديدة تتعلق بالتثقيف الوقائي.

١٤٤ - وعلى الصعيد العالمي، أصبح عدد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية مساويا لعدد الرجال. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تمثل المرأة حاليا نسبة ٥٨ في المائة من جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويتطلب تأنيث الوباء ردا عاجلا. وإني في هذا الصدد، أرحب بشروع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في شباط /فبراير ٢٠٠٤ بتشكيل التحالف العالمي المعني بالمرأة والإيدز، الذي يجمع بين نطاق واسع من الأفراد والمنظمات، بقيادة لجنة توجيهية تتألف من نحو ٢٥ من الزعماء الرفيعي المستوى الذين يمثلون الحكومات ومجموعات الناشطين ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية وتترأسها المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤٥ - وتضطلع اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز بمبادرة تشاركية مشتركة لتمكين الشباب ومنظمات الشباب من اتخاذ إجراءات لمكافحة وباء الإيدز وما يتصل به من تمييز وتعصب في مجتمعاتهم المحلية. وفي عام ٢٠٠٣ ،عقدت هذه المبادرة سلسلة من حلقات العمل التدريبية للشباب في أفريقيا والمنطقة العربية، وقدمت منحا صغيرة لمبادرات الشباب على الصعيدين الوطني والمحلي في بنغلاديش وزامبيا وسري لانكا وملاوي وموزامبيق.

١٤٦ - وأعلنت منظمة الصحة العالمية، كجزء من استراتيجية شاملة تتعلق بوباء الإيدز، وتجمع بين الوقاية والعلاج وتقديم الرعاية والدعم للأشخاص المصابين بالفيروس، عن حالة طوارئ عالمية للعلاج في عام ٢٠٠٣ وأطلقت مبادرة لمعالجة ٣ ملايين شخص في البلدان النامية بأدوية مضادة للفيروس بحلول نهاية عام ٢٠٠٥.

١٤٧ - وعقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ،حلقة عمل تدريبية تتعلق بوباء الإيدز ومعدلات وفيات البالغين في البلدان النامية لصالح أخصائيين أفارقة قدمت فهما راسخا للجوانب الديمغرافية الواسعة لوباء الإيدز. كما أصدرت الإدارة تقريرا بعنوان ''تأثير

الإيدز''، تضمن توثيقا لما لوباء الإيدز من تأثير هائل على جميع قطاعات المجتمع.

١٤٨ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة البلدان على إدراج مسألة وباء الإيدز في أنشطتها الرئيسية والاضطلاع باستجابات للتصدي له. وشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مبادرة الجنوب الأفريقي لبناء القدرات من أجل تعزيز القدرات المتعلقة بالرعاية الصحية والتثقيف والزراعة في هذه المنطقة دون الإقليمية الأكثر تضررا من الوباء.

١٤٩ - وزادت النفقات البرنامجية لمنظمة اليونيسيف المتعلقة بوباء الإيدز بسرعة من ٦٧ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ١١١ مليون دولار في عام ٢٠٠٣. ولا تزال جميع المكاتب القطرية التابعة لليونيسيف تشارك في مكافحة وباء الإيدز، بغض النظر عن المستوى الحالي للإصابة بالمرض. وساعدت عملية الإمداد التابعة لليونيسيف أكثر من ٤٠ حكومة على شراء الأدوية المضادة للفيروس ومعدات التشخيص.

١٥٠ - وفي أكثر من ١٤٠ بلدا، ساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في الوقاية من وباء الإيدز كجزء من تعزيز الصحة والحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين، من خلال استراتيجية تركز على الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية فيما بين الشباب والنساء الحوامل وعلى وضع برامج شاملة تتصل باستعمال الرفالات وتعالج مسائل العرض والطلب وتهيئة بيئة داعمة.

١٥١ - وفي عام ٢٠٠٣ ،اضطلع برنامج الأغذية العالمي بأنشطة تتعلق بالإيدز في ٤١ بلدا من أصل البلدان الـ ٨٢ التي يعمل فيها، بما في ذلك ٢٢ بلدا من أصل البلدان الـ ٢٥ التي شهدت أعلى معدلات الإصابة في العالم. وتتولى الأدوات المتطورة للبرمجة والتحليل في برنامج الأغذية العالمي الخاصة برسم خرائط أوجه الضعف مساعدة أصحاب المسلحة على فهم ومعالجة الروابط بين وباء الإيدز وانعدام الأمن الغذائي.

١٥٢ - ويواجه اللاجئون المصابون بالإيدز ظروفا صعبة للغاية في المواقع التي لا تتوفر فيها إمكانيات كافية للحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية المناسبة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ،أصدرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ''المبادئ التوجيهية للأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز في الأوضاع الطارئة'' للتصدي لهذا التحدي. وتعمل هذه المبادئ التوجيهية على مساعدة الحكومات المعنية والمجتمع الدولي على تقديم استجابة شاملة للاجئين المصابين بالإيدز. وتعترف المبادئ التوجيهية بأن التأثير المشترك لعدم الاستقرار والفقر والتشريد

الاجتماعي أثناء حالات الصراع، تؤدي إلى زيادة تعرض المشردين لوباء الإيدز. وفي ظل هذه الظروف، يُعتبر النساء والأطفال عرضة للخطر بوجه خاص، لأنهم قد يرغمون على إقامة علاقات جنسية من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية كالغذاء أو الماء أو حتى الأمن.

١٥٣ - وفي عام ٢٠٠٣ ،قام موئل الأمم المتحدة بتصميم برنامج لإيواء أيتام وباء الإيدز وأنجز دراسات استقصائية قاعدية لحالة اليتامى الخطيرة في الأحياء الفقيرة الكائنة في المناطق الحضرية في أوغندا وتترانيا وسوازيلند وكينيا.

١٥٤ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة الحكومات على تنفيذ برامج الوقاية والرعاية فيما يتعلق بوباء الإيدز لصالح متعاطي المخدرات عن طريق الحقن من خلال مشاريع المساعدة التقنية، وبناء القدرات والتوجيه في مجال وضع السياسات والبرامج والمراقبة والتقييم، وخاصة في شرق ووسط أوروبا، وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.

١٥٥ - وعلى مدى العام الماضي، واصلت منظمة العمل الدولية التركيز على تعزيز قدرة أعضائها على المساهمة في الجهود الوطنية لمكافحة الإيدز. وسعت المنظمة لكفالة شمول الخطط الوطنية المعنية بالإيدز عالم العمل وأن تتصدى سياسات وتشريعات العمل لآثار الإيدز.

١٥٦ - ولا تزال وسائط الإعلام قطاعا وموردا لا يُستخدم على الوجه الأكمل في مكافحة الإيدز. ولا تزال وسائط الإعلام حتى الآن يُنظر إليها على أنها وسيلة للتوزيع، إلا أنها نادرا ما أدلت بدلوها كشريك حقيقي. ولذلك، قمت في كانون الثاني/يناير من هذا العام بعقد اجتماع تاريخي لرؤساء شركات وسائط الإعلام الرئيسية في العالم للتركيز على ما يمكن لهم أن يساهموا به في مكافحة الإيدز. ويتولى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ومؤسسة أسرة كايزر وإدارة شؤون الإعلام دفع هذه المبادرة قدما.

التنمية المستدامة

١٥٧ - منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)، تركز الدول الأعضاء على ضرورة إحرا ز تقدم في تنفيذ الأهداف المرتبطة بحدود زمنية، وبلوغ الأرقام المستهدفة والوفاء بالالتزامات في مجال التنمية المستدامة. وقد أدى هذا التركيز على التنفيذ إلى دفع عمل المنظمة لدعم التنمية

المستدامة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لبناء القدرات على الصعيد القطري.

١٥٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ،أجرت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة استعراضها الموضوعي الأول للتقدم المحرز في بلوغ الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتمثل التركيز المواضيعي لهذه الدورة على المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، مما عكس الأولوية التي توليها الدول الأعضاء لهذه المسائل. وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم الكامل للجنة، وساعدتها على إدخال ابتكارات إلى عملية المداولات الحكومية الدولية للاضطلاع باستعراض متعمق للمواضيع الثلاثة، بالاقتران مع المسائل الأخرى الشاملة. وأبرز ''معرض الشراكات'' الذي تم تنظيمه أثناء الدورة نحو ٨٠ مبادرة للشراكات، وأتاح فرصة ملائمة لاستعراض التقدم المحرز، وتقاسم الخبرات وربط الشبكات فيما بين الشركاء. وقامت اللجنة، في دورتها الثانية عشرة التي حضرها أكثر من ١٠٠ وزير يمثلون قطاعا واسعا من التخصصات، بتحديد التحديات التقنية والسياسية المستمرة في مجال الحصول على مياه الشرب المأمونة، بما في ذلك الإدارة الفعالة لقطاع المياه، والاستثمار في الهياكل الأساسية والإطارات التنظيمية والحكم المحلي؛ وفي مجال الصرف الصحي، بما في ذلك ضرورة زيادة الاهتمام به سياسيا ودعمه بالتمويل اللازم؛ وفي مجال المستوطنات البشرية، بما في ذلك تأمين حقوق الملكية للفقراء والاعتراف القانوني بحق المرأة في التملك والميراث.

١٥٩ - وأعلنت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ،الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ العقد الدولي للعمل ''الماء من أجل الحياة'' الذي سيبدأ باليوم العالمي للمياه، في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥. وإني أعتبر أن الماء وما له من ارتباطات بالصحة وبالحد من الفقر وبالمساواة بين الجنسين، والتعليم والحماية البيئية والسلام إنما يشكل عاملا حاسما لتحقيق التنمية المستدامة. ويحتاج الماء وما يرتبط به من مسائل إلى إيلائه قدرا أكبر من الاهتمام على الصعيدين العالمي والمحلي. وبالتالي، فقد قمت بإنشاء مجلس استشاري معني بالمياه والصرف الصحي، برئاسة رئيس وزراء اليابان السابق ريوتارو هاشيموتو، ويضم شخصيات بارزة أخرى تتمتع بخبرة في هذين الميدانين، وذلك لزيادة الوعي بالبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمساعدة على تعبئة الموارد اللازمة لهذه البرامج.

١٦٠ - وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مجال ممارسته المتعلق

بالطاقة والبيئة، على تشجيع الجمع بين إدارة الموارد البيئية وجهود تخفيف حدة الفقر. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان على تعزيز قدراتها لمواجهة هذه التحديات على الصعيدين العالمي والوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية، ساعيا لتحقيق أفضل الممارسات وتشاطرها، وتقديم مشورة مبتكرة تتعلق بالسياسة العامة والجمع بين الشركاء من خلال مشاريع رائدة من شأنها أن تساعد الفقراء على تحقيق سُبل عيش مستدامة.

١٦١ - وقام مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى الوزاري العالمي للبيئة التابع للبرنامج في آذار/مارس ٢٠٠٤ بتحديد النُهج العملية للتعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة .وتناولا الأهداف التي تتصل بالجوانب البيئية للمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية ومركزية النهج المتعلقة بالنظم الإيكولوجية في مجال إدارة المياه؛ بالإضافة إلى الأ خطار البيئية التي تهدد الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦٢ - وبدأ خلال العام الماضي نفاذ العديد من الصكوك البيئية وهي : اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية، وبروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. وبالرغم من إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، فإن التنوع البيولوجي ذاته لا يزال ينحسر بمعدل يدعو إلى الجزع. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤ ،وافقت الحكومات على اتباع نهج أكثر قابلية للتحديد الكمي لتخفيض المعدل الراهن لفقدان التنوع البيولوجي بحلول سنة ٢٠١٠.

١٦٣ - كما واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مثل مبادرة دعم منظمي المشاريع من أجل البيئة والتن مية، التي بدأ العمل بها في مطلع عام ٢٠٠٤. وتعمل هذه المبادرة، وهي عبارة عن مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنتدى أصحاب المصلحة والاتحاد العالمي للحفظ ويحظى بدعم اتفاق الأمم المتحدة العالمي، على النهوض بالشراكات ا لمحلية الجديدة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق بناء قدرات الشراكات الناشئة لتنظيم المشاريع، وإيجاد قناة للاستثمار في الشراكات، ونشر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتوليد البحوث التي تستند إلى الأدلة لمساعدة مقرري السياسات.

١٦٤ - وقام منتدى التنفيذ الإقليمي للتنمية المستدامة التابع للجنة

الاقتصادية لأوروبا، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ،بتقييم حالة المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية في منطقة اللجنة. كما شرعت اللجنة باستعراضات الجولة الثانية للأداء البيئي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بالتركيز على التنمية المستدامة. وبدأ نفاذ بروتوكولين ملحقين باتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن التلوث الجوي البعيد المدى العابر للحدود في عام ٢٠٠٣ وهما: بروتوكول عام ١٩٩٨ المتعلق بالمعادن الثقيلة وبروتوكول عام ١٩٩٨ المتعلق بالملوثات العضوية الثابتة. وشرع برنامج الحكم البيئي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شرق ووسط أوروبا في مبادرات إقليمية وعابرة للحدود لتحسين الفرص الاقتصادية في بعض المناطق الإقليمية، والقيام في الوقت نفسه بدعم الحفظ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في هذه المناطق.

١٦٥ - وتعاني المنطقة التي تخدمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من عدم كفاية استعمال الموارد المائية وما ينجم عن ذلك من ندرة المياه. وقامت اللجنة بإنشاء الشبكة العربية المتكاملة لإدارة موارد المياه لدعم معاهد البحوث والتدريب من أجل تقاسم المعارف، وشرعت في التعاون الإقليمي في مجال إدارة موارد المياه الجوفية المشتركة فيما بين البلدان الأعضاء. وفي قطاع الطاقة، شرعت اللجنة أيضا في التعاون الإقليمي لتعزيز تجارة الطاقة عبر الحدود. واعتمدت الأردن والجمهورية العربية السورية وقطر ومصر واليمن بمساعدة من اللجنة سياسات جديدة تتعلق بتسعير الطاقة وكفاءتها ومدوناتها ومعاييرها، وشجعت على استعمال الأجهزة الكهربائية التي تتسم بالكفاءة في قطاع الطاقة الكهربائية وشبكات الكهرباء المتجددة.

١٦٦ - وعملت برامج الإدارة البيئية التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على مساعدة البلدان على معالجة مشاكل النمو الصناعي، بما في ذلك قضايا الاحترار العالمي، وتلوث المياه والهواء، وانبعاثات الملوثات العضوية الثابتة وغيرها من المواد التكسينية وتدهور الأراضي وتآكل السواحل. وسعت الخدمات التي تقدمها اليونيدو إلى تخفيف هذه الأخطار سواء عن طريق تشجيع التدابير الوقائية التي تشمل استخدام تكنولوجيات أنظف للإنتاج، أو التدابير اللاحقة، التي تشمل معالجة الملوثات عند المصب وغير ذلك من تدابير التنظيف البيئي.

١٦٧ - وقامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) باعتبارها الوكالة الرائدة للترويج لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، بإعداد مشروع خطة التنفيذ الدولية من خلال التشاور الوثيق

مع الشركاء من الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأفراد. وهذه المسألة معروضة حاليا على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تحت بند جدول الأعمال المعنون "عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة".

١٦٨ - وواصل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات عمله بشأن تعزيز وتيسير إدارة جميع أصناف الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة، وتوفير إطار عالمي لتنفيذ السياسات وتنسيقها وتطويرها. وفي عام ٢٠٠٤ ،نظر منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في المعارف التقليدية والعملية المتصلة بالغابات، وفي الجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات، وسبل تنفيذ الاتفاقات. وسيستعرض المنتدى فعالية الترتيبات الدولية المتخذة بشأن الغابات ويقدم وصياته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة باعتماد المعايير اللازمة لإنشاء ولاية لوضع إطار قانوني يتعلق بجميع أنواع الغابات.

١٦٩ - وعملت منظمة الأغذية والزراعة على مساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة العمل المتعددة القطاعات التي انبثقت من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، البرازيل، ١٩٩٢) ووفرت منتدى حياديا للمناقشات الدولية بشأن المسائل الناشئة وخيارات السياسات العامة في مجال الأغذية والزراعة. وركز الدعم الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة إلى الدول الأعضاء على تعزيز الإطارات التنظيمية من أجل التنمية المستدامة؛ ووضع نهج مشتركة موجهة نحو النظم في إدارة مصائد الأسماك والأحراج والمناطق الجبلية وغيرها من الموارد الطبيعية؛ وتقاسم الممارسات والسياسات الجيدة؛ واتباع نهج متكامل في مجال الزراعة والأحراج ومصائد الأسماك؛ ودعم استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل التخطيط الإنمائي على جميع المستويات ومن أجل بعض فئات ومواقع المستعملين.

١٧٠ - وقام موئل الأمم المتحدة، من أجل تعزيز التحضر المستدام، بإطلاق مبادرة إدارة المياه من أجل المدن الأفريقية في مؤتمر الدول الأفريقية للتنفيذ والشراكات في مجال المياه (أديس أبابا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) كما قام بإنشاء صندوق استئماني للمياه والصرف الصحي. وقام موئل الأمم المتحدة من خلال برنامج إدارة المياه من أجل المدن الآسيوية، الذي يعتمد على خبرة برنامج إدارة المياه من أجل المدن الأفريقية، بإنشاء نموذج جديد للتعاون، يربط بشكل وثيق بين التعبئة السياسية وبناء القدرات والاستثمار المتعلق بالمتابعة في القطاع، من مصرف

التنمية الآسيوي.

١٧١ - وفي ميدان المحاسبة البيئية للشركات، أصدر الأونكتاد في عام ٢٠٠٤" دليل معدِّي ومستعملي مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية"، الذي يوحد لأول مرة عملية عرض الأداء البيئي للشركات والكشف عنه.

١٧٢ - وقامت دراسة أعدتها جامعة الأمم المتحدة بتنبيه العالم إلى التأثير البيئي السلبي المتزايد للحواسيب. ويحتاج الحاسوب المكتبي الذي يبلغ متوسط وزنه مع شاشة العرض ٢٤ كيلو غراما إلى عشرة أضعاف وزنه من الوقود الأحفوري والمواد الكيميائية لصنعه، مما يجعله يتسم بكثافة المواد على نحو يفوق السيارة أو الثلاجة بخمس مرات. وتضيف عملية الإنتاج التي تتسم بكثافة المواد والطاقة، وزيادة الاعتماد على ا لحواسيب الشخصية في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى سرعة معدل التخلص منها للحصول على أجهزة جديدة، إلى استنفاد الموارد والتلوث البيئي. وتمس الحاجة إلى حوافز حكومية في جميع أنحاء العالم لتمديد حياة الحواسيب الشخصية وتخفيض سرعة نمو التلوث الناجم عن التكنولوجيا المتقدمة.

١٧٣ - وأجرى مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، بغية بناء القدرات الوطنية من أجل التنمية المستدامة، نحو ٧٠٠ نشاط تدريبي لفائدة ١٦ ٠٠٠ مشترك من ١٧٧ بلدا. وجرت نسبة ٤٥ في المائة تقريبا من هذه الأنشطة في تورينو، و ٥٠ في المائة في الميدان و ٥ في المائة عبر شبكة الإنترنت.

أفريقيا

١٧٤ - استجابة للأولوية العليا التي أوليتُها في جهود إصلاح الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، تم تقديم الدعم للتنمية في أفريقيا خلال العام الماضي من جميع أقسام المنظمة. وتم حاليا إنشاء مكتب المستشا ر الخاص لشؤون أفريقيا الذي يقدم الدعم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال عمله في مجال الإبلا غ والدعوة والتحليل. ويواصل المكتب مراقبة تنفيذ التوصيات الواردة في تقريري لعام ١٩٩٨ عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318). وأشار التقرير المرحلي الذي قدمته إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين (A/58/352) إلى أنه في حين تم إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ التوصيات في العام الماضي، فقد اتسم هذا التقدم بالبطء وعدم الاتساق. وخلص التقرير إلى أن الحاجة تدعو إلى تسريع جهود

البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي من أجل تنفيذ توصياتي.

١٧٥ - ولتعزيز التعاون التقني من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أصدر مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في عام ٢٠٠٤ التقرير المعنون ''التعاون بين بلدان الجنوب لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: خبرات أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي''، الذي يبحث بصورة متعمقة تنوع التعاون بين بلدان الجنوب بين المنطقتين الإقليميتين ويقيّم الانسجام الموجود بين أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومجالات التعاون الموجودة.

١٧٦ - كما قمت بتعيين فريق مستقل من الأشخاص البارزين للقيام باستعراض وتقييم نطاق وكفاية الدعم الدولي المقدم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإجراء حوار مع شركاء التنمية في أفريقيا بغية تعزيز الدعم المقدم لهذه الشراكة، والتقدم بتوصيات إليّ بشأن الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز دعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن المقرر أن يبدأ الفريق عمله في أيلول /سبتمبر ٢٠٠٤. وتلقت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الدعم المؤسسي والتقني والمالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٧٧ - وقد تساعد آفاق السلام في أفريقيا على تيسير عودة ملايين المشردين. وتركز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كجزء من الجهود المتكاملة التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم برنامج السلام والأمن الذي يُضطلع به في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على تنفيذ برامج شاملة لمرحلة ما بعد الصراع والإنعاش في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٧٨ - ووقّع برنامج الأغذية العالمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ مذكرة تفاهم مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تشتمل مجالات تركيزها على الأمن الغذائي وحماية سبل العيش والتغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتقييم الاحتياجات الطارئة، والتأهب والاستجابة، وبناء القدرات على الصعيد الإقليمي. وتم استثمار نحو نصف الموارد الإنمائية للبرنامج أو ٤٦ في المائة من هذه الموارد في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

١٧٩ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة إلى الحكومات الأفريقية في وضع خطة عمل من أجل تنفيذ المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعقد الاتحاد الأفريقي مؤتمرا للشركاء المانحين (الجزائر، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، الذي اعتمد فيه إعلان الجزائر من أجل

الشراكة العالمية المتعلقة بالمبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والذي يعترف بأهمية المساعدة الدولية وبناء القدرات الوطنية بالنسبة للمبادرة، وبالتزام جميع الأطراف وأصحاب المصلحة لدعم مرحلة تنفيذ خطة العمل.

١٨٠ - وقدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم إلى الدول الأعضاء في أفريقيا في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية، وفي صياغة السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها ورصدها وتقييمها (على سبيل المثال في إريتريا وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وسوازيلند وموزامبيق ونيجيريا)، وكذلك في صياغة البرامج الإقليمية للأمن الغذائي وتقديم الدعم للمنظمات الاقتصادية الإقليمية. كما ساعدت منظمة الأغذية والزراعة في إجراء استعراض واستكمال للاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتنمية الزراعية من أجل تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا الذي ينفذ في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبالنسبة لأقل البلدان نموا في أفريقيا، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مبادرة القدرات الإنتاجية الأفريقية، التي ستنفذ في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بهدف زيادة نصيب المنتجات والخدمات المصنعة من الدخل القومي وإنشاء كيانات إنتاجية ملائمة للبيئة وتوليد وظائف مستدامة.

١٨١ - وقامت الأمم المتحدة بالاشتراك مع حكومة اليابان بتنظيم مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وفي إطار المتابعة، يقوم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بمساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على إعداد المشاريع لتمويلها من الصندوق الاستئماني الياباني للأمن البشري.

١٨٢ - وإني أرحب بمبادرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتأكيد دوره في البلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات من خلال عمل فريقيْ ه الاستشاريين المخصصين لغينيا - بيساو وبوروندي. وقدم هذان الفريقان توصياتهما إلى المجلس في شباط /فبراير ٢٠٠٤. ودعا الفريقان إلى إنشاء شراكات بين سلطات هذين البلدين والمجتمع الدولي وأسهما في تعبئة دعم المانحين في المرحلة الانتقالية الحاسمة من الإغاثة إلى التنمية. وتم في هذا الصدد، تعزيز علاقات العمل القائمة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو الذي تشهد عليه البعثات المشتركة الموفدة إلى غينيا – بيساو، مما يساهم في اتباع نهج شامل لتحقيق السلام والتنمية على النحو الذي دعا إليه إعلان الألفية.

١٨٣ - وفي عام ٢٠٠٣ ،سعت استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الخاصة بالمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، إلى تعزيز الوعي بهذه الأهداف؛ وتعزيز قدرات البلدان الأفريقية على رصد التقدم المحرز في تحقيق ها وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم منتديين بشأن الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد دون الإقليمي في غرب أفريقيا والجنوب الأفريقي، عملا على تعزيز الحملات على الصعيد القطري بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وتجديد الالتزام بهذه الأهداف. وأدت مختلف البرامج المتعلقة بالحكم إلى المساعدة على تهيئة بيئة تمكينية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز الالتزام السياسي بتحقيقها. كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للجهود التي يبذلها العديد من البلدان في أفريقيا لإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجياتها الوطنية للحد من الفقر في الأجلين المتوسط والطويل، بما في ذلك ورقات استراتيجيات الحد من الفقر.

١٨٤ - وأحرزت أيضا الشراكة العالمية من أجل وقود نظيف ومركبات نظيفة تقدما كبيرا. وقد أنشئت هذه الشراكة، التي تركز على أفريقيا جنوب الصحراء الكبر ى، ويتولى تنسيقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بهدف دعم التخلص التدريجي من البترين المزود بالرصاص على الصعيد العالمي كجزء من الالتزام المعلن في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي مؤتمر عُقد في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو ٢٠٠٤ ،ذُكر أن أكثر من نصف البترين الذي يباع في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى حاليا خال من الرصاص، الأمر الذي يمثل انخفاضا ملحوظا منذ عام ٢٠٠١ عندما كان سائر البترين المباع مزودا بالرصاص.

١٨٥ - وركزت أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في أفريقيا على حوار السياسة العامة الذي يستند إلى الأدلة، وبناء القدرات الوطنية اللازمة لإدارة برامج وبيانات السكان والصحة الإنجابية من أجل التنمية.

١٨٦ - وفي عام ٢٠٠٤ ،كان يجري بدعم من موئل الأمم المتحدة تنفيذ ٦٣ مشروعا وبرنامجا من أجل التنمية والإدارة في المناطق الحضرية في ٣٠ بلدا في أفريقيا، تتصدى بوضع سياسات وبرامج الإسكان على الصعيد الوطني، وتشجيع استعمال مواد وتكنولوجيات البناء المناسبة، وتحسين حصول الفقراء على الخدمات الأساسية وتعزيز سُبُل العيش المستدامة.

١٨٧ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى الفريق المعني بمكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وإلى دوله الأعضاء الأربعة عشرة. كما أنجز المكتب بحوثا تنفيذية في كينيا وملاوي وموريشيوس بالاشتراك مع برنامج الأمم

المتحدة المشترك المعني بالإيدز بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعن الصلة بين إساءة استعمال المخدرات ووباء الإيدز واستجابات الوقاية المناسبة. كما قام المكتب بتزويد الحكومات الأفريقية بالخدمات التقنية والاستشارية اللازمة لوضع برامج للحد من الطلب على المخدرات في السياسات الوطنية.

١٨٨ - وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم للاتحاد الأفريقي في الإعداد لمؤتمر القمة الاستثنائي المعني بالعمالة والحد من الفقر في أفريقيا، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ونتيجة لمشورة منظمة العمل الدولية، تضمَّن عدد من ورقات استراتيجيات الحد من الفقر في أفريقيا مسائل العمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي والمبادئ والحقوق في مكان العمل.

تلبية احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

١٨٩ - تدل التطورات التي جرت خلال العام الماضي على أن معظم فئات البلدان الضعيفة لا تزال مهمشة في الاقتصاد العالمي. ويبدو أنه من غير المرجح استنادا على الاتجاهات الراهنة بلوغ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي لمساعدة هذه البلدان في معظم الحالات، ولا سيما فيما يتعلق بتقليل الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ ،وزاد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من جهوده الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لهذه الفئات الثلاث من البلدان وقدم لي المساعدة على كفالة تنسيق متابعة تنفيذ كل من برامج العمل المشار إليها أدناه.

١٩٠ - واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ،إعلانا وزاريا يتعلق بتعبئة الموارد وتهيئة البيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، الذي اعتمد في بروكسل في عام ٢٠٠١ ،والذي جدد الدعوة إلى التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. وحث البلدان المانحة مرة أخرى على تقديم أكثر من ٠،٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية خارجية لهذه البلدان.

١٩١ - ولا يزال برنامج عمل بروكسل أكثر البرامج التي تتصدى لجميع الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا شمولا. ويعتبر إنشاء آليات وطنية بما في ذلك مراكز تنسيق وطنية أمرا حاسما لتنفيذ برنامج العمل على الصعيد

الوطني. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤ ،كان هناك ٤٧ بلدا قامت بتسمية مراكز تنسيق وطنية وإنشاء ١٨ منتدى وطني، بالمقارنة مع ١١ مركز تنسيق و ٩ منتديات وطنية منذ عام مضى. وهناك حاليا ١٩ كيانا ضمن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، تقوم حاليا بمراعاة برنامج عمل بروكسل في أنشطتها وبرامج عملها. وعلاوة على ذلك، تم الشروع في إنشاء شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية أو تم تعزيزها.

١٩٢ - وحظيت البلدان النامية غير الساحلية بدعم خاص في الجهود التي تبذلها اعتبارا من مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، (ألماتي، كازاخستان، آب/أغسطس ٢٠٠٣)، والذي كان أول مؤتمر تعقده الأمم المتحدة للتصدي للاحتياجات الخاصة لهذه الفئة. وكانت النتيجة التي تمخض عنها المؤتمر وهي برنامج عمل ألماتي، نتيجة عملية تحضيرية قامت على المشاركة وشملت جميع أصحاب المصلحة، وتعتبر متوازنة ومركزة وقابلة للتنفيذ. وتم إعداد خارطة طريق لتنفيذ برنامج عمل ألماتي وتم إقرارها في اجتماع ضم كيانات ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها مجموعة البنك الدولي. كما قُمت بدعوة الدول الأعضاء إلى الاستفادة من مناسبة الأمم المتحدة السنوية الخاصة بالمعاهدات لكي تصبح طرفا في الاتفاقيات المتعلقة بالنقل العابر.

١٩٣ - وفيما يتعلق باحتياجات الفئة الثالثة الضعيفة، وهي الدول الجزرية الصغيرة النامية، واصلت المنظمة، من خلال الأنشطة التحليلية والتنفيذية، مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ برنامج عمل بربادوس، الذي اعتُمد في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بريدجتاون، بربادوس، نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٤)، وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ،عقدت لجنة التنمية المستدامة اجتماعا تحضيريا لمدة ثلاثة أيام بشأن الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيُعقد في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١٩٤ - وتلقت أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعما واسع القاعدة من الأمم المتحدة. وتمثل أحد الأنشطة العديدة التي اضطلع بها الأونكتاد على الصعيدين التحليلي والتنفيذي فيما يتعلق بهذه البلدان في إصدار ''تقرير بأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٤. ''وتضمن التقرير تقييما للعلاقة بين التجارة الدولية والفقر ويحدد السياسات على الصعيدين الوطني والدولي التي من شأنها أن تجعل من

التجارة آلية أكثر فعالية للحد من الفقر في أقل البلدان نموا. وواصل الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، المقدمة إلى أقل البلدان نموا، الذي يتألف من ٦ وكالات – وهي صندوق النقد الدولي، ومركز التجارة العالمي التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية – تقديم الدعم إلى أقل البلدان نموا في مجال تنمية قدراتها المتعلقة بالتجارة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ أصدرت منظمة الأغذية والزراعة ورقة بشأن منظمة الأغذية والزراعة والدول الجزرية الصغيرة النامية: التحديات والمسائل الناشئة في مجال الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك.

١٩٥ - وخصص برنامج الأغذية العالمي نسبة ٧١ في المائة من موارده الإنمائية لأقل البلدان نموا ونسبة ٩٩ في المائة للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز في مجال الأغذية .وبالمثل، كرَّس صندوق الأمم المتحدة للسكان معظم موارده وجهوده البرنامجية، إلى أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما الدول التي تنخفض مؤشراتها المتعلقة بالسكان والتنمية الاجتماعية انخفاضا كبيرا عن المعايير المتفق عليها دوليا. وواصل موئل الأمم المتحدة الاضطلاع ببرامج بناء القدرات في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مختلف برامجه ومن خلال مكاتبه الإقليمية. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع أمانة الكمنولث تقديم المساعدة التقنية إلى العديد من دول جزر المحيط الهادئ التي تم تحديدها باعتبارها مراكز مالية دولية تتسم بخطورة عالية في مجال غسل الأموال.

١٩٦ - وعلى الصعيد الإقليمي، أبرزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في فريق المناقشة الذي عقدته حول موضوع ''تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا من خلال التعاون الإنمائي على الصعيد الإقليمي''، في دورتها الستين (شنغهاي، الصين، نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، الأشكال اللازمة للتعاون الإنمائي على الصعيد الإقليمي لكفالة إحراز تقدم اجتماعي – اقتصادي في أقل البلدان نموا. وأسفرت حلقة عمل إقليمية لمنطقة المحيط الهادئ حول إدارة المناطق الحضرية (نادي، جزر فيجي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، نظمت بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وموئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، عن وضع مشروع خطة لتحضير منطقة المحيط الهادئ، اعتمدتها اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ .كما عقدت اللجنة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الدورة الثامنة للهيئة الخاصة المعنية ببلدان منطقة المحيط الهادئ الجزرية النامية والتي

توصلت إلى مجموعة من التوصيات بشأن ''الخبرات والتحديات في مسائل الإدارة الحضرية في بلدان المحيط الهادئ الجزرية''. وفي إطار متابعة مؤتمر ألماتي، شرعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تشجيع انضمام أقل البلدان نموا إلى الصكوك القانونية للجنة المتعلقة بالنقل، وعقدت بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في آذار/مارس ٢٠٠٤ ،الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بتطوير وصلات النقل بين أوروبا وآسيا، التي تشمل بلدان النقل العابر النامية غير الساحلية بالإضافة إلى البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية في منطقة أوراسيا.

الفصل الخامس

النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان

تطوير حقوق الإنسان

١٩٧ - كما سبق لي أن ذكرت في تقريري المؤ رخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ،المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''، فإن بناء مؤسسات قوية لحقوق الإنسان على الصعيد القطري هو الذي سيكفل، على المدى الطويل، حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بطريقة مستدامة. ومتابعة لذلك، قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية بوضع وإقرار خطة عمل مشتركة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ ،بهدف تعزيز إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى القطري. ويتمثل محور تركيز هذه الخطة في تحسين قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية على مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى إنشاء وتشغيل نظم وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويجري اتخاذ تدابير في مجالات تقييم الاحتياجات، والتخطيط، والتدريب، ولتيسير إقامة روابط وثيقة بشكل أكبر بين النظم الوطنية والآليات الدولية لحقوق الإنسان. وتتضمن الخطة أيضا وضع الأدوات المنهجية المناسبة، وتوفير المواد المرجعية، لاستخدام الأفرقة القطرية، والسلطات الوطنية، والمجتمع المدني. وثمة مشاريع محددة تهدف إلى تعزيز دور المحاكم الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان.

١٩٨ - وانتدب مستشارون لحقوق الإنسان للعمل في عدد من الأفرقة القطرية. ولقد برهن هذا المفهوم الجديد نسبيا على أنه وسيلة فعالة لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، ولدعم عناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام، وفي حالات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع.

ويوجد لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حاليا حضور ميداني في أكثر من ٤٠ بلدا، كما تدير المفوضية قرابة ٤٠ من مشاريع وبرامج التعاون التقني في جميع أرجاء العالم .وفضلا عن ذلك، وبغية التخفيف من أسباب العنف وما يتصل بذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان، ومن أجل مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، يمكن، إن هي التي تُركت دونما علاج، أن تؤدي إلى نكوص التقدم، أو وقفه، دعيت المفوضية إلى تنسيق التحقيقات في الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان، أو الاضطلاع بهذه التحقيقات بنفسها.

١٩٩ - ويعتمد مدى التقدم المحرز في مجال حماية حقوق الإنسان على قوة الإطار القانوني الدولي. ومن الأمور التي تبعث على التشجيع ملاحظة الزيادة المستمرة في عدد التصديقات على معاهدات حقوق الإنسان الدولية، وهو ما يقربنا من بلوغ أحد أهداف إعلان الأمم المتحدة للألفية. وأود أن أشير بوجه خاص إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جم يع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي اجتمعت الدول الأطراف فيها للمرة الأولى، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ،لانتخاب عشرة أعضاء للجنة رصد تنفيذ الاتفاقية. وعقدت اللجنة دورتها الأولى في الفترة من ١ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ ،في مكتب الأمم المتحدة في جنيف .وإنني على اقتناع بالدور الأساسي الذي يمكن أن تقوم به اللجنة في مجال تعرض للإهمال، وآمل أن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بكل جهد ممكن للانضمام إلى هذا الصك المهم، أو التصديق عليه، بالإضافة إلى جميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية الأخرى.

٢٠٠ - ولا تزال أعمال هيئات الخبراء المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تشكل أهمية جوهرية. ومنذ تاريخ صدور تقريري الأخير، وحتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ،نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب في ٨٧ تقريرا مقدما من الدول الأطراف، واعتمدت أربعة تعليقات عامة توضح مغزى المعاهدات، وتقدم المشورة العملية بشأن تنفيذها. وواصلت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات تنسيق طرائق عملها، والنظر في السبل التي يمكن بها مساعدة الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها الفنية والتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير. وقد وضعت مفوضية حقوق الإنسان مبادئ توجيهية لوثيقة أساسية موسعة مُعدة من أجل تبسيط عملية تقديم التقارير لتنظر فيها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

٢٠١ - وتتيح إجراءات تقديم الالتماسات، المعمول بها في إطار مجموعة من معاهدات حقوق الإنسان الدولية، فرصا قيمة للأفراد للسعي بشكل مباشر إلى الانتصاف فيما يتعلق بالانتهاكات المدعاة لحقوقهم. وعلى مدى العام الماضي، اعتمدت هيئات الخبراء ما يربو على ١٠٠ من المقررات والآراء بشأن قضايا فردية.

٢٠٢ - وواصل المقررون الخاصون والخبراء (المكلفون بولايات)، والذين عينتهم لجنة حقوق الإنسان، تقديم مساهمات قيمة لحماية الحقوق الأساسية، وعلى امتداد العام الماضي، قام الأشخاص المكلفون بولايات بتقديم نحو ٩٠ تقرير إلى اللجنة – بالإضافة إلى ما يزيد على ٢٠ تقريرا مقدما إلى الجمعية العامة – وقد تناولت هذه التقارير مواضيع عديدة تتعلق بحقوق الإنسان، تم من خلالها تذكير المجتمع الدولي بالحاجة إلى التمسك بالمعايير المحلية والدولية لحقوق الإنسان. وقام هؤلاء الأشخاص المكلفون بولايات بزيارة ما يزيد على 40 بلدا في إطار أنشطتهم المتعلقة بتقصي الحقائق. ومن خلال نداءاتهم العاجلة العديدة، ذات الطابع السري، والرسائل الأخرى الموجهة إلى نحو ١٦٤ بلدا، ساهم الأشخاص المكلفون بولايات في إبقاء الحكومات المعنية على إدراكه بضرورة التقيد عمليا بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد التمست هذه الرسائل تأمين الحماية للأشخاص الذين يُدعى أن حقوقهم قد انتهكت، دونما مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة، أو قامت، بصورة أعم، بتوجيه الانتباه إلى الظواهر والتطورات العالمية التي تهدد الحق في التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

٢٠٣ - وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بوضع آليات جديدة على أسس مواضيعية بشأن الاتجار في الأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وبشأن ظاهرة الإفلات من العقاب .وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، طلبت إلى اللجنة أن أعين خبيرا مستقلا لتحديث مجموعة مبادئ سنة ١٩٩٧ لحماية حقوق الإنسان، وتعزيزها، من خلال إجراءات مكافحة الإفلات من العقاب. وسيركز المقرر الخاص المعني بالاتجار في الأشخاص، الذي عُين حديثا، على الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال .وقامت اللجنة أيضا بوضع آليات جديدة للإجراءات الخاصة لكل من أوزبكستان، وبيلاروس، وتشاد، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان.

٢٠٤ - واحتفلت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها الستين، باليوم الدولي للتفكر في الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤. وقد

حضرتُ هذا الاجتماع المهم، الذي أعلنت فيه عن خطتي للعمل بشأن منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية، ولا سيما اعتزامي تعيين مستشار أقدم معني بمنع وقوع الإبادة الجماعية، ليعمل بشكل وثيق مع المفوض السامي لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة، لضمان أن نكون مجهزين بشكل أفضل للتنبؤ بوقوع مثل هذه الفظائع في المستقبل ودرئها. وفي ١٢ تموز/يوليه، أبلغت مجلس الأمن باعتزامي تعيين خوان منديز في هذا المنصب.

٢٠٥ - واجتذبت، لجنة حقوق الإنسان، هذا العام، نحو ٠٠٠ ٥ مشارك، بمن فيهم ممثلون للدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، وخبراء مستقلون، ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. وقد حضر اجتماع الجزء الافتتاحي الرفيع المستوى لاجتماعات اللجنة ما مجموعه ٨٢ من كبار المسؤولين الحكوميين وبخاصة وزراء الخارجية والعدل، ويمثل هذا العدد زيادة ملحوظة على السنة الماضية. وعلى الرغم من هذا الحضور الواسع النطاق، لا تزال هناك عوامل تبعث على الانزعاج، تتمثل في أن عددا من الحكومات المتهمة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان قد انتُخبت لعضوية اللجنة، وفي درجة التسييس العالية لمناقشات اللجنة، وعدم النظر في حالات معينة تشهد انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

٢٠٦ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ،باشرت لويس آربور الاضطلاع بمسؤولياتها بوصفها المفوضة السامية، إثر موافقة الجمعية العامة على قراري بشأن تعيينها لشغل هذا المنصب .وخلال العام الماضي، أدار السيد برترند رامشاران مهام المفوضية باقتدار في إثر فاجعة وفاة سرجيو فييرا دي ميلو، في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ ،المفوض السامي لحقوق الإنسان، وممثلي الخاص في العراق، الذي قُتل، مع ٢١ زميلا آخر، في الهجوم الإرهابي الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة في بغداد. وأغتنم هذه الفرصة لأسجل الإسهامات المرموقة التي قدمها فييرا دي ميلو في خدمة مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة على مدى حياته الوظيفية الطويلة التي مارس فيها مهامه بوصفه موظفا بارزا من موظفي الخدمة المدنية الدولية.

المحكمة الجنائية الدولية

٢٠٧ - تمارس المحكمة الجنائية الدولية مهامها حاليا في لاهاي. وتشعر الأمم المتحدة بالفخر لما قامت به من دور مهم في إنشائها، وفي اتخاذ الترتيبات اللازمة لبدئها في ممارسة أنشطتها. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لم تعد الأمانة العامة للأمم المتحدة تعمل بوصفها أمانة لجمعية الدول

الأطراف.

٢٠٨ - وعُقدت الدورة الثانية لجمعية الدول الأطراف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وانتخبت الجمعية نائبا للمدعي العام، ومجلس الإدارة للصندوق الاستئماني للضحايا، وبقية أعضاء اللجنة المعنية بالميزانية والشؤون المالية، واعتمدت الجمعية النظام الأساسي للمحكمة، بالإضافة إلى ميزانية سنة ٢٠٠٤ ،التي تشير إلى أن المحكمة قد تشرع قريبا في مهامها القضائية. وأنشأت الجمعية أيضا أمانتها الخاصة، وصندوقا استئمانيا لمشاركة أقل البلدان نموا في أنشطتها.

٢٠٩ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٧٩/٥٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة بالمساعدة في نقل المهام، بطريقة منظمة وسلسة ، إلى أمانة جمعية الدول الأطراف. ووفقا لأحكام القرار نفسه، اتخذتُ أيضا خطوات لإبرام اتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة يسترشد به في ما سيتم بينهما من تعاون مستقبلا، وفي تسهيل قيام المؤسستين بمهامهما، بموجب الصكوك المؤسسة لهما. وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ،قام المستشار القانوني بالإنابة، نيابة عني، ومدير مكتب رئيس المحكمة الجنائية الدولية، بالتوقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاق العلاقة المتفاوض بشأنه، وانتهت بذلك المفاوضات على المستوى الإجرائي. ويتعين عن الآن أن تقوم الجمعية العامة وجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بإقرار الاتفاق، قبل التوقيع عليه ودخوله حيز النفاذ.

٢١٠ - وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ،كان عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ٩٤ دولة. وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة الانضمام إلى النظام المذكور، والتصديق عليه، لا أزال على ثقة بأنه يمكن لنا الافتراض بأننا سنبلغ قريبا الرقم ١٠٠ لعدد الدول المنضمة. وستمثل المشاركة العالمية في نظام روما الأساسي إسهاما راسخ الأثر في قضية العدالة في عالم لا يزال يرتكب فيه العديدون، دونما عقاب، جرائم بشعة يقشعر لها ضمير البشرية. وينبغي أن يظل تحقيق ذلك هدفنا النهائي. ومرة أخرى، أناشد تلك البلدان التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي، أو تصدق عليه، أن تنظر في القيام بذلك. ولقد سرني أن مجلس الأمن، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ،لم يجدد الطلب الذي كان يدرجه في السنوات الماضية بأن تمتنع المحكمة الجنائية الدولية، خلال مدة الإثني عشر شهرا التالية، عن بدء أو مباشرة أية إجراءات للتحقيق أو المقاضاة، في حالة إثارة أي قضية تشمل مسؤولين أو موظفين تابعين لدولة مساهمة، ليست

طرفا في نظام روما الأساسي، فيما يتصل بأي عمل أو إغفال يتعلق بعملية من العمليات التي أذنت بها الأمم المتحدة، أو أنشأتها. ويمثل هذا التطور إسهاما ملحوظا في الجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز احترام العدالة وحكم القانون في الشؤون الدولية.

المحاكم الدولية

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٢١١ - واصلت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة العمل في تنفيذ استراتيجية الإنجاز التي أيدها مجلس الأمن في قراريه ١٥٠٣(٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وتعمل دوائر المحكمة الثلاث بطاقتها الوظيفية الكاملة، إذ تنظر في ست قضايا في آن واحد، وتعد للشروع في النظر في قضايا جديدة، حالما يتم الانتهاء من القضايا التي يجري النظر فيها. وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ،قام القضاة بتعديل القاعدة ٢٨ ألف من قواعد الإجراءات والإثبات للمحكمة، امتثالا لتوجيه مجلس الأمن في القرار ١٥٣٤(٢٠٠٤)، الذي يدعو إلى أن تركز لوائح اتهام المحكمة على أبرز القادة الذين يشتبه في تحملهم المسؤولية العظمى عن الجرائم التي تدخل ضمن الولاية القضائية للمحكمة.

٢١٢ - وقامت المحكمة بدور نشط في إعداد المؤسسات القضائية المحلية في دول يوغوسلافيا السابقة، للنظر في القضايا المحالة من المحكمة. واستضافت المحكمة مؤتمرا للمانحين، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ،الذي جمع ٧،١٥ مليون يورو لتغطية مصاريف الدائرة المخصصة للنظر في جرائم الحرب المخطط لها، داخل محكمة الدولة الخاصة بالبوسنة والهرسك، وهو مشروع أقره مجلس الأمن في قراريه ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ويتوقع لهذه الدائرة، التي يقوم بإنشائها مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك، أن تباشر أعمالها بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ،ورهنا بتوفر مرافق الاحتجاز الكافية، ستكون هذه الدائرة قادرة على النظر في القضايا المحالة إليها من المحكمة، بعد وقت قصير من ذلك التاريخ. وتقوم المحكمة أيضا بعدد من المبادرات المتخذة لتقاسم الخبرات والمعلومات مع السلطات الوطنية لكرواتيا، وصربيا والجبل الأسود، حتى يتسنى تسهيل إمكانية إحالة القضايا إلى الاختصاصات القضائية المحلية في هذه الدول.

٢١٣ - وتجرى ست محاكمات في الدوائر الابتدائية الثلاث في المحكمة، ومجموع المتهمين فيها ثمانية أشخاص. وهناك ٢٠ قضية أخرى، عدد

المتهمين فيها ٣٤ شخص، لا تزال في المرحلة السابقة للمحاكمة. وقد ارتفع عدد المقرين بجرائمهم إلى ١٨ شخصا. وقد قدم بعض المتهمين المقرين بجرائمهم أدلة مهمة بشأن الجرائم التي ارتكبوها، والأحداث التي شهدوها. وأصدرت الدوائر الابتدائية ١٤ حكما خلال السنة الماضية، أما دوائر الاستئناف فقد أصدرت ثلاثة أحكام. وأدلى ٤١٠ من الشهود بشهاداتهم أمام المحكمة. وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ،كان عدد المحتجزين في مرفق الاحتجاز التابع للمحكمة ٥٩ شخصا. وحولت المحكمة شخصين مدانين إلى اثنتين من الدول الأعضاء لق ضاء فترتي عقوبتهما: حوِّل أحدهما إلى النمسا، وحول الآخر إلى النرويج.

٢١٤ - ولا يزال نحو ٢٠ شخصا من الأشخاص الصادرة بحقهم لوائح اتهام، بمن فيهم بعض العناصر العسكرية والمسؤولين السياسيين السابقين رفيعي الرتبة، وأبرزهم رادوفان كارادزيتش، وراتكو ملاديتش، وأنتي غوتوفينا، مطلقي السراح. ويظل التعاون الكامل من طرف المجتمع الدولي، ولا سيما دول يوغوسلافيا السابقة، مسألة ذات أهمية أساسية لإنجاز الولاية المنوطة بالمحكمة، والانتهاء من عملياتها في الوقت المحدد، واستمرار تأثيرها على سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة. وفي ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ ،أبلغ رئيس المحكمة مجلس الأمن عن إخفاق صربيا والجبل الأسود دائما في التقيد بالتزاماتها، بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة، والقاعدة ٣٩ من قواعد الإجراءات والإثبات الخاصة بها. وذكر ذلك التقرير أن درجة تعاون صربيا والجبل الأسود مع المحكمة أخذت في التدني بعد الانتخابات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ،ووصل هذا التعاون حاليا على درجة يكاد ينعدم فيها تماما.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

٢١٥ - عملت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣(٢٠٠٣)، الذي يحث فيه المجلس المحكمة على الانتهاء من تحقيقاتها بحلول عام ٢٠٠٤ ،وإتمام المحاكم الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٨ ،ومحاكم الاستئناف بنهاية عام ٢٠١٠. ويبلغ حاليا عدد الأحكام التي أصدرتها المحكمة ١٧ حكما، تخص ٢٣ متهما . وتجري حاليا محاكمة ١٩ متهما في مراحل مختلفة. وقد عُززت القدرة القضائية للدوائر الابتدائية إثر سماح مجلس الأمن بتعيين قضاة مخصصين، يمكن لتسعة مهم حاليا أن يعملوا في أي وقت من الأوقات. واتخذت إجراءات إضافية لتبسيط العملية القضائية. وعلى سبيل المثال، توجد حاليا

لجنة محاكمة، تتشكل من ممثلين عن الدوائر، والادعاء، وقلم المحكمة، وقد عهد إليها بالتخطيط للإجراءات السابقة للمحكمة، وتبسيطها، بشكل يضمن أن تكون القضايا جاهزة للنظر فيها أمام المحكمة في المواعيد المحددة.

٢١٦ - وفي إثر اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٠٣(٢٠٠٣)، أنشئ منصب مدع عام مستقل للمحكمة. وقام المدعي العام باستعراض القضايا، وحدد أيا منها ينبغي النظر فيه أمام المحكمة، وأيا منها يمكن إحالته إلى الاختصاصات القضائية الوطنية، لإجراءات المقاضاة .وتتخذ الآن خطوات عملية لتقييم مدى ملاءمة بعض النظم الوطنية، بما في ذلك في رواندا، للنظر في القضايا بشكل يمتثل للمعايير الدولية.

٢١٧ - ويواصل قلم المحكمة تقديم الدعم إلى هيئات أخرى لتسهيل أعمالها. ويتم إصلاح نظام المساعدة القانونية بهدف الحد من رسوم أتعاب الدفاع غير الضرورية أو المفرطة. وقام قلم المحكمة بالتوقيع على اتفاقات بشأن إنفاذ الأحكام مع فرنس ا، وإيطاليا، والسويد، ويعمل من أجل الانتهاء في وقت مبكر من إبرام اتفاقات مشابهة مع بلدان أخرى، بما فيها رواندا.

المحكمة الخاصة لسيراليون

٢١٨ - خلال السنة الماضية، واصلت المحكمة الخاصة لسيراليون، وضع الأسس للشروع في محاكمة أولئك الذين يدّعى أنهم يتحملون المسؤولية العظمى عن الفظائع التي ارتكبت أثناء الصراع الذي شهده ذلك البلد. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ،أصدرت المحكمة الخاصة أحدث لوائح اتهامها وأمرا بالاعتقال ضد سانتيغي بوربور كانو، الذي كان قد اعتقل وهو قيد احتجاز سلطات سيراليون توطئة لمحاكمته بتهمة الخيانة، ونقل إلى مرفق الاحتجاز التابع للمحكمة الخاصة. وحتى هذا التاريخ، وافقت المحكمة الخاصة على إصدار ١٣ لائحة اتهام .وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ،سحب المدعي العام لائحتي الاتهام الصادرتين بحق فرادي سانكوه، وسام بوكاري، لوفاتهما. وهناك شخصان وجهت إليهما لائحتا اتهام لا يزالان طليقين، وهما جوني بول كروما، وتشارلز تيلور؛ وهناك تسعة آخرون محتجزون لدى المحكمة الخاصة، وقد دفع جميعهم بأنهم غير مذنبين.

٢١٩ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ،أصدرت الدائرة الابتدائية قرارات، يتم بموجبها عقد ثلاث محاكمات، بدلا من تسع محاكمات مستقلة، تخص تسعة من المتهمين الموجودين حاليا قيد احتجاز المحكمة. وبدأت المحاكمتان في قضيتي قوات الدفاع الجوي، والجبهة الثورية المتحدة،

في ٣ حزيران/يونيه، و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ،على التوالي. ويتوقع أن تبدأ المحاكمة في قضية المجلس الثوري للقوات المسلحة، في خريف عام ٢٠٠٤ ، عندما يتم تعيين الدائرة الابتدائية الثانية.

٢٢٠ - ولقد أمكن للمحكمة الخاصة أن تحرز تقدما في أعمالها في ظل حالة دائمة من عدم الاستقرار المالي والقيود المالية. ولقد أمكن تأمين الاحتياجات التمويلية، البالغة ١٩ مليون دولار للسنة الأولى من العمل (تموز/يوليه ٢٠٠٢ – حزيران/يونيه ٢٠٠٣)، بشكل كامل، من خلال التبرعات. بيد أنه، خلال السنة الماضية، اتضح أن التبرعات المعلنة والمقدمة بالفعل من مجموعة الدول المتهمة بالأمر لن تكفي لتمويل العمليات للفترة الزمنية الدنيا المحددة بثلاث سنوات، والتي سبق أن بينتُ أنها ضرورية للقيام بالتحقيق مع عدد محدود جدا من المتهمين، ومقاضاتهم، ومحاكمتهم. ونتيجة لاستمرار هذه الحالة من عدم اليقين فيما يتعلق بالتمويل، طلبتُ، في آذار/مارس ٢٠٠٤ ،من الجمعية العامة، تقديم إعانة بمبلغ ٤٠ مليون دولار لإنجاز عمل المحكمة – تخصص ٧،١٦ مليون دولار منها للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ،ويخصص المبلغ الباقي، وقيمته ٣،٢٣ مليون دولار لسنة ٢٠٠٥. وأذنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٤/٥٨ ،المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بتخصيص مبلغ للإعانة لا يتجاوز ٧،١٦ مليون دولار، من مخصصات الميزانية العادية، للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وسأقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين عن وضع هذه الإعانة، وسألتمس الموافقة على الإفراج عن الرصيد المتبقي.

٢٢١ - وبعد انقضاء عامين فقط من قيام المحكمة الخاصة بأعمالها، تشرع الآن في التحضير لمرحلة ما بعد المحاكمات، بالعمل على وضع استراتيجيتيها المتعلقتين بالإنجاز وانتهاء الأعمال. وستشمل معاناة الاستراتيجيتان تقليص الأنشطة الأساسية للمحكمة، ووضع الآليات اللازمة لمواصلة أنشطتها الضرورية المتبقية، تاركة خلفها إرثا يؤكد على ضرورة المساءلة عن الانتهاكات التي ترتكب بحق القانون الإنساني الدولي. وفضلا عن ذلك، فمن المأمول فيه أن تقدم المساهمات في جهود الإصلاح القانونية في سيراليون، من خلال نشر المعلومات المتعلقة بعمل المحاكمة الخاصة، ونقل الخبرات، والمعدات، والمرافق، لتسخيرها لخدمة الأوساط القانونية المحلية.

تعزيز سيادة القانون

٢٢٢ - في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ،نظر مجلس الأمن بشكل عام، للمرة الأولى، في موضوع العدالة وسيادة القانون. وفي بيان أدليتُ به أمام المجلس، شاطرتُ الأعضاء عددا من الدروس التي استفادتها الأمانة العامة من خبرا تها على مر السنوات في التعامل مع حالات ما بعد الصراع، وفي محاولة المساعدة على إعادة بناء المجتمعات التي أصابها التمزق. ومن أهم هذه الدروس المستفادة هو أنه من واجبنا أن نجعل من سيادة القانون والعدالة أهدافا مركزية لعملياتنا من أجل السلام؛ ذلك أن الناس حينما لا يشعرون أنهم بمأمن من الجريمة، أو يفقدون الثقة في الانتصاف عما ارتُكب من مظا لم في الماضي، سوف يتبدد إيمانهم بعملية السلام، ويكون مآل الإخفاق في نهاية المطاف. وفيما يخص إعادة توطيد سيادة القانون، لاحظتُ أنه لا يمكن لنا أن نقصِر تركيزنا، كما فعلنا أحيانا في السابق، على إعادة بناء مؤسسات إنفاذ القانون. وعوضا عن ذلك، علينا أن نتبنى نهجا شاملا ينتظم كامل عملية العدالة الجنائية – الشرطة، والمدَّعون العامون، ومحامو الدفاع، وموظفو المحاكم، ومسؤولو إدارة السجون. وكان الدرس الثاني الرئيسي ذكّرتُ به وجود حاجة إلى تحاشي النهج القائم على فكرة وجود ''حجم واحد مناسب للجميع''. وخلافا لذلك، يجب علينا أن نضع الحلول التي تلائم بشكل محدد الظروف والتقاليد المحلية. وعلينا أيضا أن نقاوم إغراء التفكير بأننا ندرك ما هو الأفضل، إذ ينبغي لنا إشراك الأطراف الفاعلة المحلية، منذ البداية ، ومساعدتها على إيجاد حلولها الخاصة، وفيما يخص السعي إلى تحقيق العدالة، حددت وجود تحديين رئيسيين. ويتمثل أولهما في ضرورة أن ننظر إلى ما هو أبعد من مسألة المسؤولية الفردية عن الجرائم الخطيرة، وأن نولي اهتماما أكبر لتلبية احتياجات الضحايا، والمجتمعات الأوسع نطاقا التي ينتمون إليها، على حد سواء. وقد يعني ذلك أننا سنحتاج، من وقت لآخر، إلى تكملة المحاكم الجنائية بآليات أخرى، من قبيل لجان تقصي الحقائق، ولجان التحقيق، وبرامج التعويضات. ويتمثل التحدي الرئيسي الثاني في كيفية التوفيق بين مطالب العدالة والمصالحة، عندما يقع بينهما تضارب. وكما لاحظتُ، فإن السعي دونما هوادة إلى تحقيق مطلب العدالة قد يشكل أحيانا عقبة على طريق السلام، جاعلا من الصعب التوصل إلى اتفاق يوقف سفك الدماء، أو يعرّض للخطر اتفاقا هشا للسلام، جرى التوصل إليه بشق الأنفس. ويعني هذا أنه قد يتعين علينا أ حيانا القبول بما هو أقل من العدالة كاملة، أو أننا نحتاج إلى وضع بدائل للجوء إلى المقاضاة، مثل عمليات تقصي الحقائق والمصالحة، أو أنه يتعين علينا تأجيل اليوم الذي يمثل فيه المذنبون أمام المحكمة. وفي أحيان أخرى، قد لا يكون لنا من خيار سوى أن نقبل

بمخاطر السلا م، آملين في أن سلاما يقوم على العدل، يتحقق على المدى الطويل، سيكون أكثر ضمانا، وربما يكتب له البقاء.

٢٢٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤ ،قدمتُ تقريرا إلى مجلس الأمن حددت فيه عددا من الدروس العملية الأخرى التي تعلمناها، نحن في الأمانة العامة، في هذا المجال، وقد يطبقها المجلس، ويفيد منها، فيما يقوم به من أعمال في المستقبل. ومن بين هذه الدروس ذات الأهمية المركزية طائفة من المفاهيم، أو 'القواعد الأساسية'، التي اقترحت أنه ينبغي للمنظمة التقيد بها عند التفاوض بشأن اتفاقات السلام، وإقرار الولايات لعملياتها. ومن بين هذه القواعد ضرورة رفض أي إقرار لمنح عفو عام عن الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب، أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وضمان ألا يؤدي أي عفو مُنح في السابق بشأن هذه الجرائم إلى إبطال المحاكمة أمام أي محكمة تنشئوها الأمم المتحدة، أو تساعد في أعمالها؛ تجنب إنشاء أي محكمة يمكن أن تصدر أحكاما تقضي بعقوبة الإعدام، أو المشاركة بشكل مباشر في أعمالها؛ وضمان أن المحاكم التي تنشئها الأمم المتحدة، أو تقدم المساعدة لها، تتم تشكيلها وتنظيمها بشكل يضمن أن عملية المقاضاة والمحاكمة تتسم بالمصداقية، وتمتثل للمعايير الدولية المقررة، فيما يخص استقلالية الهيئة القضائية وحيادها، وممارسة المدعين العامين لأعمالهم بشكل يتسم بالفعالية والحياد والإنصاف، ونزاهة العملية القضائية؛ وفي الحالات التي يتوخى فيها إقامة محاكم مختلطة، والتي لا توجد فيها ضمانات واضحة فيما يخص اتصاف الهيئة القضائية المحلية بالموضوعية والحياد والإنصاف، سواء كان ذلك بصفة فعلية أو مُتوقعة، يتم الإصرار على أن تكون غالبية القضاة من القضاة الدوليين، وأن يتوفر مدع عام دولي؛ والاعتراف بحقوق الضحايا واحترامها، وضمان أن العمليات ذات العلاقة تشمل تدابير محددة لمشاركتهم وحمايتهم؛ والإقرار باختلاف الأثر الذي تخلفه الصراعات والجرائم الدولية على النساء، والاستجابة لذلك؛ وكفالة توفير الموارد الكافية للمبادرات الهادفة إلى إعادة سيادة القانون وآليات العدالة الانتقالية وذلك من خلال إنشاء آليات التمويل القابلة للاستمرار والمستدامة، بما في ذلك، في الحالات التي تشمل محاكم ترعاها الأمم المتحدة، مراعاة أن يتم التمويل، ولو بشكل جزئي، من خلال الاشتراكات المقررة. وأعلنتُ أيضا عن اعتزامي إصدار تعليمات إلى اللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، التي شكلتها، لتقوم باقتراح إجراءات عملية بشأن المسائل التي نوقشت في تقريري، بغية تعزيز دعم الأمم المتحدة للعدالة الانتقالية وسيادة القانون في البلدان التي تشهد صراعات، والبلدان التي تعيش مراحل ما بعد الصراع.

٢٢٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ،عينت منسقا متفرغا من أجل تأمين

وتنظيم المساعدة التي ستقدمها الأمم المتحدة إلى حكومة كمبوديا، بموجب اتفاقنا المعقود في حزيران /يونيه ٢٠٠٣ ،بشأن إنشاء غرف استثنائية داخل المحاكم الحالية لكمبوديا، من أجل مقاضاة الانتهاكات الخطيرة للقانون الكمبودي والقانون الدولي، التي ارتكبت أثناء فترة حكم كمبوتشيا الديمقراطية. ومن أجل تكوين صورة أفضل عن الاحتياجات المحتملة لهذه الغرف الاستثنائية، أرسلت بعثة تخطيط إلى بنوم بنه، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ،وبعثة أخرى، في آذار/مارس ٢٠٠٤. ونتيجة لذلك، تم التوصل إلى اتفاق مع كمبوديا بشأن مجموعة من بارامترات التخطيط الرئيسية. وتم أيضا تحديد أماكن مناسبة تخصص لقاعة المحكمة، ولإيواء المؤسسات ذات العلاقة وخدمات الدعم، كما أُعدت تقديرات تفصيلية لتدرج في الميزانية، وسأشرع قريبا في توجيه نداء إلى الدول في هذا الصدد، وسأقدم تقريرا متعمقا إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة بشأن ما تم إحرازه من تقدم. وفي غضون ذلك، ومع وجود حكومة جديدة، أكدت السلطات الكمبودية أن التصديق على الاتفاق سيكون من المسائل ذات الأولوية على جدول أعمال الجمعية الوطنية.

٢٢٥ - وخلال العام الماضي، تم إيداع خمس معاهدات جديدة متعددة الأطراف لديّ، وبذلك يصبح العدد الإجمالي للمعاهدات السارية التي تم إيداعها لديّ ٥١٠ معاهدات .ودخلت عشر معاهدات تتعلق بحقوق الإنسان، والصحة، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والبيئة، حيز النفاذ. وسيطلق، هذا العام، على الاحتفال السنوي المتعلق بالمعاهدات الذي شرعت فيه عام ٢٠٠٠ ،مسمى ''مجال التركيز لعام ٢٠٠٤ :المعاهدات المتعلقة بحماية المدنيين''. وفي آذار/مارس، دعوت الحكومات إلى المشاركة في هذه المناسبة، التي ستنظم أثناء انعقاد الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وقد وعدت بتقديم المساعدة التقنية الضرورية للمشاركة في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف، وذلك للدول التي تطلب تلك المساعدة. وينظم مكتب الشؤون القانونية، بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، مرة كل سنتين، في المقر، دورات تدريبية في مجال قانون المعاهدات، والممارسات. وفي عام ٢٠٠٣ ،تم توسيع نطاق هذا التدريب ليشمل المستوى الإقليمي. ولتعزيز المعرفة بالجوانب التقنية للمعاهدات المودعة لديّ، تم نشر دليل للأحكام الختامية، ليكمل دليل المعاهدات الحالي. وإسهاما في نشر المعلومات المتعلقة بالمعاهدات على نطاق واسع، تتوفر بموقع مجموعة معاهدات الأمم المتحدة على الإنترنت معلومات محدّثة يوميا عن مركز جميع المعاهدات المودعة لديّ. ويسجل هذا الموقع حاليا ما يزيد على ٧،١ مليون زيارة شهريا.

الشؤون القانونية

٢٢٦- أنهت لجنة القانون الدولي قراءتها الأولى لمشاريع المواد بشأن الحماية الدبلوماسية، وأحرزت تقدما في عملها المتعلق بالتحفظات على المعاهدات. وأحرزت اللجنة تقدما أيضا فيما يخص المواضيع الأخرى المدرجة على جدول أعمالها، بما في ذلك المسؤولية الدولية في حالات الخسارة المترتبة عن الضرر الواقع عبر الحدود بسبب الأنشطة الخطرة؛ ومسؤولية المنظمات الدولية؛ والموارد الطبيعية المشتركة؛ والأفعال الانفرادية للدول؛ وتجزئة القانون الدولي. وعادت اللجنة المخصصة، المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ،إلى الانعقاد مجددا، وواصلت جهودها الرامية إلى وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، ومشروع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وفي غضون ذلك، قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧٤/٥٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ،أن تعود اللجنة المخصصة المعنية بحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية إلى الانعقاد، وكُلفت بصياغة الديباجة والأحكام الختامية اللازمة لإتمام اتفاقية تتعلق بحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤ ،أقرت اللجنة المخصصة نص مشروع الاتفاقية، وأوصت بأن تعتمدها الجمعية العامة.

٢٢٧- وفي دورة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لعام ٢٠٠٤ ،اعتمدت اللجنة دليلها التشريعي بشأن قانون الإعسار. ويتمثل الهدف من هذا الدليل في مساعدة السلطات الوطنية على إعداد قوانين جديدة، واستعراض القوانين القائمة، من أجل وضع إطار قانوني فعال، ومعالجة المصاعب المالية التي يواجهها الدائنون، متيحة بذلك الاطمئنان إلى ثبات وضع السوق، وتشجيع النمو والاستقرار الاقتصاديين. وتقوم اللجنة أيضا بإعداد المعايير الدولية في مجالات الائتمانات المضمونة، والتحكيم، والتعاقد بالوسائط الإلكترونية، والنقل، وقانون المشتريات الحكومية. وفي السنة الماضية، واصل فرع القانون التجاري الدولي التابع لمكتب الشؤون القانونية، الذي تلقى موارد إضافية ليتسنى له معالجة الطلب المتزايد، لا سيما في مجال التدريب والمساعدة القانونية، تقديم المساعدة إلى اللجنة، التي ارتفع عدد أعضائها من ٣٦ إلى ٦٠ دولة.

٢٢٨ - وفيما يتعلق بقانون البحار، ناقش الاجتماع الخامس للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة بشأن المحيطات وقانون البحار الكيفية التي يمكن بها للدول أن تعالج بشكل أفضل الأخطار المتزايدة التي تتهدد

التنوع البيولوجي في مناطق تتجاوز نطاق سيطرة ولايتها القضائية. وفي ما يتصل بطلب الجمعية العامة المتعلق بالقيام بعملية منتظمة لأنشطة التقييم والإبلاغ العالمية عن حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية، عقدت حلقة عمل دولية، مقترنة باجتماع اللجنة الخامسة بشأن العملية التشاورية. وقد مثل ذلك الفرصة الأولى للدول لمناقشة الدلالات العملية لإنشاء عملية تقييم البيئة البحرية العالمية. وتم تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات لمعالجة هذه المسائل من خلال إنشاء شبكة المحيطات والمناطق الساحلية (الأمم المتحدة – المحيطات)، وهي آلية عامة للتعاون بين الوكالات في مجال شؤون المحيطات. وتحل في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الذكرى السنوية العاشرة لدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ. ويبلغ عدد الدول الأطراف حاليا في هذه الاتفاقية ١٤٥ دولة، مما يوضح التقدم الكبير الذي أحرز تجاه تحقيق المشاركة العالمية فيها.

٢٢٩ - وخلال العام الماضي، أسدى مكتب الشؤون القانونية المشورة بشأن المسائل القانونية الناجمة عن الحالة في العراق، بما في ذلك قرارات مجلس الأ من ذات الصلة، ومسألة تمثيل العراق في الأمم المتحدة، فضلا عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، ونقل المسؤولية عن البرنامج إلى سلطة التحالف المؤقتة.

٢٣٠ - وقدم المكتب المشورة الإجرائية إلى الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، التي انتهت بتقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية بإصدار فتوى بشأن التبعات القانونية المترتبة على قيام السلطة القائمة بالاحتلال بتشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأعد المكتب ملفا بالوثائق ذات العلاقة لتنظر فيه المحكمة، وساعد في إعداد بياني المكتوب الذي وجهته إلى المحكمة.

٢٣١ - وفيما يتعلق بالمحاكم الدولية، قدم المكتب المشورة بشأن ما يرد من طلبات للاطلاع على الأدلة الوثائقية، ومقابلة الشهود. وساعد المكتب أيضا اللجنة الإدارية للمحكمة الخاصة لسيراليون فيما يخص الجوانب القانونية والإجرائية للمحكمة. وقدم المكتب الدعم إلى بعثات حفظ السلام، كما قدم المساعدة فيما يتعلق بإنشاء عدد من العمليات الجديدة والموسعة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٢٣٢ -وقدم المكتب أيضا المشورة بشأن طائفة واسعة من المسائل الأخرى ذات الأهمية للمنظمة، بما في ذلك إصلاح الجوانب المتعلقة بالموظفين، وممارسات المشتريات، والمبادئ التوجيهية بشأن التعاون مع القطاع الخاص. وواصل المكتب إعداد سلسلة من العقود ذات الطبيعة المعقدة، والتفاوض بشأنها، وذلك فيما يتعلق بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، وإحدى المبادرات ذات الصلة بشأن تعزيز الأمن لمجمّع المقر في نيويورك.

الفصل السادس

الإدارة

الإدارة والتنظيم

٢٣٣ -واصلت المنظمة بذل جهودها من أجل تحسين خدمة المتعاملين معها وشددت أكثر على تحقيق النتائج. وقد أجريت دراسة استقصائية للعملاء على مستوى المنظومة للخدمات التي تقدمها إدارة الشؤون الإدارية، وذلك لتحديد معايير يمكن قياس الأداء في المستقبل بالنسبة لها. وكشفت الدراسة الاستقصائية النقاب عن أنه في حين رأى من أجابوا على أسئلة الدراسة أن الجهود الأخيرة الرامية إلى رفع مستوى إدارة الخدمات تسير في الاتجاه الصحيح، إلا أن هناك متسعا رحبا لإجراء تحسين، لا سيما فيما يتعلق بمحور تركيز العملاء وتلبية احتياجات العملاء، وتعزيز التشاور مع العملاء في عملية صنع ا لسياسات، والمرونة في تطبيق السياسات والقواعد. ومن التطورات الهامة تنظيم منتجع في أيار/مايو ٢٠٠٤ ،جمع بين جميع كبار الموظفين الإداريين من المكاتب البعيدة عن المقر وكبار الموظفين الإداريين في المقر. وقد أدى هذا إلى وضع آليات لزيادة الحوار وتوثيق التعاون في مجال الإدارة والتنظيم .٢٣٤ -واتخذت خطوات عملية لتحسين الخدمات الإدارية ذات الأولوية العليا. ونظرا لزيادة الأخطار التي تهدد الأمن، تم تعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة بسرعة وفعالية للأزمات وذلك عن طريق زيادة قدرتها على معالجة احتياجات الموظفين وأسرهم وغيرهم ممن قد يتأثرون بها. وزادت كفاءة إقامة العدل عن طريق إسناد موارد إضافية وتبسيط الإجراءات، مما أدى إلى تخفيض كبير في عدد الحالات المتأخرة.

خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٣٥ -ويجري تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(A/57/620) لكفالة الكفاءة في صنع القرارات الداخلية بالمنظمة والتنفيذ الآلي لها وتنسيقها، وأنشئت لجنة لاستعراض المشاريع لإنفاذ المعايير على جميع المبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكفالة تبرير جميع الاستثمارات ذات الصلة. وتقوم الأمم المتحدة برفع مستوى شبكتها العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجعلها أمتن وقوية بما يكفي لدعم التطبيقات متعددة الوسائط مثل الائتمار المرئي باستخدام الحاسوب المنضدي. وقد أجريت تقييمات لمخاطر أمن الشبكة وذلك لتخفيف المخاطر الأمنية في أربعة مراكز عمل.

خدمات الأمن والسلامة

٢٣٦ -نظرا للزيادة الكبيرة في الأخطار التي تهدد الأمم المتحدة وموظفيها، اضطلعت المنظمة بعدد من المبادرات لتحسين الأمن في المقر والمكاتب الميدانية. وتشمل التدابير المتخذة في نيويورك الاستعاضة عن الحاجز المحيط ووضع نظام إلكتروني لمراقبة الدخول. ويجري وضع نظام موحد على نطاق المنظومة لمراقبة الدخول. ولكفالة تهيئة بيئة عمل سالمة وآمنة، أجري تقييم للمخاطر، واتخذت تدابير لتخفيف المخاطر ووضعت استراتيجيات لذلك في شكل معايير أمنية تنفيذية دنيا بالمقر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ووافقت جميع مكاتب منظومة الأمم المتحدة في المقر على التقيد بهذه المعايير.

٢٣٧ -وفي أعقاب الهجوم على مكتب الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب /أغسطس ٢٠٠٣ ،عملت إدارة الشؤون الإدارية بصورة وثيقة جدا مع منسق أمن الأمم المتحدة، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الشؤون السياسية، لتجميع وتنفيذ خطة لتحسين الاستجابة للأزمات على أساس الدروس المستفادة. وتشمل التوصيات مجالات التأهب للكوارث والتخطيط للاستجابة لها، ووضع تعاريف واضحة للأدوار والمسؤوليات، ووضع إجراءات للطوارئ، ووضع حصر كامل لقدرات الاستجابة التنفيذية، والانتقاء السليم لموظفي الاستجابة للكوارث وتدريبهم، والمتابعة المكرسة للمسائل الإدارية.

٢٣٨ -وبدأ تنفيذ برامج تدريب على الأمن، بما في ذلك برنامج عن الأمن الأساسي في الميدان، وهو إلزامي لجميع الموظفين. وتم تعزيز زيادة الوعي الأمني لدى الموظفين قبل حدوث أزمة وأثنائها وذلك عن طريق خط هاتفي ساخن، وموقع على الشبكة، وإصدار كتيب للتأهب للطوارئ، وبرامج لدعم الموظفين بعد وقوع كارثة يقدمها مكتب مستشار الموظفين.

خدمات الدعم المشتركة

٢٣٩ -افتتح في شباط/فبراير ٢٠٠٤ ''سوق الأمم المتحدة العالمية''، وهو مرفق مشترك لتسجيل الموردين وقاعدة بيانات يستخدم الإنترنت ويتوقع أن يصبح ''محلا شاملا'' لجميع معلومات المشتريات المتصلة بالأمم المتحدة لكل من فنيي المشتريات في المنظمة والجمهور. وقد أدى توحيد الشروط والمفاوضات المباشرة مع المصنعين والمطورين بدلا من تجار التجزئة إلى ترتيبات عالمية تفيد جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى تلافي الازدواج في الجهد ويحسن خصومات الحجم الكبير، ويزيد الرقابة على عملية الشراء، وإزالة المهام عديمة القيمة المضافة وتقليل مدة دورات الشراء الطويلة. ويستفاد من ذلك بصورة خاصة في العقود المتصلة بالسفر وعقود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البرمجيات والمعدات)، واللوازم المكتبية، والمركبات والمعدات المتصلة بالأمن. ويجري بناء مرافق جديدة للمكاتب في أديس أبابا ونيروبي وسانتياغو وذلك لكفالة تجميع المكاتب المنفصلة في مكان واحد بما يتمشى مع مفهوم ''دار الأمم المتحدة''. ومن حيث الأمن، فستتفق مع النظام الإلكتروني الجديد لمراقبة الدخول والمعايير الأمنية التنفيذية الدنيا بالمقر.

إدارة الموارد البشرية

٢٤٠ -يستمر تنفيذ البرنامج المتكامل لإصلاح إدارة الموارد البشرية مع زيادة تحسين الممارسات والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية من أجل تلبية احتياجات مديري البرامج والموظفين بصورة عامة. وتم التشديد بصورة خاصة على دعم نظام انتقاء الموظفين الجديد، الذي يشمل التوظيف والتنسيب والترقية وإدارة التنقل. ويستفاد من أدوات تكنولوجيا المعلومات حيث نُفذ نظام إلكتروني كامل لتقييم الأداء على نطاق المنظومة (PAS-e) ، وزيادة تطوير دليل الموارد البشرية الإلكتروني، وتحسين أداة غالاكسي، التي تدعم نظام انتقاء الموظفين. وواصل مكتب إدارة الموارد البشرية العمل في شراكة مع رؤساء الإدارات من أجل تطوير ورصد خطط عمل الموارد البشرية، التي تحدد أهداف الإدارة فيما يتصل بأمور من بينها التوزيع الجغرافي ونوع الجنس وتطور الموظفين والامتثال لنظام تقييم الأداء.

٢٤١ -وقد أدرجت القيم والاختصاصات الأساسية الآن في جميع جوانب إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك التوظيف وإدارة الأداء والتطور المهني والتعلم. وتم التشديد بصورة رئيسية على تطور ثقافة التعلم المستمر،

وتكوين القدرة على القيادة والإدارة، وتقديم الإرشاد للموظفين والمديرين بشأن التأهب للطوارئ، ودعم التطور المهني والتنقل للموظفين على جميع المستويات. وتمت زيادة الاهتمام ببرنامج العمل – الحياة الشخصية، بما في ذل ك تصميم وتنفيذ برامج للرفاه في موقع العمل، وزيادة تنفيذ سياسة الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وإدخال ترتيبات عمل مرنة، وتوفير خدمات مشورة واستشارية موسعة للموظفين.

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

٢٤٢ -أبرمت الأمم المتحدة عقودا لمرحلة وضع التصميمات لتجديد مجمع المقر. وهي تشمل خدمات تصميم مختلفة تتصل بالهياكل الأساسية والهندسة المعمارية والهندسة، فضلا عن اتخاذ تدابير لتعزيز الأمن. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤ ،قدمت الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها البلد المضيف، عرضا مؤقتا، يخضع لموافقة كونغرس الولايات المتحدة بتقديم قرض ذي فوائد يبلغ ٢،١ بليون دولار لتمويل الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وبعد ذلك اقترح البلد المضيف سيناريوهات تسديد بديلة كي تنظر فيها الجمعية العامة. وتمضي الأعمال التمهيدية قدما، وتم اختيار مقاول معماري لتصميم وبناء المبنى الجديد جنوب المقر الذي سيستخدم كمحل إقامة بديل أثناء مرحلة التجديد.

الإدارة المالية

٢٤٣ -استمر تنقيح إطار الميزنة القائمة على تحقيق النتائج لتحسين المساءلة الإدارية، بما في ذلك إدخال إطار استراتيجي جديد لمدة عامين كي يحـ ل محل الخطة متوسطة الأجل وأعيد تصميم تقرير أداء البرامج.

٢٤٤ -ومن التطورات التي أثارت القلق أثناء العام الماضي التدهور في الحالة المالية للمحكمتين الدوليتين بيوغوسلافيا السابقة ورواندا، مع زيادة عدد الدول الأعضاء التي لم تدفع أنصبتها المقررة. وما لم تستجب الدول الأعضاء بصورة مواتية وفورية بدفع رسومها، قد يتعرض مستقبل المحكمتين للخطر.

٢٤٥ -كما تخلَّف دفع الاشتراكات في الميزانية العادية بالمقارنة مع العام السابق، حيث وصل المبلغ الذي لم يدفع في نهاية عام ٢٠٠٣ إلى ما مجموعه ٧،٤٤١ مليون دولار مقابل ٧،٣٠٤ مليون دولار في نهاية عام

٢٠٠٢. ولم تسدد سوى ١٢٧ دولة عضو اشتراكاتها المقررة بالكامل حتى نهاية عام ٢٠٠٣. وقد أدت هذه التطورات، إلى جانب المقررات الأخيرة التي اتخذتها الجمعية العامة لإعادة الأرصدة الفائضة من بعثات حفظ السلام التي أنهيت إلى الدول الأعضاء، إلى تقلص مستوى النقد المتاح تقليصا شديدا. وفي إطار هذه الظروف، أصبح دفع الدول الأعضاء لاشتراكاتها بالكامل وفي حينه أكثر ضرورة، كي لا تتأثر العمليات المأذون بها للأمم المتحدة.

المساءلة والرقابة

٢٤٦ - يمثل هذا العام الذكرى العاشرة لإنشاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي أنشأته الجمعية العامة في تموز/يوليه ١٩٩٤ لتحسين مهام الرقابة داخل المنظمة. وستجري الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقييمها الخمسي الثاني للمكتب وتستعرض مهام وإجراءات الإبلاغ لديه. ومن أجل مساعدة الجمعية العامة، أجرى المكتب تقييما داخليا شاملا لأنشطته، وخلص إلى أنه في حين طرأ تحسن على نوعية أنشطته على مدى السنوات الخمس الماضية، ما زالت هناك حاجة لتعزيز تنسيق تقارير الرقابة في الأمانة العامة لتعزيز أثر التوصيات والمساءلة العامة .

الرصد والتقييم وإسداء المشورة

٢٤٧ -ساهم التدريب الشامل للمديرين والموظفين الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تعزيز الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. وأُجري تحسين كبير على شكل ومضمون تقريري عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/59/69) لإظهار النتائج الرئيسية التي تحققت تحت كل برنامج وبرنامج فرعي في الميزانية البرنامجية للمنظمة.

٢٤٨ -وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقييمه لإعادة تشكيل هيكل إدارة عمليات حفظ السلام الذي أُجري مؤخرا (A/58/746)، إلى أن الإصلاح يسير في مساره الصحيح، إلا أنه يلزم المزيد من الوقت كي يتحقق أثره بالكامل. وأوصى المكتب، في لجة أمور أخرى، بتحسين إدارة شؤون الموظفين وإضفاء الطابع المؤسسي على أفضل الممارسات وتنفيذ أهداف إدارة وتكنولوجيا المعلومات.

٢٤٩ -وواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقديم الخدمات الاستشارية لإدارات الأمانة العامة لمساعدتها على تغيير عمليات وهياكل أعمالها، بما

في ذلك إنجاز تقرير عن تكامل الإدارة العالمية لخدمات المؤتمرات (A/59/133) وتقييمات لبرنامج الأطفال والصراع المسلح وبرنامج إصلاح الموارد البشرية.

المراجعة الداخلية للحسابات

٢٥٠ -أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية ما يقرب من ١٠٠ مراجعة للحسابات وأصدر خمسة تقارير قُدمت للجمعية العامة تشمل طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك عمليات حفظ السلام وأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمشتريات وإدارة البرامج. ونتيجة لعمليات مراجعة الحسابات التي قام بها للجنة العقود بالمقر، قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصيات لتحسين كفاءة عملية الاستعراض (A/58/294). وأوصى، في تقرير عن مكتب المدعي العام للمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة (A/58/677) الذي كان لا يزال مكتبا مشتركا في ذلك الوقت، بتعزيز أنشطة التخطيط والرصد والتعجيل بتعيين كبار الموظفين. وتناول تقريران لمراجعة الحسابات قدما إلى الجمعية العامة إدارة الصناديق الاستئمانية لحفظ السلام (A/58/613) وسياسات وإجراءات تعيين موظفي إدارة عمليات حفظ السلام (A/58/704).

التحقيقات

٢٥١ -في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ،افتتحت شعبة التحقيقات بمكتب خدمات الرقابة الداخلية مكتبا جديدا في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. ويقع ما يقرب من ٩٠ في المائة من الحالات التي حققت فيها الشعبة بعيدا عن المقر. وتمكنت الشعبة، بانتقال معظم المحققين الذين كانوا يتخذون من المقر قاعدة لهم إلى المكان الجديد، من تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف وستكون على اتصال أوثق بالكثير من المكاتب التي تجري تحقيقات بشأنها.

٢٥٢ -وبناء على طلبي، أُجري تحقيق في المزاعم القائلة بأن لدى الأمم المتحدة مسجلا صوتيا لمقصورة القيادة (''الصندوق الأسود'') من طائرة من طراز فالكون ٥٠ ،كانت تقل رئيسي رواندا وبوروندي حينما تحطمت في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ ،مما أدى إلى اندلاع الإبادة الجماعية في رواندا. وقد تم بالفعل تخزين مسجل صوتي لمقصورة القيادة في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤ ،إلا أن التحقيقات كشفت النقاب عن أنه ليس من طائرة الرئاسة ولا يتضمن أي معلومات ذات صلة بشأن تحطم تلك الطائرة.

٢٥٣ -وتقود شعبة التحقيقات فرقة عمل للتحقيقات في كوسوفو، أُنشئت نتيجة للتحقيق الذي أُجري في العام الماضي بشأن قيام موظف كبير في عنصر التعمير التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتحويل مبلغ ٣،٤ ملايين دولار عن طريق الاحتيال (انظر A/58/592 و Corr.1). وقد مُنحت فرقة العمل، بوصفها هيئة تحقيق مشتركة، ولاية بدء وإجراء وتنسيق تحقيقات لتحديد الغش والفساد اللذين يشملان أموالا من ميزانية كوسوفو الموحدة. والعضوان الآخران في فرقة العمل هما مكتب مكافحة الغش التابع للاتحاد الأوروبي ووحدة التحقيقات المالية التابعة للبعثة، التي تتألف من شرطة من حرس المالية في إيطاليا. وتُدار هذه المبادرة بالتعاون الوثيق مع الإدارة العليا للبعثة كي يتسنى اتخاذ إجراء تصحيحي فورا.

٢٥٤ -وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ،عينتُ لجنة تحقيق مستقلة رفيعة المستوى للتحقيق في مزاعم ارتكاب تصرفات مخلة في إدارة وتنظيم برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق. ولكفالة إجراء تحقيق شامل ودقيق، يتاح لأعضاء اللجنة إمكانية الحصول على جميع سجلات ومعلومات الأمم المتحدة ذات الصلة وسلطة إجراء مقابلات مع جميع المسؤولين والموظفين ذوي الصلة. ومُنح للجنة تفويض بالحصول على السجلات وإجراء مقابلات مع أشخاص غير منتسبين للأمم المتحدة ربما يكون لديهم معلومات ذات صلة بالتحقيق ولالتماس التعاون من الدول الأعضاء في إجراء تحقيقها. وقد شجعني إجماع مجلس الأمن على الترحيب بتعيين اللجنة وذلك من خلال قراره ١٥٣٨(٢٠٠٤) ودعوته لسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق وسائر الدول الأعضاء، بما في ذلك سلطاتها التنظيمية الوطنية على التعاون تماما في هذا التحقيق.

تعزيز المنظمة

٢٥٥- تم الآن بصورة عامة استكمال تنفيذ برنامجي لإجراء المزيد من التغييرات، الذي قدمته إلى الجمعية العامة منذ عامين. وقد قدمت في الخريف الماضي تقريرا مرحليا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين (A/58/351)، إلى جانب عدد من التقارير الفرعية عن اقتراحات محددة للإصلاح. وعكس اقتراح الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، الذي تداولت الجمعية بشأنه في الخريف الماضي، تنسيق أنشطة المنظمة حسب الأولويات المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية والمؤتمرات العالمية التي عُقدت في التسعينات. وعكس أيضا إعادة تنظيم رئيسية في إدارتين كبيرتين — هما إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام

– وأوقف عدد كبير من التقارير والاجتماعات والأنشطة ذات الفائدة الهامشية. ومن حيث الموارد، أُعيد تخصيص أكثر من ١٠٠ مليون دولار داخل البرامج أو بينها وتمت الموافقة على زيادات كبيرة في الأموال المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدريب الموظفين.

٢٥٦- وكان تقديم التقارير أحد المجالات التي تم تحقيق تحسينات ملموسة فيها. وقد أدت الجهود التي بُذلت لتوحيد التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين إلى تخفيض ١٣ في المائة من عدد التقارير. ويُقترح إجراء تخفيض إضافي نسبته ١٦ في المائة للدورة التاسعة والخمسين. وفي مجال الإعلام، بدأت التغييرات التي أُجريت على هيكل إدارة شؤون الإعلام تظهر نتائج – مع التركيز بصورة أكثر على الأنشطة ذات الأولوية وتحسين استخدام التكنولوجيا. وأُنشئ محور معلومات إقليمي واحد في بروكسل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ،ويُستعاض به عن تسعة مراكز منفصلة تعاني من قلة الموارد كائنة في أنحاء أوروبا الغربية. وستُبذل في العام القادم المزيد من الجهود لتوحيد شبكة مراكز المعلومات في مناطق أخرى.

٢٥٧- وفيما يتعلق بنظام التخطيط والميزنة، حل إطار استراتيجي لمدة عامين محل الخطة المتوسطة الأجل لأربع سنوات. وسيُقدم أول إطار استراتيجي مقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ،إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وبالإضافة إلى ذلك، تُنسق الآن على نحو أفضل عمليات تخطيط البرامج وتخصيص الموارد وتم تبسيط عملية الاستعراض الحكومية الدولية. وكانت وثيقة ميزانية الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٥ أقصر وأحسن عرضا إلى حد كبير من ميزانيات فترات السنتين السابقة. وفي أواخر عام ٢٠٠٤ ،من المتوقع أيضا أن تنظر الدول الأعضاء في تدابير محددة لتحسين نظام الرصد والتقييم، وهو عنصر هام آخر في دورة التخطيط والميزنة.

٢٥٨- وتُعرض في الفصل الخامس بقدر من التفصيل الإصلاحات التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تدابير مقترحة لتعزيز نظم الحماية الوطنية، وتحسين تنفيذ المعاهدات وتحسين إدارة المفوضية. وما زالت مسألة تعزيز دعم نظام المقررين والإجراءات الخاصة مسألة تتسم بالأولوية في السياسات. وستعالج المفوضة السامية الجديدة هذا الاهتمام وغيره من الاهتمامات، وخاصة فيما يتعلق بملاك مكتبها، في العام القادم.

٢٥٩- وقد استُكمل في العام الماضي تقريران رئيسيان ناجمان عن مجموعة الإصلاح لعام ٢٠٠٢: يوضح أحدهما أدوار المنظمة ومسؤولياتها في التعاون

التقني بشأن عدد من المسائل المنتقاة ويعكس الثاني عمل فريق الشخصيات البارزة المعني بعلاقات الأمم المتحدة مع المجتمع المدني. وسيلزم الاضطلاع بالكثير من أعمال المتابعة، وخاصة بشأن التقرير الأخير، حيث أنه تترتب على توصيات الفريق آثار مؤسسية وشاملة هامة في الأمم المتحدة. ويتضمن الفصل السابع تفاصيل إضافية بشأن النتائج التي توصل إليها الفريق والخطوات القادمة المقترحة.

٢٦٠- وقد أحرزت الصناديق والبرامج المزيد من التقدم في تعزيز وجودها على الصعيد القطري. وتتضمن التدابير في هذا الشأن وضع مبادئ توجيهية للبرمجة المشتركة وتحديد الدروس المستفادة في البلدان الخارجة من صراع. ويجري تطوير طرائق للإدارة المشتركة للموارد ونظم لتقاسم المعارف وتعزيز المنسقين المقيمين.

٢٦١- وستنظر الجمعية العامة في أواخر عام ٢٠٠٤ في تقرير شامل عن التقدم المحرز في تنفيذ ١٠ من لبنات استراتيجية الموارد البشرية للمنظمة. ويجري تنفيذ مقترحات محددة ترد في مجموعة عام ٢٠٠٢. وعلى سبيل المثال، تم وضع تدابير لتنسيق عقود واستحقاقات الموظفين في الميدان؛ بيد أنه ما زال يجري استعراض الأثر المالي المترتب على هذه المقترحات. ويجري وضع تدابير عملية لتحسين الفرص المتاحة لموظفي فئة الخدمات العامة، في إطار القيود التي فرضتها قرارات مؤخرة اتخذتها الجمعية العامة. وقد أشار استعراض لتفويض السلطة إلى ضرورة توفير إرشادات أوضح من إدارة الشؤون الإدارية بشأن مهام التنظيم والإدارة. ومن المتوقع أيضا إدخال نظم أفضل للرصد – بما في ذلك إعادة تشكيل فريق المساءلة بالمنظمة – وإيلاء اهتمام أكثر للتدريب الإداري.

٢٦٢- وأود أيضا أن ألفت الانتباه إلى استعراض أجراه مؤخرا مكتب المحاسبة العامة بحكومة الولايات المتحدة بشأن التقدم المحرز في إصلاح الأمم المتحدة. ومن المشجع ملاحظة أن المكتب قدر، في وقت الاستعراض الذي أجراه، أنه قد تم تنفيذ ٨٥ في المائة من الإصلاحات المقترحة في مجموعتي إصلاح عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ تنفيذا كليا أو جزئيا.

الفصل السابع

الشراكات

الاتصالات

٢٦٣- كما ورد بالتفصيل في تقريري السابق عن أعمال المنظمة، أُجريت

عملية إعادة تنظيم رئيسية لأولويات وهياكل وعمليات إدارة شؤون الإعلام. ويقوم نموذج عملها الجديد على أساس افتراض أن دورها هو إدارة وتنسيق مضمون اتصالات الأمم المتحدة وإبلاغ هذا المضمون استراتيجيا لتحقيق أكبر أثر جماهيري. وقد حصلت الإدارة، من خلال عملية إعادة التنظيم، على الأدوات التي تحتاجها للاستجابة للتحديات التي طرحتها عليها في تقريري لعام ٢٠٠٢ المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (انظر A/57/387 و Corr.1). وبعد فترة انتقالية، تم تذليل المشاكل الأولية التي صودفت فيما يتعلق بالهياكل والعمليات الجديدة. وتفهم الإدارة الآن بعد إصلاحها وإعادة تشكيل هيكلها ما يتوقع منها، وهي تتقن الوسائل اللازمة لتحقيق هذه التوقعات واكتسبت خبرة عملية في تن فيذها. وهي مستعدة لتطبيق الدروس المستفادة، وتوخي الثقة التي تلمستها حديثا في نفسها، من أجل زيادة تحسين النواتج والخدمات التي تقدمها.

٢٦٤- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ،أيدت الجمعية العامة، من خلال قرارها ١٠١/٥٨ باء، مقترحاتي فيما يتعلق بترشيد شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام في جميع أنحاء العالم ووضعت تسلسلا واضحا للخطوات التي تتخذها إدارة شؤون الإعلام لتنفيذ هذه المقترحات. وتمثلت الخطوة الأولى منها في إنشاء مركز إعلام إقليمي للأمم المتحدة لغرب أوروبا، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في بروكسل فور إغلاق تسعة مراكز للإعلام في أوروبا الغربية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وستتمكن المنظمة، لأول مرة، بإنشاء هذا المركز الحديث الذي تتوفر له موارد كافية، من تنفيذ برنامج توعية إعلامي منسق ومترابط وقوي في جميع أنحاء أوروبا الغربية تنفيذا سليما.

٢٦٥- وقد طلبت من إدارة شؤون الإعلام أن تستعرض الخبرة المكتسبة في أوروبا الغربية لاستقاء دروس قد تكون قيمة ونحن نواصل عملية أقلمة مراكز الأمم المتحدة للإعلام. ومن الواضح أن النموذج الإقليمي الذي سيُطبق في نهاية المطاف في العالم النامي سيختلف عما استُخدم في أوروبا الغربية، حيث أن احتياجات كل إقليم منهما مختلفة. وفي هذه المرحلة، أتوخى القيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بإنشاء عدد كبير من المحاور الأصغر في مراكز وسائط إعلام رئيسية في أنحاء ال عالم النامي، مع اختيار مواقعها وتخصيص مواردها بحيث تكفل ألا تعرقل المسافات والتنوع اللغوي عملياتها.

٢٦٦- ومن سمات أنشطة الأمم المتحدة للإعلام في الأشهر الإثني عشر السابقة إنشاء أفرقة خبراء صغيرة لتتناول الآثار الإعلامية الناجمة عن أزمات

ناشئة. وتوفر الإدارة العليا الإرشاد لهذه الأفرقة، التي يشارك فيها بصورة عامة موظفون من إدارة شؤون الإعلام والمكاتب الفنية ذات الصلة في الأمانة العامة، وهي تقدم مشورة استراتيجية وتوجيهات بشأن كيفية معالجة الأزمات المعنية جماهيريا. وهناك فريق آخر، يتألف من موظفي إعلام في منظومة الأمم المتحدة من الشرق الأوسط والعالم العربي، عقد اجتماعين ووضع خطة استراتيجية لدعم الصورة الواهية للمنظمة في تلك المنطقة.

٢٦٧- وقد تأكدت أهمية الإعلام الفعال لنجاح عمليات حفظ السلام كلما سعت الأمانة العامة إلى كفالة تجهيز الأمم المتحدة بما يلزم لتلبية الطفرة المثيرة في الطلب على هذه العمليات. وقد وضعت إدارة شؤون الإعلام، للوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بجوانب الإعلام في حفظ السلام، استراتيجيات جديدة تهدف إلى توليد الدعم للعمليات الجديدة والمتوسعة فيما بين الدول الأعضاء، وعامة الجمهور، والسكان محليين في المناطق التي تُوزع فيها هذه العمليات.

٢٦٨- ومن أجل تنفيذ الاستراتيجيات المذكورة أعلاه، تتزايد الحاجة إلى وزع موظفي إعلام محنكين على وجه السرعة إلى البعثات الميدانية الجديدة. وقد أُجري تدريب تمهيدي لموظفي الأمم المتحدة الذين يمكن وزعهم على وجه السرعة على بعثات حفظ السلام وذلك في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي في حزيران /يونيه، برعاية إدارة شؤون الإعلام وبتمويل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأعقد الأمل على مواصلة هذا التدريب لكفالة توفر مجموعة كاملة من الموظفين المؤهلين عند الحاجة. وقد قُدم التدريب أيضا لموظفي الإعلام الذين يعملون حاليا لدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلاح بشأن طرق دعم أولويات البعثة المحددة، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويشارك خبراء من إدارة شؤون الإعلام الآن، بصورة معتادة، في بعثات التقييم متعددة التخصصات التي تسبق وزع بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية. وفي الأشهر الإثني عشر السابقة، استفادت بعثات تقييم أوفدت إلى بوروندي و السودان وكوت ديفوار وليبريا وهايتي من مدخلات موظفي الإعلام، وتم إيفاد بعثة تمهيدية إلى العراق لتقييم احتياجات وسائط الإعلام.

٢٦٩- واستخدم عدد من الأساليب والأنشطة الجديدة لزيادة نطاق التوعية التي تقوم بها الأمم المتحدة. وثبت أن استخدام الوسائل العامة الخارجية للاحتفال بمناسبات وأحداث الأمم المتحدة ابتكار ناجح جدا، وعلى سبيل المثال أدى ذلك إلى مضاعفة عدد الحاضرين في الاحتفال السنوي باليوم العالمي للإيدز (١ كانون الأول/ديسمبر) في نيويورك، أربع مرات.

٢٧٠- وبالمثل، عزز استخدام مؤتمرات الفيديو متعددة المواقع والمبادلات عن طريق الإنترنت، التي تربط بين طلاب وشركاء من المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، القدرة على تشجيع إجراء حوار جماهيري بشأن الكثير من المسائل الهامة. وقد اجتذبت أحداث خاصة أقيمت على شبكة الإنترنت قبيل انعقاد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وأثناء المرحلة الأولى منه (جنيف، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، عددا كبيرا ومتحمسا من المشاركين من الطلاب في العديد من البلدان. وقد تابع الكثير من المنظمات المهتمة والأفراد المهتمين عن طريق إذاعات حية على شبكة الإنترنت المؤتمر السنوي المشترك بين إدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية، الذي اجتذب عددا قياسيا من الممثلين بلغ ٢ ٠٠٠ ممثل من منظمات المجتمع المدني من ٨٦ بلدا حضروا إلى نيويورك.

٢٧١- ومن الوسائل المبتكرة الأخرى التي استخدمت لتعزيز الفهم العام لعمل المنظمة السماح بتصوير فيلم ''المترجمة الشفوية'' في موقع الأحداث في مقر الأمم المتحدة. وقد اتخذ هذا القرار بعد فكر جهيد ومناقشات كثيرة، واستند في اتخاذه في نهاية المطاف إلى تقييم أن المحصلة النهائية منه ستتمثل في زيادة الوعي بالأمم المتحدة لدى جمهور عريض.

٢٧٢ -وفي محاولة لتركيز الانتباه على مسائل هامة لا تتداولها الأخبار في كثير من الأحيان، بدأت إدارة شؤون الإعلام قائمة تضم ''١٠ أنباء ينبغي أن يسمع العالم المزيد عنها ."وبرزت في هذه القائمة محنة الجنود الأطفال في أوغندا، والأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتطورات التي قد تؤدي إلى توقيع معاهدة جديدة بشأن حقوق المعوقين، والخطر الذي يشكله الإفراط في صيد السمك على معيشة ٢٠٠ مليون نسمة في جميع أنحاء العالم . وقد حصلت هذه المبادرة على استجابة مواتية من مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها التي ساهمت بأفكار في المشروع ونجحت في اجتذاب اهتمام العديد من المؤسسات الإخبارية للأنباء المحددة نفسها وللمسألة الأوسع نطاقا التي تتعلق بالدور الذي تؤديه وسائ ط الإعلام في زيادة الوعي العام.

٢٧٣ -واستخدمت مكتبة داغ همرشولد التكنولوجيا لرفع مستوى نواتجها، ويوصل فهرس شبكة نظام الأمم المتحدة للمعلومات الببليوغرافية UNBISnetالآن بالنص الكامل لجميع الوثائق في نظام الوثائق الرسمية، بجميع اللغات الرسمية الست. وقد قدمت وصلات إضافية في فهرس الكلمات بالنص الكامل للكلمات وفي سجلات التصويت للنصوص الكاملة للقرارات. ومن المتوقع أن ينجز بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ تنقيح

شامل لقاعدة بيانات سجلات التصويت، الذي يجري العمل فيه حاليا.

٢٧٤ -ويتيح التطوير والتحسين المستمر لموقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت لنا تسخير قدرات الإنترنت من أجل إطلاع عدد أكبر من الناس في جميع أنحاء العالم على عمل منظمتنا والقضايا ذات الاهتمام المشترك. وفي عام ٢٠٠٣ ،سجل الموقع ما يزيد عن ١٠٠ ٢ مليون زيارة، مقابل ٦٩٥ ١ مليون زيارة في عام ٢٠٠٢. ويطلع المستخدمون على ما يزيد عن ٠٠٠ ٩٤٠ صفحة في اليوم في المتوسط. وسجلت أيضا زيادات كبيرة في عدد الزيارات في مواقع اللغات المختلفة أثناء عام ٢٠٠٣ :١٢٦ في المائة للعربية، و ٧٩٢ في المائة للصينية، و ٧٧ في المائة للانكليزية، و ١٠٨ في المائة للفرنسية، و ١٧٣ في المائة للروسية، و ١١٥ في المائة للإسبانية. ويعكس حجم هذه الزيادات النمو غير العادي في الاستخدام العام للإنترنت في بلدان مثل الصين، والتدابير الهامة التي اتخذتها الأمانة العامة لتعزيز التعدد اللغوي بإتاحة المزيد من الصفحات بجميع اللغات الرسمية. ومن شأن إدخال محرك بحث جديد يمكن استخدامه للبحث بجميع اللغات الرسمية أن ييسر كثيرا أيضا من تحديد موضع المواد ذات الأهمية.

٢٧٥ -ومن أجل تيسير المضي قدما في تحقيق المساواة بين اللغات الرسمية، تقيم إدارة شؤون الإعلام شراكات مع المؤسسات الأكاديمية التي تقدم ترجمات مجانية. وتم بالفعل توقيع اتفاقات مع جامعة ولاية مينسك اللغوية (بيلاروس)، وجامعة شاوكسنغ (الصين) وجامعة سلامنكا (إسبانيا) بهذا الشأن. وتجري حثيثا مناقشات مع شركاء محتملين بشأن اتخاذ ترتيبات تعزز موقع اللغة العربية.

٢٧٦ -ويجري تنفيذ تدابير خاصة لتحسين إمكانية الحصول على محتويات موقع شبكة الإنترنت للمستخدمين المعوقين. ووضع فريق عامل تابع لمجلس المنشورات مشروع مبادئ توجيهية فنية، وتشجع جميع المكاتب التي تقدم محتويات على التقيد بها إلى أقصى قدر ممكن .٢٧٧ -وما زالت بوابة مركز أنباء الأمم المتحدة على الشبكة، التي تتاح الآن بجميع اللغات الرسمية، تجتذب عددا متزايدا باطراد من الزوار. وتظهر الأخبار التي يودعها هناك موظفو قسم دائرة الأنباء بتواتر متزايد على مواقع مختلف مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها على شبكة الإنترنت، والمنافذ الرئيسية لوسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية وكيانات خارجية أخرى. وهناك ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٥ مشترك الآن من أكثر من ١٠٠ بلد في الخدمة الإخبارية بالبريد الالكتروني التي يقدمها الموقع بالانكليزية والفرنسية. وستتاح هذه الخدمة بجميع اللغات الرسمية قبل نهاية عام ٢٠٠٤.

٢٧٨ -وبالتطرق إلى أنشطة التوعية التقليدية أكثر التي نقوم بها، من المشجع ملاحظة أن عدد الأشخاص الذين يقومون بدورات مزودة بمرشدات قد ارتفع مرة ثانية في الفترة المشمولة بهذا التقرير بعد أن انخفض عدد زوار مقر الأمم المتحدة في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٢٧٩ -وتواصل إذاعة الأمم المتحدة تقديم تقارير إخبارية يومية وأسبوعية وبرامج باللغات الرسمية الست، فضلا عن البرتغالية والكسواحيلية، للمئات من محطات الإذاعة في جميع أنحاء العالم. وتُوزع أيضا برامج أسبوعية بسبع لغات غير رسمية أخرى. ويُقدر عدد مستمعي هذه البرامج مع التحفظ بـ ٢٠٠ مليون نسمة. وتقوم دائرة الإذاعة بالتوسع في المواد التي تقدمها بتقديم برنامج جديد عن أفريقيا وتقديم برنامج تمثيلي للأطفال.

٢٨٠ -ويقدر تليفزيون الأمم المتحدة أن هناك جمهورا يبلغ مليوني شخص يشاهدون برامجه، بما في ذلك مئات الساعات من التغطية التي تُقدم للإذاعات العالمية عن طريق التغذية اليومية التي تغطي اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن والأحداث والمؤتمرات الأخرى. وتشاهد جماهير أعرض من ذي قبل، عن طريق شبكة آخذة في الاتساع من الشراكات مع هيئات إذاعية رئيسية، البرامج التي ينتجها تلفزيون الأمم المتحدة مثل ''وقائع عالمية'' (برنامج حواري أسبوعي)، و ''الأمم المتحدة وهي تعمل'' (سلسلة من الأخبار عن عمل منظومة الأمم المتحدة) و ''استعراض العام'' السنوي، شأنها في ذلك شأن البرامج التي أُنتجت أخيرا وهي: ''الأمم المتحدة تعمل من أجلنا جميعا'' و ''مجلس الأمن: حفظ السلام.''

٢٨١ -وعلى مدى العام الماضي، اشتركت إدارة شؤون الإعلام أيضا في إنتاج سلسلة من إعلانات الخدمة العامة فيما يتصل بالاحتفال بـ ١٣ يوما دوليا. وقد وُزعت هذه الإعلانات، التي أُنتجت بالاشتراك مع شريك خارجي، على ٢٠٠ هيئة تلفزيونية في ٧٠ بلدا، وتلقت تغذية مرتدة إيجابية.

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

٢٨٢ -دخلت الشراكة الناجحة بين صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدو لية ومؤسسة الأمم المتحدة عامها السابع في آذار/مارس ٢٠٠٤. ومنذ إقامة هذه الشراكة في عام ١٩٩٨ وحتى نهاية عام ٢٠٠٣ ،تم تخصيص ما مجموعه ٥٦٣ مليون دولار لتمويل ٢٩٢ مشروعا تمارس نشاطها في ١٢١ بلدا وشمل ذلك ٣٥ كيانا تابعا للأمم المتحدة. وقد بلغ المبلغ التراكمي

للتمويل المشترك من شركاء تمويل آخرين، مثل المانحين متعددي الأطراف والثنائيين، ٤،١٨٧ مليون دولار. وتم تمويل مشاريع في جميع أنحاء العالم في أربعة مجالات برنامجية: صحة الطفل؛ والسكان والمرأة؛ والبيئة؛ والسلام والأمن وحقوق الإنسان.

٢٨٣ -وعلى مر الزمن، تطور تركيز الشراكة بين مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية من البرمجة والتمويل الخالصين لمشاريع منفردة إلى ''رواية قصة "هذه المشاريع وعمل الأمم المتحدة بصورة عامة أيضا. وتؤدي المؤسسة دورا فريدا في الدعوة بفضل قدرتها على زيادة فهم الأمم المتحدة لدى الشركاء المحتملين والجماهير. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تُستخدم المساهمات الخارجة عن الميزانية للمؤسسة بطرق لا يمكن استخدام الأموال الأساسية فيها، مما يتيح إمكانيات للابتكار والإبداع لا يمكن أن توفرها المنظمة بمفردها. وقد أقدم شركاء جدد، من خلال المنح المناظرة التي تقدمها المؤسسة، على تعاون في قضايا الأمم المتحدة في طائفة من المجالات، مثل حماية التنوع البيولوجي، وحفظ مواقع التراث العالمي، ومكافحة الأمراض.

٢٨٤ -واستنادا إلى سلسلة من المبادرات الابتكارية، استضافت المؤسسة وائتلاف الاقتصادات المسؤولة بيئيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية مؤتمر قمة لمؤسسات الاستثمار بشأن الخطر المناخي في تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٣. وقد جمع مؤتمر القمة بين ٢٠٠ من مديري صناديق المعاشات التقاعدية، وأمناء خزائن ولايات بالولايات المتحدة ومسؤولين حكوميين ومدراء تنفيذيين لأعمال تجارية، وممثلي منظمات غير حكومية وموظفين كبار في الأمم المتحدة لاستكشاف الصلة بين الخطر المناخي والمسؤولية الائتمانية. وقد تكلل بتوقيع نداء من أجل العمل يشمل ١٠ نقاط من جانب مشاركين رئيسيين يتولون المسؤولية عن أصول تزيد قيمتها عن تريليون دولار.

٢٨٥ -ونتيجة لنجاح الشراكة بين المؤسسة وصندوق الشراكات الدولية، يعمل الصندوق الآن كدار مقاصة لمعلومات الشراكة وييسر فرص التمويل للأمم المتحدة. ويقدم الصندوق بصورة متزايدة نطاقا كاملا من الخدمات لإقامة شبكات وائتلافات وشراكات رئيسية .والمثل الأخير على هذا شراكة المصرف الخاص التابع لمجموعة سيتي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أدى هذا التعاون إلى توجه عشرات من عملاء المصرف إلى موزامبيق وجنوب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لاستطلاع فرص دعم مشاريع الأمم المتحدة التي زاروها.

٢٨٦ -وكثيرا ما يقدم صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية المشورة للقطاع الخاص والمؤسسات الخاصة بشأن سياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها، فضلا عن مقترحات بشأن الطرق الاستراتيجية التي تدعم بها كيانات خارجية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٣ ،ساهم الصندوق في جعل مركز المؤسسات الأوروبية (وهو منظمة شاملة لما يزيد عن ٥٠٠ مؤسسة) يعتمد هذه الأهداف كإطار لعمله، مع التشديد على دعم مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأقيمت شراكات جديدة مع عدد من المؤسسات والهيئات والشركات، بما في ذلك المصرف الخاص التابع لمجموعة سيتي ومؤسسة مجموعة سيتي، ولجنة تشجيع أعمال الشركات الخيرية، ومجلس المؤسسات، ومركز تطوير التعليم، وأوروبا في العالم، وهيولت - بكار، ومؤسسة هيلتون، ومايكروسوفت، وشبكة المؤسسات الأوروبية للتعاون الابتكاري، وبرايس ووتر هاوس كوبرز، والغرفة التجارية للولايات المتحدة وفودافون.

٢٨٧ -وفي عام ٢٠٠٤ ،تولى الصندوق المسؤولية عن تقديم الدعم لمستشاري الخاص المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، لا سيما فيما يتعلق بأنشطته الرامية إلى تشجيع مشاريع على الصعيد الميداني باستخدام الرياضة كأداة من أجل التنمية.

خدمات المشاريع

٢٨٨ -في جهد متعدد السنوات بدأ في عام ٢٠٠٣ ،شرع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تعزيز حالته المالية وتحسين قدرته التنافسية وتوجيه الأفراد والعمليات والتكنولوجيات من أجل الحصول على أعمال جديدة وتلبية احتياجات العملاء والأسواق بصورة فعالة من حيث التكاليف وتتسم بالكفاءة. وكي يتبوأ المكتب مكانة تتيح له الاستمرار العملي على المدى البعيد، يجب أن تقوم إدارته بمجموعة من الاستثمارات الاستراتيجية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. ويتمثل الهدف من ذلك في إعادة تشكيل المكتب كمنظمة تركز على العملاء تسهم بفعالية في تحقيق الأهداف الإ نمائية للألفية وبرنامج الأمم المتحدة للسلام والتنمية الأوسع نطاقا.

٢٨٩ -ومن حيث الأداء في عام ٢٠٠٣ ،واصل المكتب التقيد بالمبدأ القائم على التمويل الذاتي. ووصل مجموع المشاريع المنجزة لعام ٢٠٠٣ إلى ٦،٤٩٠ مليون دولار، بلغ مجموع إيراداتها ٢،٦٦ مليون دولار ونفقاتها ٨،٤٧ مليون دولار. وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العميل الرئيسي

للمكتب، الذي ظل شريكا له قيمته أيضا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيره من مؤسسات الإقراض بسبب خبرته الفنية المعترف بها في الإشراف على القروض والمصروفات.

المجتمع المدني والشراكات التجارية

٢٩٠ -بعد عام من المشاورات المكثفة على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية، قدم فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني التابع لي تقريره المعنون "نحن الشعوب: المجتمع المدني والأمم المتحدة والحكم العالمي" (S/58/817). وقد استند الفريق في مقترحاته إلى أربعة مبادئ رئيسية، هي أن الأمم المتحدة تحتاج إلى: أن تصبح منظمة أكثر تطلعا للخارج، استجابة لطابع التعددية المتغير؛ وتحتضن تعدد الدوائر وتنشئ شراكات جديدة لمجابهة التحديات العالمية؛ وتربط الأهداف العالمية بالواقع المحلي ؛ وتقبل دورا أوضح في تعزيز الحكم العالمي، ويشدد على الديمقراطية التشاركية وتعميق مساءلة المؤسسات أمام الجماهير العالمية. واستنادا إلى هذه المبادئ، قدم الفريق ما مجموعه ٣٠ اقتراحا في المجالات التالية: الدور التنظيمي للأمم المتحدة – تعزيز العمليات متعددة الدوائر؛ وزيادة الاستثمار في الشراكات؛ والتركيز على الصعيد القطري؛ وتعزيز حوار مجلس الأمن مع المجتمع المدني؛ والاشتراك مع الممثلين البرلمانيين المنتخبين؛ وتبسيط وعدم تسييس اعتماد المجتمع المدني وإمكانية وصوله إلى الأمم المتحدة؛ وتقديم الموارد الإضافية اللازمة؛ وتوفير القيادة العالمية في تعزيز الاشتراك مع المجتمع المدني.

٢٩١- ويمثل تقرير الفريق مساهمة قيمة في عملية إصلاح الأمم المتحدة. ويسرني بصورة خاصة أن الفريق اقترح عددا من الطرق المحددة لزيادة مشاركة ممثلي المجتمع المدني من البلدان النامية، وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني في المجالات الإنسانية والإنمائية، وتشجيع زيادة مشاركة البرلمانيين في أعمال الأمم المتحدة. وكما يقترح الفريق، ستزداد فعالية وأهمية المنظمة إذا وجدنا طرقا لتعزيز مشاركة ومساهمة المجتمع المدني فيها. وأعتزم أن أقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والخمسين، تعليقات ومقترحات أخرى فيما يتعلق بالخطوات العملية التي يمكن أن تتخذ استجابة لتوصيات الفريق.

٢٩٢- وشهد العام الماضي نموا سريعا في "الاتفاق العالمي"، ومبادرة مواطنة الشركات التي بدأتها في تموز/يوليه ٢٠٠٠ لتعزيز المبادئ العالمية في مجالات حقوق الإنسان وظروف العمل والبيئة. ولاحظ تقييم لأثر الاتفاق العالمي أجرته دار الخبرة الاستشارية الدولية ماكينزي وشركاه أن الاتفاق العالمي،

الذي يضم أكثر من ٥٠٠ ١ شركة من ٧٠ بلدا، هو أكبر مبادرة لمواطنة الشركات في العالم. وعلاوة على ذلك خلص التقييم إلى أن للاتفاق العالمي، عموما، أثرا إيجابيا عن طريق تشجيع الشركات على اعتماد أو تعزيز سياسات تتعلق بالمسائل الاجتماعية والبيئية في حين يوطد الشراكات بين الأعمال التجارية والمجموعات العمالية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصالح.

٢٩٣- ومن العلامات الرئيسية عقد مؤتمر قمة قيادات الاتفاق العالمي، الذي انعقد في ٢٤ حزيران/يونيه في مقر الأمم المتحدة. وقد كان أكبر تجمع لكبار المدراء التنفيذيين والمسؤولين الحكوميين ورؤساء العمال ومنظمات المجتمع المدني بشأن موضوع مواطنة الشركات العالمية، حيث حضره ما يقرب من ٥٠٠ من القيادات. ومن أبرز نتائج مؤتمر القمة اعتماد المبدأ العاشر للاتفاق العالمي، الذي يتناول مكافحة الفساد. وبناء على ذلك دخل الاتفاق حلبة المكافحة العالمية للفساد، الذي يشكل بلاء ضحاياه الرئيسيون هم فقراء العالم. وهناك طائفة من النتائج الهامة الأخرى، في مقدمتها: (أ) تعهد ٢٠ شركة مالية رئيسية ببدء إدماج المسائل الاجتماعية والبيئية ومسائل الحكم في تحليل الاستثمارات وصنع القرارات؛ (ب) وإعلان عدد من أسواق الأوراق المالية أنها ستستكشف إمكانية التعاون مع الاتفاق العالمي، ووافق العديد منها على أن يتشاطر بنشاط المعلومات عن الاتفاق وعن مسؤولية الشركات مع الشركات المدرجة لديها؛ (ج) وإعلان إدارة الشؤون الإدارية بالأمانة العامة أن مبادئ الاتفاق العام ستعتمد في المجالات الرئيسية لإدارة المنظمة، مثل المشتريات وإدارة الاستثمارات وإدارة المرافق والموارد البشرية.

٢٩٤- وصدرت عن مؤتمر القمة أيضا نداءات لتحسين المساءلة ونزاهة المبادرة وأعربت القيادات من عدة منظمات في المجتمع المدني عن الاهتمام الشديد بمصداقية الاتفاق العام، وحثت على أن تستكشف المبادرة بمزيد من التفصيل الطرق الكفيلة بترجمة التزامات الشركات بمبادئ الاتفاق العالمي إلى أعمال ملموسة وشفافة. ومن الأهمية الحاسمة حقا عدم المساس بسمعة الأمم المتحدة أو تعريضها للضرر من جراء عدم تركيز على ضمان النوعية. وبناء على ذلك، أعلنت في مؤتمر القمة أن مكتب الاتفاق العالمي سيبدأ عملية لتحسين الإدارة العامة للمبادرة من أجل توفير هذه الضمانات. ومن الواضح أيضا أن وجود أكثر من ٤٠ شبكة قطرية تابعة للاتفاق العالمي أمر يبشر بالكثير. ومن أجل المضي قدما، سيركز مكتب الاتفاق العالمي على المساعدة على جعل هذه الشبكات المحلية دينامية ومستدامة حقا. وستكون بمثابة أصول رئيسية في سعينا من أجل تحقيق رؤية

الاتفاق العالمي المتمثلة في اقتصاد عالمي أكثر استدامة وأوسع شمولا.

الفصل الثامن

خاتمة

٢٩٥- كما يبين هذا التقرير، واصلت الأمم المتحدة الاضطلاع بمجموعة واسعة النطاق من الأنشطة في أوقات صعبة، بما يتمشى مع مبادئ ميثاقها ومقاصده. وتعكس هذه الأنشطة جميع المشاكل والاهتمامات الدولية الرئيسية، وهي تشكل جزءا من الكفاح من أجل قيام عالم يسوده المزيد من العدل. ورغم التحديات والعقبات الكأداء، تساعدنا جهود المنظمة على بناء صرح مستقبل أفضل.

٢٩٦- وقد استرشد واضعو الميثاق بفكرة محورية مفادها أنه لا يمكن قيام سلام دولي دائم إلا على أسس التكافل. وترتكز هذه الفكرة على سيادة القانون والتعددية بوصفهما الأساس الرشيد الوحيد للخطاب المتحضر فيما بين الدول. ويمثل تقاسم المسؤولية صميم إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتُمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد تغير الكثير منذ مؤتمر قمة الألفية، بل وأكثر منذ اعتماد الميثاق. إلا أن قيم التكافل وتقاسم المسؤولية ما زالت تمثل قيما أساسية.

٢٩٧- وسنحتفل في العام القادم بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة. وسيتيح ذلك الفرصة للتفكير من جديد في المشاكل التي يصادفها عالمنا والكيفية التي يمكن بها للمنظمة أن تعالجها. وإني أعقد الأمل على أن تعمل الدول الأعضاء، والأمانة العامة، والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، ومنظمات الأعمال التجارية، فضلا عن الأفراد في جميع أنحاء العالم، معا في الأشهر المقبلة من أجل كفالة أن يكون الاحتفال بهذه الذكرى السنوية على نحو يليق بالأمم المتحدة وبكل ما تمثله.

الجزء الأول
قضايا سياسية وأمنية

الفصل الأول
السلم والأمن الدوليين

وفي عام 2004، واصل المجتمع الدولي تصميمه على تعزيز وحفاظ السلم والأمن الدوليين من خلال اختباره بأعمال الإرهاب الدولي الجديدة، والوضع الأمني غير المستقر في العراق، وتدهور الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وازدياد الصراعات الداخلية العنيفة في أفريقيا وهايتي، والقضايا المتعلقة بفعالية استجابة المنظمة لتلك الحالات وغيرها. وفي آب / أغسطس، أكدت الجمعية العامة من جديد الدور المركزي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي، وفي كانون الأول / ديسمبر، قدم الأمين العام إلى الجمعية تقريرا بعنوان "عالم أكثر أمانا: مسؤوليتنا المشتركة" من جانب فريق رفيع المستوى معني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي عينه في عام 2003 لتقييم أداء الأمم المتحدة في التصدي للتهديدات والتحديات التي تواجه الأمن الدولي، وتقديم توصيات لتعزيز عمل المنظمة. وقدم الفريق رؤية الأمم متحدة في القرن الحادي والعشرين وقدم توصيات بشأن التغيير في كل من أجهزتها الرئيسية، بما في ذلك مجلس الأمن، واقترح إنشاء هيئة حكومية دولية جديدة، وهي هيئة بناء السلام. كما أن الجمعية العامة تشير إلى أن عام 2005 سيشكل الذكرى السنوية الستين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، في الفترة من 8 إلى 9 أيار / مايو كوقت لإحياء الذكرى والمصالحة ويتعين مراعاته سنويا، وقررت عقد اجتماع رسمي في مايو 2005 لإحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب.

وظلت النتائج المدمرة للإرهاب الدولي مستمرة في عام 2004، مع وقوع حوادث شرسة على وجه الخصوص في إسبانيا والاتحاد الروسي. وقد شدد مجلس الأمن على تلك الحوادث الفظيعة، وحث على تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ولمواجهة التهديد المستمر الذي يشكله الإرهاب الدولي، أنشأ المجلس فريقا عاملا لتقديم توصيات بشأن التدابير التي يمكن أن يتخذها بشأن الأفراد والجماعات والكيانات الضالعة في الأنشطةال إرهابية أو المرتبطة بها، بما في ذلك اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمحاكمتهم والاستيلاء على أصولها. ودعت إلى إنشاء صندوق دولي لتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية وأسرهم. واتخذ المجلس أيضا تدابير لتنشيط وتعزيز لجنة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك إنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وتعيين مدير تنفيذي لها.

ونظر المجلس في سبل تحسين نوعية استجابة الأمم المتحدة في الأزمات المعقدة. كما درست أنشطة المنظمة في مجال منع الصراعات، بما في ذلك دور الماس في تأجيج الصراع والتقدم المحرز في تنفيذ عملية كيمبرلي من أجل التصديق على الماس الخام ودور الأعمال في منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع، اجتمع المجلس على المستوى الأدنى لدراسة الجوانب المدنية لإدارة الصراع وبناء السلام. ونظر أيضا في دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ودور الأمم المتحدة في المصالحة الوطنية بعد انتهاء الصراع، وسيادة القانون والعدالة الانتقالية في حالات النزاع وما بعد النزاع، والتعاون مع الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي للمنظمات لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في عمليات تحقيق الاستقرار.

وقد حافظت المنظمة على وجود 14 بعثة سياسية وبناء سلام خلال عام 2004. وقد شكلت الزيادة الكبيرة في الطلب على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عام 2004، مع إنشاء عمليات جديدة ومعقدة في بوروندي وكوت ديفوار وهايتي، مما يشكل تحديا خطيرا لقدرة المنظمة على التخطيط الفعال، ونشرها في الوقت المناسب، وإدارتها، وتوفير الدعم المستمر لهذه العمليات. وفي أيار / مايو، درس المجلس تلك التحديات أثناء نظره في التوجهات الاستراتيجية والاتجاهات المتعلقة بعمليات حفظ السلام. ونظر المجلس أيضا في توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي اجتمعت في آذار / مارس – نيسان / أبريل لمناقشة الاستراتيجيات الشاملة لعمليات حفظ السلام المعقدة، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام، وحفظ السلام الأفريقي، والمشاورات مع القوات والبلدان

المساهمة بقضايا الأمن والسلامة في ضوء تفجير مقر الأمم المتحدة في العراق عام 2003، ومساهمة الترتيبات الإقليمية لإدارة بعثات الأمم المتحدة لصنع السلام، وتعميم مراعاة منظور اختلاف الجنس في عمليات حفظ السلام. وفي نهاية عام 2004، كان هناك 701 64 عسكري ومدني يعملون تحت قيادة الأمم المتحدة في 16 بعثة لحفظ السلام، مقابل 815 45 في نهاية عام 2003.

وقد تأثر الوضع المالي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تأثرا كبيرا بالتوسع السريع في أنشطة حفظ السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت النفقات إلى 933.8 2 مليون دولار، مقارنة بالرقم النهائي البالغ 499.8 2 مليون دولار للسنة السابقة. وزادت الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى 1،5 بليون دولار، مقابل 1،1 بليون دولار في السنة السابقة. ونظرت الجمعية العامة في عدة جوانب من تمويل حفظ السلام، بما في ذلك حساب دعم عمليات حفظ السلام، والتصرف في أصول البعثات المغلقة، وصندوق احتياطي حفظ السلام، والخبرة المكتسبة بإنشاء مراكز إقليمية لمراجعي الحسابات والمحققين من أجل الإشراف المالي على عمليات حفظ السلام وقضايا السداد. ونظرت اللجنة أيضا في إدارة أصول بعثات حفظ السلام، بما في ذلك تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات والمخزون الاحتياطي الاستراتيجي، وتحليل إنشاء مركز عالمي للمشتريات لجميع بعثات حفظ السلام، ومسألة السلامة الجوية في شراء الطائرات، والسياسات والإجراءات المتعلقة بتعيين موظفي حفظ السلام.

الفصل الثاني

افريقيا

في عام 2004، بقيت أفريقيا من الشواغل ذات الأولوية بالنسبة للأمم المتحدة، التي تميزت جهودها الرامية إلى إعادة مناطق الصراع، ولا سيما منطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا، إلى تحقيق حالة السلام والاستقرار مع حدوث التقدم والانتكاس. وفي حين أن بلدان مثل سيراليون وليبريا، قامت بتشجيع الأمم المتحدة ومساعدتها، فقد واجهت بعض العقبات التي حالت دون إحراز تقدم في السعي إلى تحقيق السلام، وظلت بلدان أخرى، بما فيها كوت ديفوار وإثيوبيا وإريتريا والصحراء الغربية، في صراع مع احتمالات فورية ضئيلة لإيجاد حلول متفق عليها بصورة متبادلة. وعانت المنطقة من انتكاسة أخرى مع التصعيد السريع لحالة الصراع في منطقة دارفور بغرب السودان، مما يعرضها لمزيد من زعزعة استقرار القارة. وإذ أعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الاستقرار في أفريقيا في المستقبل، فقد أوفد بعثات إلى منطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا خلال العام لحث القادة والأطراف في الصراعات على اتخاذ قرارات تؤدي إلى تسويات عن طريق التفاوض. وعقد المجلس إحدى دوراته في نيروبي، كينيا، لإبداء قلقه البالغ إزاء المشاكل التي تواجه القارة. وقد تناول المجلس العديد من هذه المشاكل، بما في ذلك أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، وتعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام.

وفي الوقت الذي بقيت فيه بلدان منطقة البحيرات الكبرى تشهد صراعات، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، عقد المؤتمر الدولي الأول المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تشرين الثاني / نوفمبر تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ودعا المؤتمر إلى اتخاذ تدابير لمعالجة القضايا ذات الأولوية المتمثلة في السلام والأمن والحكم والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والمسائل الاجتماعية والإنسانية. وفي تشرين الثاني / نوفمبر أيضا، أوفد المجلس بعثة إلى المنطقة أفادت بأن كلا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي كانا في نقطة تحول حاسمة في عملياتهما السلمية حيث واجهتا الجوانب المتبقية من عملية الانتقال المتفق عليها قبل الشروع في إجراء انتخابات يمكن أن تؤدي إلى سلام واستقرار دائمين.

تدهور الوضع العسكرى فى الجزء الشرقى من جمهورية الكونغو الديمقراطية فى منتصف العام، بعد شهور من التقدم البطيء فى دفع عمل الحكومة الانتقالية التى تم تأسيسها بموجب اتفاق سلام عام 2002. وفي وقت لاحق، أنشأت الحكومة الانتقالية قيادة عسكرية متكاملة وبدأت المؤسسات السياسية الرئيسية في العمل. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن المشاكل المتبقية، بما في ذلك بطء وتيرة اعتماد التشريعات، والحاجة إلى إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد، وزيادة إدماج القوات المعارضة السابقة، والتحضير للانتخابات، تبدو مستعصية على الحل. اندلع العنف فى شرقى البلاد بتهمة تورط جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعملت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على وقف القتال وترتيب عملية نزع سلاح القوات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها. وفي تشرين الأول / أكتوبر، زاد المجلس حجم البعثة ووسع ولايتها، مما منحها سلطة استخدام جميع الوسائل اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك حماية المدنيين والمسؤولين.

وفي بوروندي، كانت العملية الانتقالية جارية على قدم وساق، حيث اتخذت خطوات إيجابية لتنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة لعام 2000، على الرغم من رفض حركة مسلحة رئيسية واحدة للانضمام إلى العملية. وفي أيار / مايو، أنشأ المجلس عملية الأمم المتحدة في بوروندي التي تولت مهمة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وتتمثل مهامها الرئيسية في رصد اتفاقات وقف إطلاق النار، وتعزيز الثقة بين القوات، والمساعدة في إيصال المساعدات الإنسانية، والمساهمة في العملية الانتخابية وحماية المدنيين.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، دعم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى جهود الحكومة لتحقيق المصالحة والإعمار في أعقاب سنوات من الاضطرابات. وأحرزت الحكومة تقدما في الإعداد للانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2005، باعتماد جدول زمني للانتخابات وصياغة دستور وقوانين انتخابية. واعتمد الشعب الدستور في استفتاء في كانون الأول / ديسمبر.

وقد تميزت منطقة غرب أفريقيا بتقدم بدرجات متفاوتة في معالجة الصراعات. وقد سعى الأمين العام، عن طريق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى إيجاد حلول لمكافحة المشاكل الإقليمية العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، طلب من ممثله الخاص لغرب أفريقيا تنسيق

الأنشطة مع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. ودعا المجلس إلى اتباع نهج شامل ومركب لإيجاد حلول للصراعات في غرب أفريقيا، وقدم توصيات لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع وتعزيز السلام والأمن والحكم الرشيد على نحو مستدام.

وفي كوت ديفوار، أدت الخلافات القائمة بين الأحزاب السياسية بشأن تفويض السلطات في حكومة المصالحة الوطنية ورفض الفصائل المسلحة إلى إلقاء الأسلحة إلى زيادة تنفيذ اتفاق لينـاس – ماركوسي لعام 2003. وواصلت ثلاث جماعات متمردة رئيسية السيطرة على النصف الشمالي من البلاد. وفي شباط / فبراير، أنشأ المجلس بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي أنشأت منطقة ثقة بين الجنوب والشمال الذي يسيطر عليه المتمردون. وبعد أشهر من الجمود السياسي والاشتباكات العنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين، وقع الطرفان اتفاق "أكرا الثالث" بشأن إعادة تنشيط عملية السلام. ومع ذلك، لم يحرز تقدم يذكر، كما اندلعت أعمال قتالية أخرى في تشرين الثاني / نوفمبر عندما هاجمت القوات الحكومية مواقع المتمردين في الشمال. وقد بذلت جهود الوساطة، بقيادة الرئيس ثابو مبيكي من جنوب أفريقيا، لمساعدة الطرفين على التوصل إلى اتفاق.

وفي ليبريا، نجحت الحكومة الانتقالية الوطنية في استعادة سلطة الدولة على البلد بأكمله، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. واكتملت عملية نزع السلاح وحل الجماعات المسلحة في اكتوبر الماضي. غير أن عملية السلام ظلت هشة كما يتضح من اندلاع العنف في أواخر تشرين الأول / أكتوبر.

كما قطعت سيراليون خطوات كبيرة في توطيد الاستقرار، بعد أن استوفت تقريبا جميع أحكام اتفاق عام 2000 لوقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية. وأدى ذلك التقدم إلى تخفيض عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من 500 11 جندي إلى 000 5 جندي بحلول نهاية العام. وأغلق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين في 31 آذار / مارس بعد أربع سنوات. وأنجزت لجنة الحقيقة والمصالحة محاكمات المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية خلال السنوات العشر من الحرب الأهلية، وأصدرت تقريرها النهائي للعامة.

وقد تم احراز تقدم أيضا في حالة غينيا – بيساو، حيث أنهم امتثلوا لأحكام الميثاق الانتقالي السياسي لعام 2003 بإجراء انتخابات تشريعية تؤدي إلى تشكيل حكومة جديدة في أيار / مايو. وتجري الاستعدادات لإجراء انتخابات رئاسية. وقد توقف هذا التقدم مؤقتا في تشرين الأول / أكتوبر من قبل الجيش العسكري، ولكن الاستقرار عاد عندما دفعت الحكومة متأخرات مرتبات القوات المسلحة والخدمات المدنية. وواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو دعم عملية السلام.

واتخذت الكاميرون ونيجيريا، من خلال اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا، خطوات لحل مشاكلهما الحدودية، عقب صدور حكم محكمة العدل الدولية لعام 2002 بشأن الحدود البرية والبحرية. وبدأ العمل على تعيين الحدود.

وقد لفتت الحالة في السودان الاهتمام الدولي عندما اندلع ما يبدو أنه صراع عنف عرقي في منطقة دارفور بغرب السودان، مما أدى إلى تعقيد الحرب الأهلية التي طال أمدها وإلى خلق حالة إنسانية خطيرة. وكانت عملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وبمساعدة الاتحاد الأفريقي موجهة لمساعدة الأطراف على تنفيذ بروتوكول ماشاكوس لعام 2002 الذي يتناول قضايا حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان ووضع الدولة والدين، والاتفاق الإطاري لعام 2003 بشأن الترتيبات الأمنية الذي وقعته الحكومة والجماعة المتمردة الرئيسية والحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي 26 أيار / مايو 2004، اتفق الطرفان على آلية لتقاسم السلطة في إطار حكومة الوحدة الوطنية وإدارة بعض مناطق الصراع. وفي الوقت نفسه، شنت الميليشيات المتمردة، المعروفة باسم الجنجويد، هجمات على المدنيين في القرى والمستوطنات في منطقة دارفور. وبحلول منتصف عام 2004، كان أكثر من مليون شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة، كما فر حوالي 000 200 لاجئ إلى تشاد. ورد الأمين العام للأمم المتحدة على الوضع

باقتراح إرسال فريق متقدم إلى هناك للتحضير للرصد الدولي للاتفاق الأمني لعام 2003. ووقعت الأمم المتحدة والسودان في 5 آب / أغسطس خطة عمل بشأن دارفور، تعهد السودان بموجبها بإعادة الأمن إلى دارفور، وتمكين إيصال المعونة والمساعدة في العودة الطوعية للمشردين. غير أن مجلس الأمن قال في 18 أيلول / سبتمبر إن الحكومة لم تف بالتزاماتها بتحسين أمن السكان المدنيين في دارفور. وأيد المجلس خطط الاتحاد الأفريقي لتعزيز بعثة الرصد التابعة له في دارفور، وحث الحكومة والجماعات المتمردة على التوصل إلى حل سياسي. وفي نهاية السنة، أكمل الطرفان عملية التنفيذ الكامل لإطار السلام، حيث اتفقت الحكومة والحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان على سلسلة من الوثائق التي ينبغي إدراجها في اتفاق سلام شامل سيتم توقيعه في عام 2005. بالنسبة للوضع في دارفور فإنه لا يزال يشكل مصدر قلق. وقد أنشأ الأمين العام، بناء على طلب المجلس، لجنة التحقيق الدولية في دارفور للتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وقد تم أحراز تقدم بطيء ولكنه منتظم في عملية المصالحة الوطنية في الصومال التي بدأت في عام 2002 في مؤتمر إلدوريت (كينيا) برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي كانون الثاني / يناير 2004، وقع الزعماء الصوماليون إعلانا بشأن الاتفاق على مسائل ذات علاقة بالحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال، الذي عقد في كينيا على فترات متقطعة على مدى سنتين، وحضره ممثلون عديدون للفصائل والعشائر الصومالية، مع استثناء ملحوظ في صوماليلاند، اتفق المشاركون على تشكيل البرلمان الاتحادي الانتقالي. وفي أواخر عام 2004، انتخبت هذه الهيئة رئيسها ورئيسها الانتقالي، وبذلك أنشأت أول مؤسسات حكومية وطنية منذ تفكك الحكومة المركزية في البلد تحت ضغوط الحرب الأهلية قبل 14 عاما. وعقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بصفتها منظما للمؤتمر، اجتماعات اللجنة الوزارية التي توصلت إلى اتفاق بشأن مختلف جوانب الحكومة الاتحادية الانتقالية المزمعة، وأوفد الاتحاد الأفريقي بعثة استطلاعية للإعداد لنشر مراقبين عسكريين إلى الصومال. وظل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مشاركا في عملية السلام والجهود الإنسانية وواصل العمل من نيروبي. وقد أفاد فريق الرصد الذي أنشأه الأمين العام للتحقيق في انتهاكات حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال في آب / أغسطس أن الأسلحة لا تزال تتدفق إلى الصومال من داخل وخارج الصومال، بما يتنافى مع الحظر.

ولم يتحقق سوى تقدم ضئيل في النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، التي حافظت على وجودها على طول المنطقة الحدودية، رصد تنفيذ اتفاقات السلام التي أبرمتها الجزائر في عام 2000 بين البلدين. وعلى الرغم من أن لجنة الحدود اتخذت قرارا بشأن تعيين الحدود في عام 2002، واصل المبعوث الخاص للأمين العام التفاوض مع كلا الجانبين، فإن عملية ترسيم الحدود ما زالت متوقفة طوال عام 2004. وفي تشرين الثاني / نوفمبر، اقترحت إثيوبيا خطة لحل المشكلة من خلال الوسائل السلمية، بما في ذلك اقتراح أن ينفذ الجانبان قرار لجنة الحدود، وقد ورفضت إريتريا الخطة.

كما بقيت مسألة مستقبل الصحراء الغربية دون حل بسبب عدم التوصل إلى حل توفيقي بين طرفي النزاع، وهما المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)، على الرغم من اتفاق عام 1990 على إجراء استفتاء للشعب للبت بين الاستقلال أو دمج الإقليم مع المغرب. ومن شأن خطة السلام الأخيرة، التي وضعها المبعوث الشخصي للأمين العام في عام 2003، أن تقسم المسؤوليات الحكومية والإدارية بين الطرفين قبل الانتهاء من نتائج الاستفتاء. وقد قبلت جبهة البوليساريو في نهاية المطاف تلك الخطة، ولكن المغرب لا يزال يرفضها. وبحلول نهاية العام، قال الأمين العام إن اتفاقا يبدو أبعد مما كان عليه قبل عام، كما أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدما في التغلب على المأزق. وواصلت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقف إطلاق النار.

وفي كانون الأول / ديسمبر 2003، أعلنت الجماهيرية العربية الليبية قرارها بالتخلي عن برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ورحبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في 10 آذار / مارس، بالقرار الطوعي وطلب ليبيا أن تكفل الوكالة التحقق من أن جميع أنشطتها النووية ستخضع للضمانات ولأغراض سلمية حصرا. وفي نيسان / أبريل، رحب مجلس الأمن أيضا بالقرار وشجع ليبيا على ضمان انهاء جميع برامجها الخاصة بأسلحة الدمار الشامل.

الفصل الثالث

الأمريكتان

إبان عام 2006، واصلت الأمم المتحدة التقدم في أُسس السلام الدائم وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وسيادة القانون في الأمريكتين.

وفي غواتيمالا، أسفرت الانتخابات السلمية في كانون الأول / ديسمبر 2003 والتسليم المنتظم للسلطة في كانون الثاني / يناير 2004 عن الشعور بالإغاثة والتفاؤل المتجدد. وواصلت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا الوفاء بولايتها المتمثلة في التحقق من الامتثال لاتفاقات السلام الموقعة في عام 1996 بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغوانتيمالي. وواصلت البعثة، تحسبا لإنهاء ولايتها في نهاية السنة، وتخفيض عملياتها تدريجيا لمدة سنتين، واضطلعت باستراتيجية انتقالية ترمي إلى بناء القدرة الوطنية على تعزيز أهداف اتفاقات السلام. وقد كان الإغلاق الرسمي للبعثة في تشرين الثاني / نوفمبر.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها مجموعة الكاريبي في كانون الثاني / يناير لإنهاء الاستقطاب وبناء توافق الآراء في هايتي، تصاعدت الأزمة السياسية والأمنية في ذلك البلد إلى العنف في شباط / فبراير. استقال الرئيس جان برتراند اريستيد وطلب الرئيس الدستوري بونيفاس الكسندر المساعدة من الامم المتحدة لاعادة السلام والاستقرار ومن ثم السماح للقوات الدولية بدخول هايتي. وقد تم نشر القوة المؤقتة متعددة الجنسيات على الفور وتم اختيار حكومة مؤقتة. وقد أدت الفيضانات التي وقعت في أيار / مايو وإعصار جين إلى تفاقم الحالة، ووجهت نداءات إلى المانحين. وبالنظر إلى الحالة الأمنية غير المستقرة والمعقدة، أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي تولت عمليات من القوة المتعددة الجنسيات في حزيران / يونيو. وفي كانون الأول / ديسمبر، وردا على عدد من عمليات الاختطاف في العاصمة، والتحذير من احتمال زيادة العنف، قامت البعثة بعملية دورية مكثفة أسفرت عن بيئة سلمية وآمنة بحلول نهاية العام.

وفي التطورات الأخرى في المنطقة، أنشئت منطقة السلام الأنديزية في الاجتماع الخامس عشر للمجلس الرئاسي للأنديز في إكوادور. ونددت كوبا بالقيود الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة على زيارات لكوبا من قبل الاقارب وتحويلات الاسر للكوبيين والسفر السياحي. ودعت الجمعية العامة الدول مرة أخرى إلى الامتناع عن سن قوانين وتدابير من قبل الحصار المستمر المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة. واتخذت أيضا قرارات بشأن تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية.

وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الحالة في أمريكا الوسطى في عام 2005 وقررت أن تقدم هذا التقرير كل سنتين.

وفي 23 كانون الأول / ديسمبر، قررت الجمعية العامة، في القرار 552/59، أن تنظر في البند المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية" في دورتها التاسعة والخمسين المستأنفة في عام (2005).

الفصل الرابع

آسيا والمحيط الهادئ

في عام 2004، استمرت التحديات الأمنية في آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما في أفغانستان والعراق، على اختبار تصميم المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في تلك المنطقة، وإعادته إلى الحكم الديمقراطي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

في أفغانستان، حيث لا تزال مؤسسات الأمن والعدالة وتوفير الخدمات الأساسية ضعيفة وتعتمد على المجتمع الدولي، أحرز تقدم كبير صوب تنفيذ المعايير الواردة في اتفاق بون [يون 2001، ص. 263] التي تحكم انتقال أفغانستان إلى السلام والديمقراطية. وبدعم من الأمم المتحدة، تم تقديمه من خلال بعثة الأمم المتحدة المساعدة إلى أفغانستان، برئاسة الممثل الخاص للأمين العام، الأخضر الإبراهيمي، اللويا جيرغا (المجلس الكبير) الدستوري، واعتمد في كانون الثاني / يناير دستور لأفغانستان، لإعادة الطريق إلى إرساء سيادة القانون وإجراء انتخابات ديمقراطية. وقد سمحت هذه الانتخابات التى جرت بدون حوادث امنية كبيرة للرئيس حامد قرضاى وحكومة جديدة بتولي مهام منصبه فى ديسمبر والبدء فى التخطيط للانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات فى عام 2005.

وقد أعيد تأكيد التزام المجتمع الدولي بأفغانستان المستقرة والسلمية في مؤتمر عقد في برلين بألمانيا في 31 آذار / مارس. وتعهد المندوبون، من بين أمور أخرى، بتقديم 8.2 مليار دولار لبرنامج إعادة الإعمار يقوده الأفغان واعتمدوا إعلان برلين الذي أعرب عن تصميم الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي على مواصلة مهام إعادة بناء وإصلاح الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. واعتمد المؤتمر أيضا إعلان برلين بشأن مكافحة المخدرات، الذي دعا إلى التعاون الإقليمي في مكافحة زراعة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. وفي آذار / مارس، مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتقديم الدعم لتنفيذ اتفاق بون لفترة إضافية مدتها سنة واحدة.

القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وهي قوة متعددة الجنسيات أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن 1386 (2001) [يون 2001، ص. 267]، تقديم المساعدة إلى الحكومة الأفغانية في الحفاظ على الأمن في كابول والمناطق المحيطة بها. وقد وسع نطاق دوره الداعم من خلال نشر فرق إعادة الإعمار في المقاطعات في أجزاء أخرى من البلد. وواصلت منظمة شمال الاطلنطى / الناتو / القيام بدورها كقيادة للقوة خلال عام 2004.

وفي كانون الثاني / يناير، صقل المجلس كذلك تدابير الجزاءات المفروضة على أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة وحركة الطالبان وشركائهم. كما عززت ولاية لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وأنشأت لفترة 18 شهرا فريقا للدعم التحليلي ورصد الجزاءات لتقديم تقرير عن تنفيذ الدول للتدابير، والتوصية باتخاذ مزيد من الإجراءات لكي تنظر فيها لجنة المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، حسنت اللجنة القائمة الموحدة للجنة، التي لا تزال أداة حاسمة لتنفيذ جميع تدابير الجزاءات.

واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز / يوليه القرار 37/2004 بشأن تقديم الدعم لحكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى القضاء على الأفيون غير المشروع وتعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة (انظر الصفحة 1244). وبموجب القرار 161/59، دعت الجمعية العامة أيضا المجتمع الدولي في كانون الأول / ديسمبر إلى دعم الحكومة الأفغانية في جهودها الرامية إلى القضاء على إنتاج الأفيون (انظر الصفحة 1244). واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تموز / يوليه، القرار 10/2004 بشأن حالة النساء والفتيات في أفغانستان (انظر الصفحة 1163).

وفي العراق، تمثل التحديات التي تواجه السلم والأمن أولوية رئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة. وعلى الرغم من القيود الأمنية الهائلة، واصلت الأمم المتحدة تشجيع عملية انتقال سياسي شاملة تشاركية وشفافة وعملية إعادة الإعمار والتنمية والمساعدة الإنسانية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والإصلاح القضائي والقانوني.

وفي 28 حزيران / يونيه، سلمت سلطة التحالف المؤقتة، التي أنشأتها قوات الاحتلال في عام 2003 لتوفير الإدارة المؤقتة للعراق، والسلطة على كامل الإقليم إلى الحكومة العراقية المؤقتة، التي أنشئت رسميا في نفس اليوم. ونتيجة لذلك، لم يعد مجلس الحكم العراقي قائما.

وقام المستشار الخاص للأمين العام، الأخضر الإبراهيمي (الجزائر)، بناء على طلب مجلس محافظي العراق واتفاق السلام الشامل، بثلاث بعثات إلى العراق في الفترة بين شباط / فبراير وحزيران / يونيه 2004. وخلال تلك الزيارات التي شملت أيضا فريقا من المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة ساعد العراقيين على التفاوض بشأن طريقة مناسبة وجدول زمني مناسب لإجراء الانتخابات ويسرت عملية تشاورية أسفرت عن اتفاق بشأن هيكل وتشكيل حكومة مؤقتة مستقلة ذات سيادة. ساعد خبراء الانتخابات في الأمم المتحدة في إنشاء لجنة انتخابية عراقية مستقلة وأسهموا بخبرة فنية لإعداد الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في كانون الثاني / يناير 2005.

وفي آذار / مارس، وافق مجلس الحكم العراقي على القانون الإداري الانتقالي الذي كان بمثابة الأساس القانوني للحكومة المؤقتة إلى حين التصديق على دستور دائم.

وفي 8 حزيران / يونيه، اتخذ مجلس الأمن القرار 1546 (2004) الذي أيد بموجبه الجدول الزمني المقترح للانتقال السياسي في العراق، بما في ذلك تشكيل حكومة مؤقتة ذات سيادة في العراق بحلول 30 حزيران / يونيو 2004، وعقد مؤتمر وطني. وأيد في موعد لا يتجاوز 31 كانون الثاني / يناير 2005 إجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة لجمعية وطنية انتقالية تكون مسؤولة عن جملة أمور منها تشكيل حكومة انتقالية وصياغة دستور دائم يؤدي إلى حكومة منتخبة دستوريا بحلول 31 كانون الأول / ديسمبر 2005 وقد أعطى القرار للأمم المتحدة ولاية قوية ومحددة بوضوح وأحاط علما بعزم إنشاء كيان متميز تحت قيادة موحدة للقوة متعددة الجنسيات لتوفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق. وعلاوة على ذلك، أعاد القرار تأكيد الإذن للقوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة أنشئت بموجب القرار 1511 (2003)، وقرر أن يكون للقوة سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للإسهام في صون الأمن والاستقرار في العراق.

وفي آب / أغسطس، ساعدت الأمم المتحدة على عقد مؤتمر وطني انتخب فيه المجلس الوطني المؤقت.

وفي الوقت نفسه، استمرت البيئة الأمنية وشن الهجمات في التدهور طوال عام 2004، ، بما في ذلك الأعمالال إرهابية، ضد المدنيين العراقيين وممثلي الدول وأعضاء القوة متعددة الجنسيات. وفي تشرين الثاني / نوفمبر، أعلنت الحكومة العراقية المؤقتة حالة طوارئ مدتها 60 يوما في جميع أنحاء البلاد، باستثناء المحافظات الشمالية الثلاث. وبسبب انعدام الأمن، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي أنشئت في عام 2003، بأنشطتها من خارج البلاد، وتحديدا في قبرص والأردن والكويت. وقد بذلت جهود دولية وإقليمية لتعزيز المزيد من الاستقرار في العراق، بما في ذلك اجتماع وزاري عقد في شرم الشيخ في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر، حضره الأمين العام.

وقد قامت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (انموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقييم المواد الموجودة في المجال العام حول القضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل المزعومة للعراق. كما قاموا بالتحقيق في اكتشاف الأصناف ذات الصلة بولاياتهم التي تم تصديرها من العراق كخردة معدنية.

وفي نيسان / أبريل، عين الأمين العام لجنة تحقيق مستقلة رفيعة المستوى برئاسة بول أ. فولكر (الولايات المتحدة) للتحقيق في ادعاءات عدم التصرف في إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء وإدارته. وقدمت اللجنة تقريرا عن الحالة وورقة إحاطة.

وأحرز تقدم في تحديد هوية رفات الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين من العراق وإعادتهم، وبشأن إعادة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق خلال غزو الكويت واحتلاله للكويت عام 1990.

وفي عام 2004، واصلت تيمور – ليشتي إنشاء وتعزيز مؤسساتها الوطنية بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ووكالات الأمم المتحدة. وبما أن الحالة الأمنية بقيت مستقرة طوال العام، ولمساعدة تيمور – ليشتي على تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، مدد مجلس الأمن في أيار / مايو ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة ستة أشهر بعد 20 أيار / مايو 2004، ولكنه خفض حجم ونقح مهامه لمراعاة الظروف المتغيرة على أرض الواقع. وفي تشرين الثاني / نوفمبر، مدد المجلس ولاية البعثة لفترة نهائية لغاية 20 أيار / مايو 2005. وتولت حكومة تيمور – ليشتي المسؤولية الكاملة عن صون الأمن والاستقرار داخل البلد، على الرغم من أن البعثة بقيت مستعدة للمساعدة في ظروف استثنائية. وواصلت البعثة تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات إلى الإدارة العامة وإنفاذ القوانين والجهاز القضائي. وفي تشرين الأول / أكتوبر، قدمت بعثة تقييم تقني تابعة للأمم المتحدة توصيات تتعلق بمهام البعثة وتكوينها.

وفي تطورات أخرى، أجريت الانتخابات المحلية، وهي أول انتخابات تجريها السلطات التيمورية في كانون الأول / ديسمبر. واستمرت العلاقات بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا في التحسن، على الرغم من أن البلدين لم يتوصلا إلى اتفاق نهائي بشأن ترسيم حدودهما البرية. واستمرت المفاوضات الحدودية البحرية بين تيمور – ليشتي واستراليا، على الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى 310 أسئلة سياسية وأمنية نهائية بشأن استغلال موارد النفط والغاز الطبيعي في المنطقة.

وبعد فترة طويلة من الجمود، استؤنفت العمليات السياسية والمؤسسية في كمبوديا في عام 2004. وفي تشرين الثاني / نوفمبر، صدقت كمبوديا على الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والحكومة الكمبودية بشأن محاكمة الجرائم المرتكبة خلال فترة كمبوتشيا الديمقراطية. وسيبدأ نفاذ الاتفاق بمجرد أن تكون الأمم المتحدة مقتنعة بوجود تمويل كاف لدعم عمليات الدوائر الاستثنائية وملاك موظفيها لفترة طويلة من الزمن.

وفي عام 2004، تقدمت عملية السلام في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، ببطء ولكن باطراد. وقد أشرفت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بونغينفيل على تدمير أطراف بوغانفيل لأكثر من 90 في المائة من الأسلحة. وأنجزت أحزاب بونغينفيل مع حكومة بابوا غينيا الجديدة دستورا. ومن شأن اعتماده أن يمهد الطريق للانتخابات المقرر إجراؤها في أوائل عام 2005 لحكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي. وتم تمديد ولاية البعثة لفترة أخيرة حتى 30 حزيران / يونيه 2005.

ومن بين الشواغل الأخرى في المنطقة التي وجهت انتباه الأمم المتحدة إلى العلاقات بين الهند وباكستان؛ التطورات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ الحالة في ميانمار؛ قضية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي؛ والتعاون مع منتدى جزر المحيط الهادئ. ومددت أنشطة مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان لمدة عام آخر، إلى أن يتم ذلك
1 حزيران / يونيه 2005، من أجل مواصلة دعم طاجيكستان في جهودها الرامية إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

الفصل الخامس

أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط

وفي عام 2004، شهد التقدم المحرز صوب استعادة السلام والاستقرار وتسوية العديد من المنازعات التي طال أمدها في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط نكسات خطيرة، حيث أن خطر العنف المتجدد قد يؤدي إلى تعطيل عملية الاستقرار والتطبيع في مقاطعة كوسوفو والجبل الأسود في كوسوفو، أدت إلى توقف عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا، في حين أن الجهود الرامية إلى إعادة توحيد قبرص في اتحاد ثنائي الطائفتين، انتهى إلى طريق مسدود لا توجد فيه آفاق فورية للمضي قدما. ولم يحرز أي تقدم يذكر في البوسنة والهرسك إلا فيما يتعلق بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى استعادة الاستقرار.

واتخذت البوسنة والهرسك خطوات نحو استعادة الحياة الطبيعية لمؤسساتها وتعزيز المزيد من التكامل الأوروبي – الأطلسي باعتماد التشريعات اللازمة وإنشاء مؤسسات جديدة على مستوى الدولة، وإن كان استمرار عدم التعاون، ولا سيما من جانب الجمهورية المكونة لها، جمهورية صربسكا، بالنسبة ليوغوسلافيا السابقة، إلى حرمان البلد من العضوية في برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وبسبب الوضع الامنى الايجابى فى البلاد، اعلن الناتو فى يونيو الماضى انهاء قوة تثبيت الاستقرار متعددة الجنسيات هناك فى ديسمبر. واشار الاتحاد الاوربى الى اعتزامه سد الثغرة الناتجة عن طريق تشكيل قوة تابعة للاتحاد الاوربى خلفا لقوة الناتو التى أذن بها مجلس الامن فى ديسمبر.

وفي مقاطعة كوسوفو والجبل الأسود في كوسوفو، تسبب اندلا ع العنف في آذار / مارس في نكسة خطيرة لعمليات تثبيت الاستقرار والتطبيع التي تهدف إلى مساعدة سلطات كوسوفو وشعبها على بناء مجتمع حديث متعدد الأعراق. وعلى الرغم من الفاشية، أطلقت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والممثل الخاص للأمين العام خطة تنفيذ معايير كوسوفو، التي تضمنت إجراءات ذات أولوية استجابة للعنف الذي وقع في آذار / مارس. وفي أعقاب أحداث آذار / مارس أيضا، عين الأمين العام فريقا لإجراء استعراض شامل لسياسات وممارسات جميع الجهات الفاعلة. واقترح الفريق، من بين توصياته، وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة، وبأن تبدأ سياسة "المعايير قبل المركز"، التي وضعت في عام 2002 المعايير المرجعية لكوسوفو قبل أن تبدأ المحادثات بشأن مركزها، محل أولوية قائمة على الأولوية سياسة لتيسير مناقشات الوضع في المستقبل. وأجريت انتخابات عامة نظمتها سلطات كوسوفو للمرة الأولى في 23 تشرين الأول / أكتوبر، مما أدى إلى تشكيل حكومة ائتلافية.

وقد اقتربت عملية السلام الجورجية / الأبخازية بشكل خطير من حالة الجمود. وبينما اجتمع الطرفان خلال العام بشأن بعض المسائل الموضوعية، واجهت الجهود الرامية إلى النهوض بالحوار بشأن المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي (حكومة جورجيا) وسوخومي (القيادة الأبخازية) تحديات خطيرة. وقد واجهت هذه المبادئ، التي يقصد بها أن تكون أساسا للمفاوضات بشأن مركز أبخازيا كيانا ذا سيادة داخل دولة جورجيا، تحديات خطيرة. وأدى تجدد العنف في آذار / مارس إلى سلسلة من الأحداث التي أدت إلى توقف جميع الاتصالات بين الجانبين. وأعلن الجانب الجورجي اقتراحا بتسوية النزاع، تضمن استقلالية كبيرة لأبخازيا المعاد إدماجها في ولاية جورجيا وتقاسم السلطة على الصعيد الوطني، ولكن كان هناك ترشيح في موقف الجانب الأبخازي.

ولم يحرز أي تقدم نحو تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان بشأن منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان.

وفي البحر الأبيض المتوسط، وبعد جهد دام 40 عاما من جانب الأمم المتحدة، ظلت المشكلة القبرصية دون حل في نهاية عام 2004 دون أي سبيل واضح لتحقيق مفاوضات ناجحة. وقد عاد الأمين العام إلى عقد محادثات في شباط / فبراير في قبرص، استؤنفت في بورغنستوك بسويسرا في 24 آذار / مارس. ونظرا لعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق خلال تلك المفاوضات بين الجانبين – قام القبارصة

اليونانيون والقبارصة الأتراك – الأمين العام، وفقا للاتفاقات السابقة، بوضع الصيغة النهائية للنص على أساس خطته المقترحة للتسوية. وقد قدمت "التسوية الشاملة للمشكلة القبرصية"، التي تضمنت، ضمن وثائق أخرى، اتفاقا مؤسسيا ودساتير تأسيسية، للموافقة عليها من جانب كل طرف في استفتاءات متزامنة في 24 نيسان / أبريل. ورفض الناخبون القبارصة اليونانيون، من جانب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط 389 هامش من ثلاثة إلى واحد، اقتراح التسوية؛ وافق الجانب القبرصي التركي على ذلك بفارق من اثنين إلى واحد. ومن ثم لا يمكن أن يدخل اتفاق المؤسسة حيز التنفيذ، وأصبحت جميع اتفاقات التسوية الشاملة لاغية وباطلة. وانضمت جمهورية قبرص إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في 1 أيار / مايو، مما يثير التساؤل بشأن المركز المستقبلي للجزء الشمالي من الجزيرة. وفي هذه الظروف، استعرض الأمين العام ولاية ومفهوم عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وأوصى بتخفيض العنصر العسكري للبعثة. وتعهد بمواصلة الاتصال على أعلى المستويات مع الأطراف ووعد بتعيين كبار مسؤولي الأمانة العامة على أساس مخصص للتعامل مع أي جانب معين من مهام المساعي الحميدة التي قد يتطلبها الاهتمام.

الفصل السادس

الشرق الأوسط

واتسمت الحالة السياسية والأمنية في الشرق الأوسط في عام 2004 بعملية سلام متوقفة واستمرار ارتفاع مستويات العنف. وطوال العام، عانى الفلسطينيون والإسرائيليون من العنف وتزايد عدد القتلى. ومع ذلك، وبحلول نهاية العام، كانت هناك بعض علامات الحوار والتعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية.

وقد واصلت اللجنة الرباعية، وهي آلية تنسيقية لجهود السلام الدولية، التي تضم الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، جهودها الرامية إلى تعزيز مبادرة خريطة الطريق باعتبارها أفضل حل للصراع. وتهدف خريطة الطريق، التي أقرها مجلس الأمن في عام 2003، إلى إحراز تقدم من خلال خطوات موازية ومتبادلة من جانب إسرائيل والسلطة الفلسطينية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وبناء المؤسسات، النظام. وعلى الرغم من هذه الجهود، لم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ خريطة الطريق.

وفي شباط / فبراير 2004، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، أرييل شارون، مبادرة أحادية الجانب بسحب جميع المستوطنات المدنية الإسرائيلية والقوات العسكرية والمنشآت من قطاع غزة ومن منطقة في الجزء الشمالي من الضفة الغربية. ورحبت اللجنة الرباعية بالخطة التى وافق عليها الكنيست الاسرائيلى رسميا فى اكتوبر الماضى. وفي الوقت نفسه، استمر الوضع على الأرض في التدهور، وخاصة في قطاع غزة. شنت إسرائيل عدة عمليات عسكرية، في حين أن السلطة الفلسطينية، من جانبها، فشلت في وقف الهجمات ضد الإسرائيليين المنبثقة عن الأراضي الخاضعة لسيطرتها. وفي مايو / أيار، تعرضت منطقة رفح في غزة لعملية عسكرية إسرائيلية كبرى، هي "عملية قوس قزح"، بهدف منع تهريب الأسلحة بين غزة ومصر. هدمت الجرافات العسكرية الإسرائيلية مئات المنازل لتوسيع المنطقة الحدودية (المعروفة باسم طريق فيلادلفي) بين رفح ومصر. واستجابة لتدهور الوضع، دعا مجلس الأمن، إنماي، إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وعدم القيام بهدم منازل تتعارض مع ذلك القانون. الحصار الذي استمر شهرا في مدينة بيت حانون في غزة وحولها في يوليو تركت وراءها كسر المباني والمحاصيل بالارض. وفي 28 أيلول / سبتمبر، شنت عملية عسكرية واسعة النطاق في شمال قطاع غزة، ولا سيما في بلدتي بيت لاهيا وبيت حانون المكتظتين بالسكان، ومخيم جباليا للاجئين، الذي يضم أكثر من 000 100 لاجئ. وقتل أكثر من 80 فلسطينيا وأصيب أكثر من 300 آخرين في غضون أسبوع. كما عانت المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية الأخرى (بيت لحم وجنين وخان يونس وزيتون ومخيم بلاطة للاجئين) من الغارات والحصار، مع ازدياد حدة الأزمة، مما أعاق عمل عمال الإغاثة الإنسانية. تجدر الاشارة الى ان اسرائيل نفذت عمليات قتل خارج نطاق القضاء على مدار العام مما ادى الى مقتل الزعيم الروحي لمنظمة حماس الاسلامية الشيخ احمد ياسين فى مارس الماضى وعبد العزيز الرنتيسى الزعيم السياسى لحماس فى ابريل الماضى.

وفي 11 تشرين الثاني / نوفمبر، توفي رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات لأسباب طبيعية في باريس. وكان الرئيس عرفات قد احتجز طوال معظم عام 2004 إلى مقر مقره في رام الله بموجب الإقامة الجبرية بحكم الأمر الواقع. وفي أعقاب وفاة السيد عرفات، استؤنف التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وخفضت إسرائيل النشاط العسكري في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة. وكان من المقرر اجراء الانتخابات الرئاسية الفلسطينية في كانون الثاني / يناير 2005.

إن مجلس الأمن، إذ يساوره القلق إزاء استمرار تدهور الحالة في المنطقة، عقد على أساس شهري خلال السنة، بل وأحيانا أكثر تواترا، لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وفي 25 آذار / مارس، لم يعتمد مشروع قرار، كان المجلس قد أدان فيه مقتل الشيخ ياسين، وكذلك جميع الهجمات الإرهابية ضد المدنيين، بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس، ولم يكن مشروع 5 تشرين الأول / أكتوبر الذي كان سيطالب بالوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية في شمال غزة وانسحاب القوات الإسرائيلية من تلك المنطقة.

أصدرت محكمة العدل الدولية، في 9 تموز / يوليه، فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد إسرائيل لجدار الفصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بناء على طلب الجمعية العامة في كانون الأول / ديسمبر 2003. وأصدرت المحكمة، من بين أمور أخرى، أن مسار الجدار يتناقض مع القانون الدولي، وأن إسرائيل ملزمة بإنهاء البناء، وتفكيك الأجزاء التي بنيت بالفعل، وتقديم تعويضات عن جميع الأضرار التي لحقت بالفلسطينيين 452 الممتلكات السياسية والأمنية. وفي 30 حزيران / يونيه، قضت المحكمة العليا الإسرائيلية، في جملة أمور، بأن أجزاء من الجدار تتطلب إعادة التوجيه، وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستلتزم بقرار المحكمة. وفي الوقت نفسه، استمر بناء الجدار طوال العام.

عقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة في تموز / يوليه لمناقشة البند المعنون "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة". واتخذ قرارا اعترف بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية وطالب إسرائيل بالامتثال لالتزاماتها القانونية على النحو المحدد في الرأي.

وركز الاهتمام الدولي على لبنان في أوائل سبتمبر / أيلول عندما عدل البرلمان اللبناني الدستور لتمديد فترة الرئيس إميل لحود لمدة ست سنوات، والتي ستنتهي صلاحيتها، بثلاث سنوات أخرى. وأيدت الجمهورية العربية السورية، التي حافظت على وجود عسكري كبير في لبنان، هذه الخطوة. واعتمد التعديل بعد يوم من اتخاذ مجلس الأمن قرارا يدعو إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في لبنان والانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من البلد وحل جميع الميليشيات ونزع سلاحها. وأعادت سوريا نشر بعض قواتها، ولكن بنهاية العام لم تسحب جميع قواتها من لبنان. وفي تشرين الأول / أكتوبر، استقال رئيس الوزراء رفيق الحريري من منصبه وحل محله عمر كرامي.

وفي جنوب لبنان، واصلت القوات الإسرائيلية وخصومها اللبناني الرئيسي، وهو حزب الله شبه العسكري، مواجهة بعضهما البعض عبر الخط الأزرق، وهي الحدود المؤقتة التي رسمتها الأمم المتحدة في أعقاب انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان في عام 2000. واصل المجال الجوي اللبناني، في حين قام حزب الله، في عدد من المناسبات، بإطلاق النيران المضادة للطائرات على القرى الإسرائيلية عبر الخط الأزرق. تجدر الاشارة الى ان الانتخابات البلدية الاولى فى جنوب لبنان منذ الانسحاب الاسرائيلى لعام 2000 قد عقدت فى مايو، مع ارتفاع نسبة الاقبال على الناخبين.

وتم تمديد ولايتي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان مرتين خلال العام، وواصلت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تقديم المساعدة لكل من عمليتي حفظ السلام في مهامهما.

وواصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى توفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية لأكثر من 4 ملايين لاجئ فلسطيني يعيشون داخل وخارج المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك في الأردن ولبنان وسوريا . ومع قيام حكومة سويسرا، في حزيران / يونيه، باستضافة أول مؤتمر دولي كبير لها منذ إنشائها.

وخلال السنة، قدمت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة تقريرا إلى الجمعية عن الحالة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. وواصلت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تعبئة الدعم الدولي للفلسطينيين.

الفصل السابع

نزع السلاح

على الرغم من أن الدول الأعضاء واصلت الاختلاف في عام 2004 بشأن العديد من مسائل نزع السلاح، فقد أحرز تقدم نسبي في التصدي للتحديات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفي تعزيز الشفافية في مجال التسلح.

وظل مؤتمر نزع السلاح عاجزا عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل شامل، وبالتالي لم يتخذ إجراء بشأن بنود جدول أعماله للسنة السادسة على التوالي. غير أن المؤتمر استطاع أن يتخذ قرارا بشأن تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمله. وبالمثل، أدى استمرار الخلاف بين الدول الأعضاء إلى منع هيئة نزع السلاح من التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمالها الموضوعي لدورة عام 2004.

وفي نيسان / أبريل، وبسبب القلق المتزايد إزاء التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان والمرتبطان بانتشار أسلحة الدمار الشامل، دعا مجلس الأمن الدول إلى كفالة الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدات عدم الانتشار المتعددة الأطراف، وأنشأ لجنة للرصد جهودهم في هذا الصدد. وأكدت الجمعية العامة من جديد أهمية تدابير التحقق الفعالة في اتفاقات عدم الانتشار وغيرها من اتفاقات نزع السلاح، وطلبت إلى الأمين العام إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لاستكشاف مسألة التحقق بجميع جوانبه.

فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، حافظت الدول الأعضاء على إحراز تقدم في الجهود المبذولة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه لعام 2001. وقد زادت المبادرات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية المضطلع بها في هذا الإطار زيادة كبيرة خلال السنة، بما في ذلك اعتماد وتعزيز القوانين الوطنية وأنشطة جمع الأسلحة وتدميرها، ووضع ترتيبات للتعاون.وقد بدأت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الجهود الرامية إلى تحويل صك ملزم قانونا لعام 1998 إلى وقف استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا إلى صك ملزم قانونا. وبدأ نفاذ البروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وسائر المواد ذات الصلة، الذي اعتمدته في عام 2001 الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في تشرين الثاني / نوفمبر. وقد بدأ الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشئ في عام 2003 للتفاوض بشأن صك دولي للمساعدة في التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها، وعزم على إصدار وتعميم المشروع الأول للصك المقترح في أوائل عام 2005. وشجع مجلس الأمن الدولي التعاون لمنع تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة، في حين طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع الدول الأعضاء بهدف إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين في موعد أقصاه عام 2007 للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز هذا التعاون في مكافحة السمسرة غير المشروعة لتلك الأسلحة.

فيما يتعلق بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، أفاد الأمين العام في تموز / يوليه بتعديل نطاقه بما يتفق مع توصيات فريق الخبراء الحكوميين الذي استعرض عملية السجل في عام 2003 واقترح تدابير لتعزيز فعاليته وأهميته.

وفي تشرين الثاني / نوفمبر، استعرض المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية حظر الألغام) عملية الاتفاقية ومركزها واعتمد خطة عمل لإنهاء المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد.

وقد أكد فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشئ لإجراء الاستعراض الثاني منذ عام 1981 للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية النتائج التي خلص إليها مؤتمر عام 1987 بشأن هذه المسألة بأنه على الرغم من أن نزع السلاح والتنمية لهما منطقهما ويوجدان مستقلين عن بعضهما البعض، وخلق بيئة مواتية للآخر.

وعلى الصعيد الثنائي، عقدت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي اجتماعات خلال السنة لمناقشة تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة موسكو) التي دخلت حيز النفاذ في عام 2003.

الفصل الثامن

قضايا سياسية وأمنية أخرى

واصلت الأمم المتحدة في عام 2004 الاعتداد بالقضايا السياسية والأمنية ذات الصلة بجهودها الرامية إلى دعم التحول إلى الديمقراطية على صعيد العالم أجمع ومساندة إنهاء الاستعمار وأنشطة المنظمة الإعلامية واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

ورحبت الجمعية العامة، في شباط / فبراير، باقتراح قطر استضافة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في تشرين الثاني / نوفمبر 2006. وفي كانون الأول / ديسمبر، رحبت اللجنة بإعلان سان فرانسيسكو دي كيتو من جانب الدول الخمس الأعضاء في جماعة دول الأنديز، منطقة السلام.

وواصلت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان عام 1960، ولا سيما ممارسة الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي لتقرير المصير . وطلبت الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة أن تواصل التماس الوسائل المناسبة للتنفيذ الفوري والكامل للإعلان، وأن تنفذ الإجراءات التي وافقت عليها الجمعية العامة فيما يتعلق بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار (2000-1990) والعقد الدولي الثاني (2010-2001).

وفي قرار صدر في كانون الأول / ديسمبر بشأن التطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى تعزيز النظر في التهديدات القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات. وفيما يتعلق بدور العلوم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي، شجعت الجمعية العامة، في قرار آخر صدر في كانون الأول / ديسمبر، هيئات الأمم المتحدة على الإسهام، في إطار الولايات القائمة، في تشجيع تطبيق العلم والتكنولوجيا في الأغراض السلمية.

من بين الفرق العاملة الإثني عشر المنشأة لتنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث) (9)، قدمت 9 تقارير نهائية إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولها واللجنة الفرعية العلمية والتقنية؛ أفاد فريقان آخران عن التقدم المحرز في عملهما. وقدمت اللجنة خطة عمل إلى الجمعية العامة تقترح فيها اتخاذ مزيد من الإجراءات المحددة لتنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث، التي أقرتها الجمعية في تشرين الأول / أكتوبر. وفي قرار صدر في كانون الأول / ديسمبر بشأن تطبيق مفهوم "الدولة المطلقة"، طلبت الجمعية إلى اللجنة أن تواصل تزويد الدول، بناء على طلبها، بالمعلومات والمساعدة ذات الصلة في وضع قوانين فضائية وطنية تستند إلى المعاهدات ذات الصلة.

وعقدت لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري دورتها الثانية والخمسين في نيسان / أبريل.

الجزء الثاني
حقوق الإنسان

الفصل الأول
تعزيز حقوق الإنسان

في عام 2004، جرى تعزيز حقوق الإنسان من خلال مبادرات تتعلق بصكوك ملزمة قانونا ولجنة حقوق الإنسان وهيئتها الفرعية، وهي اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنشطتها المتعلقة بالتنسيق والتنفيذ، وقدمت خدمات استشارية وبرنامجا للتعاون التقني.

إن اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وهي الهيئة الرقابية للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي اعتمدتها الجمعية العامة في الفترة من عام 1990 إلى عام 1990، وانتخب أعضاء مكتبه، واعتمد نظامه الداخلي. وعززت هيئات الرصد الأخرى لصكوك حقوق الإنسان الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستهدفت القضاء على التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة، وحماية الأطفال وإنهاء ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة .

في 10 كانون الأول / ديسمبر، الاحتفال السنوي بيوم حقوق الإنسان، كرست الجمعية العامة جلستها العامة لاستعراض إنجازات عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (2004-1995)، الذي أعلنته في عام 1994. وفي اليوم نفسه ، أعلنت الجمعية العامة البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، المنظم على مراحل متتالية ومن المقرر أن يبدأ في 1 كانون الثاني / يناير 2005، من أجل النهوض بتنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات.

خلال العام عينت الجمعية لويز أربور (كندا) مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ومن المقرر أن تكون مدة ولايتها من 1 تموز / يوليه 2004 إلى 30 حزيران / يونيه 2008.

الفصل الثاني

حماية حقوق الإنسان

وفي عام 2004، ظلت حماية حقوق الإنسان – المدنية والسياسية، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – محورا رئيسيا لأنشطة الأمم المتحدة. وقد تقدمت أنشطة متابعة خلال العام لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. الفريق العامل الحكومي الدولي المكلف بتقديم توصيات من أجل التنفيذ الفعال للتدابير المقترحة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال مكافحة التسامح ومكافحة التمييز، ونظر في سبل تعزيز تنفيذ الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان وإعداد معايير تكميلية. ومن أجل زيادة تعزيز التعاون الدولي لحماية حقوق الشعوب الأصلية، أعلنت الجمعية العامة، في الوقت الذي رحبت فيه بالإنجازات التي تحققت خلال العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم (1995-2004)، عقدا دوليا ثانيا، اعتبارا من 1 كانون الثاني / يناير 2005.

في نيسان / أبريل ، دعا مجلس الأمن، في إطار جهوده المتواصلة لحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، إلى وضع خطة عمل لإنشاء آلية رصد منهجية وشاملة توفر معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب عن تجنيد الأطفال. وفي الإجراءات ذات الصلة، واصل المجلس، في كانون الأول / ديسمبر، النظر في سبل تعزيز حماية المدنيين في الصراعات المسلحة وحث الأطراف في الصراعات المسلحة على إنهاء استخدام وسائط الإعلام للتحريض على الكراهية والعنف.

وفي عام 2004، أنشأت لجنة حقوق الإنسان وهيئتها الفرعية، اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولايات جديدة للمقررين الخاصين لإجراء دراسات عن التمييز على أساس العمل والنسب، وعدم التمييز، وصعوبات إثبات الذنب و / أو المسؤوليات فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي، ومعالجة الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من حقوق ضحايا الاتجار بالأشخاص. وقد أنشئت ولايات أخرى لخبير مستقل معني بالإفلات من العقاب، ومستشار خاص معني بمنع الإبادة الجماعية، وخبير مستقل معني بالإرهاب، وممثل للأمين العام عن حقوق الإنسان للمشردين داخليا.

درس المقررون الخاصون والممثلون الخاصون والخبراء المستقلون التابعون للجنة واللجنة الفرعية، من بين مسائل أخرى، الأشكال المعاصرة للعنصرية؛ حقوق المهاجرين؛ حرية الدين أو المعتقد؛ نشاط المرتزقة؛ واستقلال القضاء؛ والإعدام خارج نطاق القانون؛ ادعاءات التعذيب؛ حرية التعبير؛ وحقوق الإنسان والإرهاب؛ ومنع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ الحق في التنمية؛ وآثار برامج التكيف الهيكلي والديون الخارجية على حقوق الإنسان؛ والفساد وأثره على التمتع بحقوق الإنسان؛ ومسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع؛ الحق في الغذاء؛ والحق في السكن اللائق؛ الحق في التعليم؛ والممارسات غير المشروعة المتصلة بالمنتجات والنفايات السمية والخطرة؛ والحق في الصحة البدنية والعقلية؛ وحقوق الإنسان والجينوم البشري؛ العنف ضد المرأة؛ العنف ضد الأطفال؛ وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛ والأطفال المتأثرين بالصراع المسلح؛ اشخاص الارشاد الداخلى؛ وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين.

ونظرت الأفرقة العاملة في مشاكل التمييز العنصري التي تؤثر على المنحدرين من أصل أفريقي، والتوصيات المتعلقة بالتنفيذ الفعال لإدارة شؤون نزع السلاح والمعايير التكميلية لتعزيز الصكوك الدولية ذات الصلة، والتمييز ضد الأقليات، والاحتجاز التعسفي، وحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والحق في التنمية، والشركات عبر الوطنية، وأشكال الرق المعاصرة وحقوق الشعوب الأصلية.

الفصل الثالث

انتهاكات حقوق الإنسان

لقد نظرت الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنتها الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المزعومة في عدد من البلدان في عام 2004، على النحو الذي قدمه المقررون الخاصون، والممثلين الخاصين للأمين العام والخبراء المستقلين المعينين للنظر في الادعاءات.

الجزء الثالث

قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل الأول

السياسة الإنمائية والتعاون الاقتصادي الدولي

لم يكن النمو الاقتصادي العالمي في عام 2004، وهو 4 في المائة، هو الأعلى فقط منذ سنوات عديدة، ولكنه كان أيضا منتشرا بشكل غير عادي ومتوازن. ويتجلى توسيع نطاق الانتعاش الاقتصادي في أن ما يقرب من نصف البلدان النامية، التي تمثل أكثر من 80 في المائة من سكان العالم النامي، قد زاد نصيب الفرد من الناتج بأكثر من 3 في المائة. كما زاد نصيب الفرد من الناتج بأكثر من 3 في المائة في جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية باستثناء واحد. ومن بين البلدان المتقدمة النمو، كان الأداء أكثر تنوعا. وكان النمو قويا في أمريكا الشمالية، معتدل في اليابان ولكن في أوروبا.

إن تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام 2000 بتخفيض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام 2015 هو محور التركيز الرئيسي لأعمال عدة هيئات في عام 2004. أما الجزء الرفيع المستوى من الاقتصاد كرس المجلس الاجتماعي لمسألة تعبئة الموارد والبيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا، وإعلان وزاري بشأن هذا الموضوع . ونظر الجزء التنسيقي للمجلس في تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نموا، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وبعد النظر في دور الائتمانات الصغيرة والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر، اعتمدت الجمعية قرارا في كانون الأول / ديسمبر أقرت فيه بأن الحصول على الائتمانات الصغيرة والتمويل البالغ الصغر يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف وغايات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وقررت تخصيص جلسة عامة واحدة في دورتها الحادية والستين (2006) لنتائج ومتابعة السنة الدولية للائتمان البالغ الصغر لعام 2005. واتخذت الجمعية أيضا قرارا بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (1997-2006).

وإذ تؤكد من جديد أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي أدوات قوية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد أيدت الجمعية إعلان المبادئ وخطة العمل المعتمدة في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات تشرين الأول 2003. وأحاطت علما أيضا بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للمرحلة الثانية التي ستعقد في عام 2006. وكانت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية قد عقدت في أيار / مايو موضوعا رئيسيا يتمثل في تشجيع تطبيق العلم والتكنولوجيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

قد ركزت لجنة التنمية المستدامة، في الإشراف على متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002، الذي استعرض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21، وهي خطة العمل المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992، والمجموعة المواضيعية للمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. كما واصلت الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل لعام 1994 من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أرجئ الاجتماع الدولي، الذي كان مقررا عقده في عام 2004، حتى كانون الثاني / يناير 2005.

وبالإضافة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، تضمنت مجموعات أخرى من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة تثير قلق المنظمة خلال عام 2004 أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبلدان الفقيرة في الجبال. وقد تناولت

الجمعية والمجلس ولجنة السياسات الإنمائية الحاجة إلى الانتقال السلس للبلدان التي ترفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا حتى لا يؤدي ذلك إلى تعطيل الخطط والبرامج والمشاريع الإنمائية.

الفصل الثاني

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

في عام 2004، واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الجهاز المركزي لتمويل المساعدة التقنية التابع للأمم المتحدة. وبلغت إيرادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2004 ما مقداره 4.2 بلايين دولار، أي بزيادة قدرها 24 في المائة عن عام 2003. وبلغ مجموع الإنفاق على جميع أنشطة البرنامج وتكاليف الدعم في عام 2004 ما مقداره 3.6 بلايين دولار مقابل 3.1 بليون دولار في العام السابق. وشمل التعاون التقني الممول من مصادر أخرى 48،9 مليون دولار من خلال البرنامج الذي نفذته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، و 76،8 مليون دولار عن طريق صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، و 27،6 مليون دولار عن طريق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

أنجزت الأمم المتحدة استعراضا شاملا للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، التي قيمت قدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة البلدان النامية في السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في سياق متابعة عملية الأمم المتحدة لعام 2000 وقمة الأمم المتحدة للألفية، ومؤتمرات القمة الرئيسية. وفي أعقاب الاستعراض، دعا الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز فعالية التعاون الإنمائي في إطار نظام الأمم المتحدة الإنمائي. وفي كانون الأول / ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة مخططا عريضا لأنشطة تطوير منظومة الأمم المتحدة في المستقبل.

ونظمت أنشطة البرنامج الإنمائي في إطار خمسة مجالات عملية: الحد من الفقر، وتعزيز الحكم الديمقراطي، ومنع الأزمات والانتعاش، والطاقة والبيئة، والاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. وأحرز البرنامج الإنمائي تقدما في تعميم المنظور الجنساني ونفذ خطة عمل مشتركة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

وكان لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إنجاز قدره 495.3 مليون دولار، وهو ما يتجاوز المبلغ المتوقع للسنة بنسبة 2 في المائة. وكجزء من عملية إدارة التغيير الجارية، وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / صندوق الأمم المتحدة للسكان، في كانون الثاني / يناير، على توسيع ولاية المكتب لتمكينه من التعاون مباشرة مع المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية على أساس تجريبي.

وتوسع برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنة الثامنة على التوالي، حيث قام 300 7 متطوع بتنفيذ 772 7 مهمة في 139 بلدا.

وفي أيلول / سبتمبر، نظر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / صندوق الأمم المتحدة للسكان في خيارات تتعلق بمكانة استراتيجية ونموذج أعمال في المستقبل لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

الفصل الثالث

المساعدات الإنسانية والمساعدات الاقتصادية الخاصة

في عام 2004، واصلت الأمم المتحدة، من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تعبئة وتنسيق المساعدة الإنسانية للاستجابة لحالات الطوارئ الدولية. وخلال السنة، أطلقت نداءات موحدة مشتركة بين الوكالات لأنغولا وبنغلاديش وبوليفيا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والشيشان والجمهوريات المجاورة للاتحاد الروسي وكوت ديفوار + 3 (بوركينا فاسو وغانا ومالي) جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإريتريا، ومنطقة البحيرات الكبرى (بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة)، وغرينادا، وغينيا، وهايتي، وإندونيسيا، وإيران، وكينيا، وليبريا، ومدغشقر، والأرض الفلسطينية المحتلة، والفلبين، وسيراليون، والصومال، والسودان، وطاجيكستان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوغندا، ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية (بوركينا فاصو، وكوت ديفوار، وغانا، ومالي، وسيراليون)، وزمبابوي. وقد سعت هذه النداءات إلى الحصول على 3.4 مليار دولار، منها 2.2 بليون دولار، وتلبية 64 في المائة من الاحتياجات.وباستثناء المساهمات العينية والخدمات التي لم يتم حساب تكاليفها، بلغت المساهمات المقدمة من مكتب المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث للمساعدة في حالات الكوارث الطبيعية 597.3 مليون دولار.

بناء على طلب هايتي، أنشئ فريق استشاري مخصص لوضع برنامج طويل الأجل لتقديم المساعدة. وواصلت المجموعات التي أنشئت في عام 2002 بشأن غينيا – بيساو وعام 2003 على بوروندي العمل.

وقد أنشئت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي سيعقد في كوبي باليابان في عام 2005. وعقدت دورتيها الأولى والثانية في جنيف في أيار / مايو وتشرين الأول / أكتوبر 2004، على التوالي.

الفصل الرابع

التجارة الدولية والتمويل والنقل

وفي عام 2004، واصلت التجارة الدولية نموها، حيث ازداد حجم التجارة العالمية للبضائع زيادة ملحوظة بنسبة 10.5 في المائة، من 6.2 في المائة في عام 2003. ومع تزايد سرعة التصنيع وتحسن الطلب المحلي في مزيد من الاقتصادات، ازدادت البيئة الاقتصادية السريعة وأسعار السلع الأساسية والمصنوعات، مما أدى إلى زيادة قدرها 19 في المائة تقريبا في قيمة الدولار في التجارة العالمية، إلى 8.6 تريليون دولار. وعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما دول أمريكا الشمالية واليابان، تمثل كثيرا من النمو، فإن كثيرا من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية شهدت أيضا أداء تجاريا ملحوظا.

وفي حزيران / يونيه، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دورته الحادية عشرة، الأونكتاد الحادي عشر، في ساو باولو بالبرازيل. واختتم المؤتمر باعتماد روح ساو باولو، وهو إعلان أكدت فيه الدول الأعضاء من جديد التزامها بدعم الأونكتاد في الوفاء بولايته باعتبارها نقطة محورية للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية ولتحسين اتساق الأنشطة الدولية المتعلقة بالنظام المالي، وأنظمة التداول من أجل الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات التنمية. واعتمد المؤتمر أيضا توافق آراء ساو باولو، وهو بيان وتحليل للسياسة العامة يؤكدان خطة العمل لعام 2000 التي اعتمدها الأونكتاد العاشر، كدليل للأعمال المقبلة للأونكتاد. وشددت الجمعية العامة على ضرورة تنفيذ توافق الآراء ودعت الأونكتاد إلى تحليل دور تنمية المشاريع في التخفيف من وطأة الفقر في أقل البلدان نموا.

وقد مكنت الجهود الدبلوماسية غير المسبوقة خلال العام من استئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار برنامج عمل الدوحة (قطر) الذي اعتمده المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لعام 2001. وتوجت المحادثات في 1 آب / أغسطس باعتماد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية قرارا يحدد أطر للمفاوضات المقبلة في مجالات الزراعة، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، وقضايا التنمية، والخدمات وتيسير التجارة.

وفي نيسان / أبريل، ناقش الاجتماع الرفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز (مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي اعتمد في 2002 المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وخلال السنة أيضا، اقترحت دراسة بتكليف من الأمم المتحدة مصادر مبتكرة لتمويل التنمية.

اعتمد مجلس التجارة والتنمية، وهو مجلس إدارة الأونكتاد، استنتاجات متفق عليها بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا، وأوصى بالنظر في نتائج الأونكتاد الحادي عشر عندما وتخصيص الموارد للبرنامج للفترة المالية 2006-2007. واعتمد المجلس استنتاجات أخرى متفق عليها بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا: المسائل المتصلة باستدامة القدرة على تحمل الديون في أفريقيا، ومقرر بشأن استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني.

الفصل الخامس

الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية

واصلت اللجان الإقليمية الخمس في عام 2004 تقديم التعاون التقني، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، إلى الدول الأعضاء فيها، وتشجيع البرامج والمشاريع، وتوفير التدريب لتعزيز بناء القدرات الوطنية في مختلف القطاعات. وأربعة منها – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – خلال العام. ولم تجتمع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عام 2004 ولكن من المقرر أن تجتمع في عام 2005.

وقد واصل الأمناء التنفيذيون للجان تبادل وجهات النظر وتنسيق الأنشطة والمواقف بشأن قضايا التنمية الرئيسية والأعمال التحضيرية لمؤتمرات الأمم المتحدة ومتابعتها. وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء حوار سنوي مع الأمناء التنفيذيين مباشرة بعد الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية. وأحال الأمين العام إلى الجمعية العامة استنتاجات وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مراجعة حسابات اللجان الإقليمية التي تقيم كفاءة وفعالية برامجها وإدارتها الإدارية.

خلال السنة، شددت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعميم السياسة التجارية في استراتيجيات التنمية الوطنية، وأكدت من جديد التزامها بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر فضلا عن دعم التنمية المستدامة. وركزت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أساسا على السياسات الاقتصادية، ولا سيما السياسات الرامية إلى حفز النمو التنافسي داخل المنطقة. واعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إعلان شنغهاي الذي أكدت فيه من جديد أهمية تركيز عملها على المجالات المواضيعية الثلاثة للحد من الفقر وإدارة العولمة والتصدي للمسائل الناشئة، وفي هذا الصدد، تحدد الإجراءات التي سيسعى أعضاء اللجنة إلى الاضطلاع بها. ومن خلال جهود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اعتمد الاتفاق الحكومي الدولي بشأن شبكة الطرق السريعة الآسيوية. وأيد المجلس الإعلان ورحب باعتماد الاتفاق؛ كما اعترفت بعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنفيذ مشاريعها للتعاون التقني. واعتمد المجلس قرار سان خوان، الذي أعرب فيه عن تأييده لوثيقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية الإنتاجية في الاقتصادات المفتوحة، وجدول الأعمال الاستباقي الذي اقترحته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمواجهة تحديات عملية التنمية الإنتاجية. وأوعز أيضا إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتقييم طرائق تعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

اتخذت الجمعية العامة قرارات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وعدة منظمات إقليمية.

الفصل السادس

الطاقة والموارد الطبيعية ورسم الخرائط

واصلت عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة النظر في حفظ واستخدام الطاقة والموارد الطبيعية في عام 2004، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة.

استعرضت اللجنة خلال العام التقدم المحرز نحو تحقيق الالتزامات وتحقيق الأهداف المتفق عليها في جدول أعمال القرن 21 وخطة تنفيذ جوهانسبرغ لعام 2002 اللذين دعا كلاهما إلى الحصول المستدام على الطاقة السليمة بيئيا والقدرة على تحمل تكاليفها. ونظرت الجمعية العامة أيضا في تشرين الثاني / نوفمبر في استخدام الطاقة النووية كمصدر نظيف بيئيا للكهرباء.

كانت الموارد الطبيعية للمياه، التي تعتبر مجتمعة مع مرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية، محور المناقشة في الدورة الثانية عشرة للجنة في عام 2004، وهي السنة الأولى من دورة العمل المواضيعية التي تستغرق سنتين (2005-2004). وقد دعت الجمعية العامة الأمين العام إلى تنظيم العقد الدولي للعمل المعنون "المياه من أجل الحياة"، وإذ تؤكد من جديد أن المياه حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة، بما في ذلك السلامة البيئية والقضاء على الفقر والجوع، والتي لا غنى عنها لصحة الإنسان ورفاهه "(2015-2005).

في اليوم العالمي للمياه (22 آذار / مارس)، أعلن الأمين العام إنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى معني بالمياه والصرف الصحي، يهدف إلى حفز العمل العالمي بشأن المسائل ذات الصلة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية كجزء من الأنشطة الدولية والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز / يوليه توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي السادس عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ والدورة الثانية والعشرين لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية.

الفصل السابع

البيئة والمستوطنات البشرية

في عام 2004، واصلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي العمل من أجل حماية البيئة عن طريق تطبيق الصكوك الملزمة قانوناً وأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

عقد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي الخامس دورته الاستثنائية الثامنة بشأن موضوع الأبعاد البيئية للمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، كجزء من متابعته لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002. وتناول موجز مشاوراته – مبادرة جيجو – الأبعاد والمفاهيم البيئية الرئيسية للوفاء بالأهداف المتصلة بالمياه الواردة في إعلان الألفية لعام 2000. واعتمد الاجتماع أيضا مقررات تتعلق بالإدارة البيئية الدولية؛ والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ التنفيذ الإقليمي لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وإدارة النفايات.

وقد اعتمد الفريق العامل الحكومي الدولي الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بخطة استراتيجية حكومية دولية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، الذي أنشأه المؤتمر العالمي المعني بالغابات / غمف في آذار / مارس، خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، واتخاذ تدابير قصيرة الأجل لتقديم الدعم في تلك المجالات إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. واعتمدت الجمعية النسائية العالمية الأولى المعنية بالبيئة: المرأة صوتا للبيئة، التي عقدت في تشرين الأول / أكتوبر، بيانا يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق التنمية المستدامة، وقدم توصيات للعمل، في جملة أمور، بشأن قضايا الجنسين فيما يتعلق بالتغير البيئي العالمي.

واعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 برنامج عمل بوينس آيرس بشأن التدابير التي تتناول التكيف والاستجابة لتغير المناخ. واعتمد الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992 مبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. وقد عقدت اتفاقية روتردام لعام 1998 بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية، والتي دخلت حيز النفاذ في 24 شباط / فبراير، أول مؤتمر لها في أيلول / سبتمبر. ودخلت أيضا اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة لعام 2001 حيز النفاذ في 17 أيار / مايو.

وواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) دعم تنفيذ جدول أعمال الموئل لعام 1996؛ إعلان الأمم المتحدة للألفية لعام 2000؛ وإعلان عام 2001 بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة؛ وعناصر المستوطنات البشرية ذات الصلة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002. وعقدت الدورة الثانية للمنتدى الحضري العالمي في أيلول / سبتمبر. وفي عام 2004، كان لدى موئل الأمم المتحدة 95 برنامجا ومشروعا للتعاون التقني قيد التنفيذ في 56 بلدا.

الفصل الثامن

السكان

في عام 2004، بلغ سكان العالم 6.4 بليون نسمة، مقارنة بـ 6.3 بليون نسمة في عام 2003، في حين أن عدد الأشخاص أكثر، فإن المعدل الفعلي للزيادة قد انخفض، مما يدل على أن العالم بدأ يشهد نهاية النمو السكاني السريع.

ولا تزال الأنشطة السكانية للأمم المتحدة تسترشد ببرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994. وشهد عام 2004 أيضا الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومن خلال مناسبات شتى، منها الاحتفال بالذكرى السنوية للأمم المتحدة في 14 تشرين الأول / أكتوبر، أكد المجتمع الدولي من جديد التزامه ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وقد نظر عدد من المنظمات في مسألة الهجرة الدولية، على حد سواء، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، حسبما أبلغ الأمين العام، وأقرت الجمعية العامة بإمكانية الإسهام في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وشجعت الجمعية بلدان المنشأ والعبور والمقصد على زيادة التعاون بشأن قضايا الهجرة.

وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تركيزه على الأهداف في مجالات الصحة الإنجابية والتنمية السكانية والفقر، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلا عن الاحتياجات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والمساعدة الإنسانية، والمراهقين والشباب. وأنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان مجلسا استشاريا دوليا للشباب وأطلق الائتلاف العالمي المعني بالمرأة والإيدز. ومن بين منشورات أخرى، أصدرت نتائج استقصاءها العالمي المعنون "الاستثمار في الناس: التقدم الوطني في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994-2004". وفي عام 2004، نمت قاعدة المانحين لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى 166 بلدا، وبلغ مجموع إيرادات الصندوق من جميع المصادر 506.1 مليون دولار مقابل 397.9 مليون دولار في عام 2003.

واستعرضت لجنة السكان والتنمية، في دورتها لعام 2004، كموضوع خاص لها، التقدم المحرز في تحقيق غايات وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشملت المسائل الأخرى التي ناقشتها اللجنة الموارد المالية لتنفيذ برنامج العمل، ورصد السكان في العالم، وأنشطة شعبة السكان في الأمم المتحدة. وواصلت شعبة السكان تحليل الاتجاهات والسياسات الديمغرافية العالمية والإبلاغ عنها وإتاحة نتائجها في المنشورات وفي شبكة الإنترنت.

الفصل التاسع

السياسة الاجتماعية ومنع الجريمة وتنمية الموارد البشرية

في عام 2004، واصلت الأمم المتحدة تعزيز تنمية الموارد الاجتماعية والثقافية والبشرية، وقامت بتعزيز برامجها الخاصة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

اعتبرت لجنة التنمية الاجتماعية موضوعها ذي الأولوية تحسين فعالية القطاع العام، واعتمدت استنتاجات متفق عليها بشأن هذا الموضوع. واستمرت الأعمال التحضيرية للاستعراض العشري الذي أجرته اللجنة في عام 2005 لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام 1995 والاستعراض الخمسي للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (2000). وأيدت الجمعية استنتاجات لجنة العالم المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، المعنونة "عولمة عادلة: تهيئة الفرص للجميع"، التي دعت إلى عملية عولمة تركز على الناس. وشددت الجمعية على أهمية دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والحد من الفقر وتعزيز نظمها الديمقراطية.

في كانون الأول / ديسمبر، تم الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في مقر الأمم المتحدة. وقد لوحظ أيضا خلال السنة اليوم العالمي الثاني للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية في أيار / مايو والهدنة الأولمبية خلال دورة الألعاب الأولمبية الثامنة والعشرين في آب / أغسطس.

فيما يتعلق بمسألة الأشخاص ذوي الإعاقة، واصل عمل اللجنة المخصصة المعنية بالاتفاقية الدولية الشاملة والشاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، مع قيام الجمعية بالنظر في الملحق المقترح للقواعد الموحدة بشأن وتم تأجيل تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين حتى دورتها الحادية والستين (2006). وخلال السنة أيضا، استمرت الجهود الرامية إلى تعزيز التفاهم الديني والثقافي بتوجيه من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، كما بذلت الاستعدادات للدخول في السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية والسنة الدولية للفيزياء في عام 2005 .

في مجال منع الجريمة، نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية، والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وسيادة القانون، وتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية في أفريقيا، وتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية على التعاون التقني، وتعزيز تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية المتصلة بالإرهاب والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاختطاف والاتجار بالأعضاء البشرية وغسل الأموال والاحتيال والجريمة الحضرية وقواعد الأمم المتحدة والمعايير المتعلقة بمنع الجريمة، ومؤتمر القمة الثاني للمدعين العامين والمدعين العامين، وأداء اللجنة.

قدم الأمين العام تقريرا عن الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ الخطة الدولية لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (2003-2012). وإذ تناشد الجمعية العامة تحقيق أهداف العقد، ناشدت الحكومات أن تعبئ موارد كافية لتحقيق تلك الأهداف ودعت إلى زيادة الاستثمارات في التعليم. كما قدم الأمين العام تقريرا عن أعمال معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وجامعة الأمم المتحدة.

الفصل العاشر

النساء

في عام 2004، واصلت الأمم المتحدة تعزيز النهوض بمركز المرأة وكفالة حقوقها في إطار إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ونتائج المؤتمر العام الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000) التي استعرضت التقدم المحرز في تنفيذها (بيجين + 5). وفي تموز / يوليه، وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أنه ينبغي للجنة مركز المرأة، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإعلان ومنهاج عمل بيجين والذكرى السنوية الخامسة للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة في عام 2005، بعقد اجتماع عام رفيع المستوى في دورتها التاسعة والأربعين لاستعراض تنفيذ كلا الصكين والنظر في التحديات الراهنة والاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة. وإذ رحبت الجمعية العامة بهذا القرار في كانون الأول / ديسمبر، دعت الحكومات وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، إلى مواصلة اتخاذ إجراءات لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج القرن العشرين – الدورة الاستثنائية الثالثة. واعتمدت الجمعية أيضا قرارات بشأن العنف ضد المرأة، والجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات باسم الشرف، والاتجار بالنساء والفتيات.

أوصت لجنة مركز المرأة، في دورتها الثامنة والأربعين المعقودة في آذار / مارس، المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ إجراء بشأن استنتاجات متفق عليها بشأن القضايا المواضيعية المتعلقة بدور الرجال والفتيان في المساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة على قدم المساواة في منع نشوب الصراعات ، والإدارة وحلها. وأيد المجلس هذه الاستنتاجات المتفق عليها في تموز / يوليه. واتخذت أيضا قرارات بشأن النساء والفتيات في أفغانستان؛ النساء الفلسطينيات؛ وإطلاق سراح النساء والأطفال المحتجزين كرهائن؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات وبرامج الأمم المتحدة؛ والنساء، والطفلة، والإيدز؛ وإعادة تنشيط المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

ركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على تنفيذ السنة الأولى من إطاره التمويلي المتعدد السنوات للفترة 2004-2007، الذي يستهدف الأهداف في المجالات الرئيسية للفقر المؤنث، والعنف ضد المرأة، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والمساواة بين الجنسين في الحكم الديمقراطي وفي بلدان ما بعد الصراع. وترأس الصندوق أيضا فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التي بدأت حديثا، وعقد المؤتمر الأول المعني بالعدالة بين الجنسين في حالات ما بعد الصراع في أيلول / سبتمبر.

أنجز المعهد المرحلة الأولى من عملية إعادة تنشيطه. وعقد المجلس التنفيذي الجديد للمعهد دورته الأولى في تموز / يوليه وتشرين الأول / أكتوبر، الذي أقر فيه الإطار الاستراتيجي للفترة 2004-2007، وبرنامج العمل والميزانية لعام 2005. بيد أن الحالة المالية للمعهد ظلت غير مستقرة في نهاية العام.

في مقدمة الأمين العام، قدم التحديث الخامس للدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية، الذي ركز على المرأة والهجرة الدولية، وأعلن تعيين راشيل مايانجا مستشارة خاصة جديدة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة.

الفصل الحادي عشر

الأطفال والشباب والأشخاص المسنون

في عام 2004، واصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) العمل مع شركاء متنوعين لضمان إعطاء الأطفال في جميع أنحاء العالم أفضل بداية للتحصين ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها؛ معلومات دقيقة عن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز؛ التعليم الابتدائي الجيد؛ والحماية من العنف، والإيذاء، والعنف والتمييز، بما في ذلك خلال أوقات الحرب وفي حالات الطوارئ.

تم احراز تقدم كبير نحو تعميم أولويات الأطفال في السياسة الوطنية. وقد اتخذ ما لا يقل عن 170 بلدا من أصل 190 بلدا اعتمدت "عالم صالح للأطفال"، وهي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة المعنية بالطفل التي عقدتها الجمعية العامة، إجراءات أو خططت لبدء سياسات لوضع أهداف الدورة في العمل، وأدرج نحو 105 بلدان هذه الالتزامات في استراتيجيات الحد من الفقر أو خطط التنمية الوطنية أو الخطط القطاعية. وفي شباط / فبراير، قررت الجمعية العامة عقد جلسة عامة تذكارية في عام 2007 لرسم مزيد من التقدم.

واصلت اليونيسيف العمل على أولوياتها التنظيمية الخمس للفترة 2002-2005: تعليم الفتيات؛ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز؛ والتنمية المتكاملة للطفولة المبكرة؛ التحصين "زائد"؛ وتحسين حماية الأطفال من العنف والاستغلال وسوء المعاملة والتمييز.

واصلت سياسات وبرامج الأمم المتحدة المتعلقة بالشباب التركيز على الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب لعام 2002 وما بعده. وفي كانون الأول / ديسمبر، قررت الجمعية العامة عقد جلستين عامتين للمتابعة في دورتها الستين (2005) لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ، الذي سيسبقه اجتماع مائدة مستديرة تفاعلي. وركز الاجتماع الثالث للفريق الرفيع المستوى لشبكة عمالة الشباب على تعزيز تنمية وتمويل عمالة الشباب في خطط العمل الوطنية قبل الاستعراض الخمسي للأهداف الإنمائية للألفية في عام 2005.

في عام 2004، استمرت جهود الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية لعام 2002 بشأن الشيخوخة من خلال خريطة الطريق التي صيغت في عام 2003، ودعا الأمين العام في تقريره عن التقدم إلى بذل المزيد من الجهود لربط الشيخوخة بسياسة التنمية.

الفصل الثاني عشر

اللاجئون والمشردون

في عام 2004، زاد مجموع عدد الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنحو 13 في المائة إلى 19.2 مليون شخص، من 17 مليونا في عام 2003. وعاد ما يقدر ب 1.5 مليون لاجئ إلى أماكنهم الأصل خلال العام، في حين أن مئات الآلاف من الأشخاص الآخرين قد طردتهم الصراعات وما يتصل بذلك من عدم الاستقرار في مختلف أنحاء العالم. وأحرزت المفوضية تقدما في البحث عن حلول دائمة للمتضررين، غير أن جهودها تقوضت في بعض المجالات بسبب العقبات والتحديات التي تواجهها تدفقات اللاجئين الجديدة والهجوم على العاملين في المجال الإنساني والتدابير التي أدت إلى تآكل نظام الحماية الدولية وزيادة حجم وتعقيد تدفقات المهاجرين والصعوبات في الحفاظ على العودة الطوعية إلى الوطن.

خلال السنة، كانت العودة إلى الوطن أحد المجالات الرئيسية التي تركز عليها المفوضية. ومن خلال جهوده، استمر الزخم في إعادة اللاجئين الأفغان إلى أوطانهم، حيث عاد نحو مليون شخص إلى ديارهم – وهو أكبر عدد من العائدين خلال العام – على الرغم من استمرار عدم الاستقرار في أجزاء من البلد. وأسفرت عمليات مماثلة للإعادة إلى الوطن عن عودة الآلاف إلى موطنهم الأصلي في أنغولا والبوسنة والهرسك وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وليبريا ورواندا وسيراليون والصومال وسري لانكا. وساعد المكتب على إعادة توطين قرابة 30 000 شخص، مقارنة ب 26 000 شخص في عام 2003، وعمل على الحد من حالات انعدام الجنسية وحماية الأشخاص عديمي الجنسية الذين يقدر عددهم بأكثر من مليون شخص في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود المتضافرة للمفوضية، ظل الملايين من الآخرين – أي حوالي ثلثي اللاجئين العالميين – بعيدين عن متناول الحلول الدائمة، ولا يزالون يعانون من حالات طال أمدها، ولا سيما اللاجئون من ميانمار في بنغلاديش، والمواطنون البوتانيون اللاجئون النيبال والصحراويون في الجزائر . وكان ما يقدر بنحو مليوني مشرد داخليا في كولومبيا ومئات آلالف من النازحين والالجئين الاخرين بانتظار حلول في أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الاوسط. وفي كثير من الحالات، تفاقمت الأوضاع المعقدة أصلا بتدفقات جديدة للاجئين أدت أحيانا إلى حدوث حالات طوارئ واسعة النطاق، كما حدث في إقليم دارفور في السودان؛ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث فر 20 000 شخص من اندلاع القتال في مدينة بوكافو؛ وفي الصومال، حيث تسبب التوتر في فرار 19 000 شخص من ديارهم. وشملت التدفقات الخارجة الأخرى مواطني كوت ديفوار والعراق واليمن.

في إطار الجهود المتواصلة لتنفيذ مبادرة "الاتفاقية زائد" التي بدأت في عام 2003 للمساعدة على تعزيز التزام الدول والشركاء الآخرين بحل حالات اللاجئين من خلال خطط العمل المتعددة الأطراف، أنشأت المفوضية في حزيران / يونيه إطارا للتفاهم بشأن الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين، منهجية لتقييم الفجوات في القدرة على الحماية. وفي تشرين الأول / أكتوبر، أوصت وحدة التفتيش المشتركة، بعد استعراضها لإدارة شؤون المفوضية وإدارتها، باتخاذ تدابير لتحسينها، بما في ذلك تبسيط وترشيد هيكلها التنظيمي. وفي كانون الأول / ديسمبر، شجعت الجمعية العامة المفوضية على مواصلة تحسين نظمها الإدارية. وبغية تعزيز الحماية والحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين، اقترحت المفوضية إنشاء منصب مساعد مفوض (الحماية) للإشراف على الحماية ودور المكتب المتصل بالدعوة. وكجزء من عملية الاستعراض الجارية للمقر، أعادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين النظر في إجراءاتها الأمنية وقدمت توصيات لتحسينها، الأمر الذي يكمل التغييرات التي طرأت على نطاق الأمم المتحدة في ممارسات إدارة الأمن.

الفصل الثالث عشر

الصحة والغذاء والتغذية

في عام 2006، واصلت الأمم المتحدة تعزيز الصحة البشرية والأمن الغذائي، وتنسيق المساعدات الغذائية ودعم البحوث في مجال التغذية.

بحلول نهاية العام، كان ما يقرب من 40 مليون شخص يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية، وتوفي ما يقرب من 3 ملايين شخص نتيجة لأمراض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولم يظهر معدل الإصابة بالملاريا أي دليل على انخفاض معدلات الإصابة بالسل مع انخفاض ضئيل في معظم أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، فإن الملاريا والسل والأمراض الرئيسية الأخرى تلقت دعما سياسيا وماليا من المانحين، إلا أن التمويل السنوي ظل قصيرا. وفي محاولة لتحقيق هدف الأمم المتحدة الإنمائي للألفية المتمثل في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والبدء في عكس اتجاهه بحلول عام 2015، قررت الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى في حزيران / يونيه 2005 لدراسة القيود التي تعترض تحقيق الالتزامات المنصوص عليها في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي اعتمد أثناء دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين في عام 2001، وكان بمثابة مخطط للعمل العالمي لمكافحة الإيدز. ومن شأن نتائج ذلك الاجتماع أن تسهم بدورها في استعراض التقدم المحرز في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، المقرر عقده في الدورة الستين للجمعية العامة في عام 2005. ويواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الأنشطة الرامية إلى الوقاية من الإيدز ومكافحته، سعت إلى معالجة الازدواجية في الجهود وتجزؤ الموارد من خلال مبدأ "الثلاثة"، الذي اعتمد في اجتماع رفيع المستوى في واشنطن العاصمة. ومن خلال هذا المبدأ، اجتمع المانحون في الاجتماع المتفق عليه للتنسيق والعمل على تعزيز سياسة موحدة بشأن الإيدز على الصعيد القطري، والسعي إلى نظام تقييم وطني. وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يسترشد بها الحكومات في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في المرافق التمهيدية والإصلاحية.

دعما لعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، 2001-2010، دعت الجمعية العامة المجتمع الدولي إلى تخصيص أموال لتطوير أدوية جديدة لمكافحة الملاريا تكون فعالة ضد السلالات المقاومة للملاريا. ودعت الجمعية أيضا إلى تحسين السلامة على الطرق العالمية ودعت منظمة الصحة العالمية إلى تنسيق قضايا السلامة على الطرق داخل منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمكافحة التبغ، أودع في تشرين الثاني / نوفمبر الصك الأربعون للتصديق على اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، الذي جرى التفاوض بشأنه بين الدول الأعضاء في المنظمة قبل أكثر من أربع سنوات، مما يمكن من دخول المعاهدة حيز النفاذ في عام 2005.

قدم برنامج الأغذية العالمي 50 في المائة من المعونة الغذائية العالمية لهذا العام، ليصل إلى 113 مليون شخص في 80 بلدا. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة جهودها لتنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 الذي دعا المجتمع الدولي إلى الوفاء بتعهد القمة بتخفيض عدد الجياع إلى النصف بحلول عام 2015، وتعاونت مع منظمة الصحة العالمية، من بين أمور أخرى، للتصدي للفاشية الحالية لانفلونزا الطيور.

الفصل الرابع عشر

المراقبة الدولية للمخدرات

خلال عام 2004، أكدت الأمم المتحدة من جديد، من خلال لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات والجريمة، والمجلس الدولي لمراقبة المخدرات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التزامها بتعزيز التعاون الدولي وزيادة الجهود المبذولة للتصدي لمشكلة المخدرات في العالم. ركزت أنشطة المكافحة أساسا على تنفيذ خطة العمل لعام 1999 لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، الذي استخدم كدليل للدول الأعضاء في اعتماد استراتيجيات وبرامج للحد من الطلب غير المشروع على المخدرات من أجل تحقيق نتائج هامة بحلول عام 2008.

واصل المكتب تعزيز تعميم مسائل مراقبة المخدرات في أعمال منظمات الأمم المتحدة وتعزيز النظام الدولي لمراقبة المخدرات ودعم المجتمع الدولي في تحقيق الأهداف والتدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين بشأن مشكلة المخدرات العالمية، الذي عقد في عام 1998. وفي عام 2004، ساعد المكتب الدول على الامتثال للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وأيد الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في رصد تنفيذها. وساعدت أيضا الدول على إنشاء آليات جديدة للتنفيذ والنظم الوطنية لمعلومات تعاطي المخدرات وفي تحسين جمع البيانات وتحليلها. وتشمل محفظتها المتكاملة من البرامج العالمية والمشاريع الإقليمية والقطرية المساعدة التشريعية وبناء القدرات في معالجة المشاكل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والإرهاب. ورآز عمله على مجال سبل العيش المستدامة، وعزز أفضل الممارسات في مجال التنمية البديلة، وأيد المشاريع في المجالات الرئيسية لإنتاج المخدرات غير المشروعة.

أوصت لجنة المخدرات – وهي الهيئة الرئيسية المعنية بوضع السياسات في الأمم المتحدة التي تتعامل مع مكافحة المخدرات – عددا من مشاريع القرارات المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واتخذت قرارات بشأن خفض الطلب ومنع إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات وعرضها، والتعاون، وتعزيز آلية الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وفي تموز / يوليه، حث المجلس الحكومات على مواصلة الإسهام في الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب المشروعين للمواد الخام الأفيونية لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية. وطلبت إلى الدول الأعضاء أن تضع برامج لخفض العرض والطلب غير المشروعين على المنشطات الأمفيتامينية، ودعت المجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم المقدم إلى أفغانستان في تنفيذ استراتيجيتها لمكافحة المخدرات. وطلب المجلس إلى المكتب أن يدعم تعزيز استراتيجيات القضاء على محاصيل القنب، وأن يساعد البلدان الخارجة من الصراع في جهودها الرامية إلى مكافحة المخدرات.

قامت الهيئة بتحليل التفاعل بين العرض والطلب غير المشروعين على المخدرات، مع التشديد على ضرورة اتباع نهج متوازن ومتكامل. وواصلت الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الدولية الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات، وتحليل حالة المخدرات في جميع أنحاء العالم، واسترعاء انتباه الحكومات إلى مواطن الضعف في الرقابة الوطنية والامتثال للمعاهدات، وتقديم اقتراحات وتوصيات من أجل إدخال تحسينات على الصعيدين الوطني والدولي.

الفصل الخامس عشر

الإحصاءات

خلال عام 2004، واصلت الأمم المتحدة توسيع نطاق عملها في مجال الإحصاءات، وذلك أساسا من خلال أنشطة اللجنة الإحصائية والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. وفي آذار / مارس، أوصت اللجنة الإحصائية بإنشاء فريق خبراء للتركيز على الجولة المقبلة لتعدادات السكان والمساكن (2010)؛ وطلب توسيع نطاق الموقع الشبكي للشعبة الإحصائية؛ وأيدت مبادرتين جديدتين لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – برنامج رصد الموارد البشرية ونظام المعلومات الجغرافية إلى 1 000 برنامج للمدن. ورحبت بالنتائج التي توصل إليها الخبراء المعنيون بإحصاءات الصحة، ودعت إلى استعراض برامج الإحصاءات الصحية الدولية وإنشاء فريق عمل مشترك بين الأمانات. ووافقت اللجنة على إدخال تغييرات على برنامج عمل شعبة الإحصاءات للفترة 2004-2005، والإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2006-2007.

كما استعرضت اللجنة عمل فرق من البلدان والمنظمات الدولية في مجالات متنوعة من الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية ووضعت توصيات ومقترحات معينة.

الجزء الرابع
قضايا قانونية

الفصل الأول
محكمة العدل الدولية

في عام 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية تسعة أحكام ورأي استشاري واحد، وأصدرت 6 احكام وكان لديها 21 قضية خلافية وطلب واحد للحصول على رأي استشاري قدم لها. وفي خطاب بتاريخ 4 تشرين الثاني / نوفمبر موجه إلى الجمعية العامة، شدد رئيس محكمة العدل الدولية على دور المحكمة ومساهمتها في تعزيز وتطوير نظام قانوني دولي موحد، سواء من خلال الفصل في المنازعات الخلافية بين الدول أو بممارسة وظيفتها الاستشارية . وأشار إلى زيادة استخدام المحكمة من قبل الدول في السنوات الأخيرة، وأشار إلى أن المحكمة قد اتخذت خطوات إضافية لتحسين كفاءتها القضائية من أجل تلبية الطلب المتزايد والوفاء بمسؤولياتها القضائية.

الفصل الثاني

المحاكم والهيئات القضائية الدولية

في عام 2004، أنجزت المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991 التحقيقات المتبقية وقدمت بعد ذلك لوائح اتهام بارتكاب جرائم حرب، وبذلك تفي بأول ثلاثة مواعيد نهائية محددة في استراتيجية الإنجاز لعام 2002 لإنجازها

وكان الموعدان الأخيران الآخران لاستكمال المحاكمات الابتدائية بحلول عام 2008 وبقية أعمالها بحلول عام 2010. المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في الإقليم من رواندا

والمواطنين الروانديين المسؤولين عن الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في إقليم الدول المجاورة في الفترة من 1 كانون الثاني / يناير إلى 31 كانون الأول / ديسمبر 1994، ونقحت استراتيجية الإنجاز الخاصة بها واستندت إلى نفس الأهداف والغايات التي حددتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد اجتمعت اللجنة بالموعد النهائي الأول لإنجاز التحقيقات بحلول نهاية العام. وركزت المحكمتان جهودهما خلال السنة على تنفيذ المواعيد النهائية الأخرى في إطار إنجاز كل منهما الاستراتيجيات. وفي أيار / مايو وتشرين الثاني / نوفمبر، قدمت تقارير مفصلة عن التدابير المحددة المتخذة في هذا الصدد والعقبات المحتملة. وفي آب / أغسطس، شجعها مجلس الأمن على أن يظل على الطريق الصحيح لتحقيق المواعيد المستهدفة ذات الصلة.

في التطورات ذات العلاقة، وضع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تدابير لتعزيز عملياته وتبسيط إجراءاته تحت قيادة المدعي العام الجديد ورئيس جديد للادعاء العام، في حين أن رئيس قلم المحكمة، المكلف بدعم وتيسير عمل الأجهزة الأخرى للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في تنفيذ خطة عمل لإنفاذ الأحكام. وبذلت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أيضا جهودا لزيادة التعاون بين البلدان المعنية، مما أسفر عن عمليات اعتقال عديدة وعدد من المستسلمين الهاربين. وفي تشرين الأول / أكتوبر، أحيلت إلى المدعي العام في البوسنة والهرسك عمليات الاستعراض التي أجراها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والتي مكنت المحكمة من الإشراف على الملاحقات القضائية التي تقوم بها السلطات الوطنية بموجب اتفاق روما لعام 1996 (المعروف باسم "قواعد الطريق"). وفي تشرين الثاني / نوفمبر، انتخبت الجمعية العامة 14 قاضيا دائما لمحكمة يوغوسلافيا ليحلوا محل القضاة الذين تنتهي مدة عضويتهم في تشرين الثاني / نوفمبر 2005.

خلال السنة، حققت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا كامل عدد القضاة المخصصين التسعة، مما مكنها من بدء أربع محاكمات جديدة والاحتفاظ بسجلها الصادر في عام 2003 من خمسة أحكام محاكمة في غضون سنة واحدة. ولزيادة تيسير عملها، أنشأت المحكمة قسما للاستئناف في مكتب المدعي العام وعززت أنشطتها في مجال التعقب لكفالة اعتقال أكبر عدد ممكن من الهاربين في الوقت المناسب لتمكين المحاكمات من إتمامها قبل نهاية عام 2008.

الفصل الثالث

الجوانب القانونية للعلاقات السياسية الدولية

في عام 2004، ركزت المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشأها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، على تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في أن تصبح مؤسسة مستقلة ومصداقية للعدالة الجنائية الدولية. وشملت التطورات الهامة اعتماد نظام المحكمة الداخلي وإنشاء مكتب تنفيذي للمدعي العام. وفي تموز / يوليه، افتتح المدعي العام أول تحقيقات أجرتها المحكمة الجنائية الدولية تتعلق بالجرائم المزعومة التي تقع ضمن اختصاص المحكمة المرتكبة في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 4 تشرين الأول / أكتوبر، بدأ نفاذ اتفاق العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة، الذي وضع إطارا قانونيا لتعاونهما في الاضطلاع بمسؤولياتهما بفعالية. وفي كانون الأول / ديسمبر، دعت الجمعية العامة الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في نظام روما الأساسي إلى النظر في الانضمام إليها. وفي إجراءات أخرى، اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، التي أعدت اللجنة المخصصة التي أنشئت في عام 2000 لوضع الاتفاقية.

واصلت لجنة القانون الدولي دراسة المواضيع الملائمة للتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، واعتماد مشروع مبادئ توجيهية إضافية مؤقتا بشأن التحفظات على المعاهدات، كما هو الحال في مشاريع المواد المتعلقة بالحماية الدبلوماسية ومشروع المبادئ المتعلقة بتوزيع الخسارة في حالة الضرر العابر للحدود من الأنشطة الخطرة.

واصلت اللجنة المخصصة لاتفاقية قمع الإرهاب النووي واللجنة السادسة (القانونية) التابعة للجمعية العامة وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي وحل المسائل المعلقة المتصلة بإعداد مشروع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

واصلت اللجنة المخصصة لنطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية عام 1994 المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها النظر في اتخاذ تدابير لتعزيز النظام القانوني القائم للحماية لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

الفصل الرابع

قانون البحار

واصلت الأمم المتحدة في عام 2004 تعزيز القبول العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 واتفاقيتيها التنفيذيتين بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وتسهيل عمل المحكمة الدولية لقانون البحار.

عقدت المؤسسات الثلاث التي أنشأتها الاتفاقية، وهي السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري جلسات خلال العام.

كما أُقيمت مراسيم للاحتفاء بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية في 16 تشرين الثاني / نوفمبر 2004. وذكر الأمين العام أن التحدي الذي واجهته الدول والمنظمات خلال السنة هو تنفيذ أحكام الاتفاقية بالكامل في تشريعاتها وإداراتها وممارساتها اليومية وفي التعاون مع الدول الأخرى.

الفصل الخامس

قضايا قانونية أخرى

واصلت اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة في عام 2004 النظر، في جملة أمور، في المقترحات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين من أجل تعزيز المنظمة وتنفيذها أحكام الميثاق بشأن تقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات بموجب الفصل السابع.

واصلت لجنة العلاقات مع البلد المضيف معالجة شكاوى البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة. وشملت المسائل التي نوقشت مسائل النقل وقوف السيارات، والتأخير في إصدار التأشيرات، ولوائح السفر، وتسريع إجراءات الهجرة والجمارك.

واصلت اللجنة السادسة (القانونية) النظر في اتفاقية دولية لمكافحة استنساخ البشر لأغراض التكاثر وأوصت بإنشاء فريق عامل لوضع الصيغة النهائية لنص إعلان الأمم المتحدة بشأن الاستنساخ البشري.

اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الدليل التشريعي لقانون الإعسار وطلبت إلى الأمين العام أن يحيله إلى الحكومات والهيئات المهتمة الأخرى. وقررت اللجنة أن تنقح قانونها النموذجي بشأن اشتراء السلع والانشاءات والخدمات ليعكس الممارسات الجديدة، بما في ذلك الممارسات الناجمة عن استخدام الاتصالات الالكترونية في المشتريات العامة.

أحاطت الجمعية العامة علما بالتقدم المحرز نحو تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية.

الجزء الخامس

قضايا مؤسسية وإدارية وقضايا الميزانية

الفصل الأول

تعزيز وإعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة

في عام 2004، استكمل إلى حد كبير تنفيذ مقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام لمواصلة تحسين عمل المنظمة. وشملت الإنجازات الملحوظة مواءمة أنشطة المنظمة مع الأولويات المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية في عام 2000 وفي المؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينات، وهي عملية إعادة تنظيم رئيسية لإدارتين كبيرتين هما إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الجمهور المعلومات – وكذلك الإصلاحات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفيما يتعلق بالتخطيط والميزنة، استبدل إطار استراتيجي مدته سنتان الخطة المتوسطة الأجل التي مدتها أربع سنوات، وحققت نتائج طيبة. وأصبحت عمليات تخطيط البرامج وتخصيص الموارد أكثر اتساقا، وتبسيط عملية الاستعراض الحكومي الدولي.

في حزيران / يونيه، قدمت لجنة مؤلفة من 12 عضوا من الشخصيات البارزة أنشأها الأمين العام لاستعراض العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني في سياق إصلاح مون توصيات لتعزيز قدرة المنظمة على إشراك الجهات الفاعلة ذات الصلة في معالجة المشاكل العالمية. وفي كانون الأول / ديسمبر، أوصى الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي عين في عام 2003 لتقييم كيفية معالجة الأمم المتحدة للتهديدات الحالية، باتخاذ تدابير لتعزيز المنظمة، بما في ذلك إنشاء منصب نائب للأمين العام لمساعدة الأمين –جنرال لواء.

قررت الجمعية العامة أن تعقد في عام 2005 جلسة عامة رفيعة المستوى لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان الألفية. واعتمدت أيضا نصا يتعلق بتدابير أخرى لتنشيط عملها. وحث الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن على إحراز تقدم في النظر في جميع المسائل ذات الصلة بالمسألة. وفي حين تشدد الجمعية العامة على أهمية أعمال التقييم التي يضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فقد قررت أن تستعرض في دورتها الرابعة والستين (2009) مهام المكتب وإجراءاته المتعلقة بالإبلاغ.

الفصل الثاني

عمليات التمويل وبرامج الأمم المتحدة

بقيت الحالة المالية للأمم المتحدة تتحسن في عام 2004 رغم وجود بعد النقاط المثيرة للقلق. وبحلول نهاية العام، تضاعف تقريبا الأنصبة المقررة غير المدفوعة، مقارنة بعام 2003، وانخفض عدد الدول الأعضاء التي تسدد اشتراكاتها في الميزانية العادية بالكامل وفي حينها. وفي حين زادت النقدية الإجمالية زيادة طفيفة، ما زالت المنظمة ملزمة بالاقتراض من حسابات أخرى وما زالت تستخدم الاحتياطيات في نهاية السنة. وبلغت الأنصبة غير المسددة 2،9 بليون دولار، مقابل 1،6 بليون دولار في عام 2003، وبلغت الديون المستحقة للدول الأعضاء على القوات والمعدات المملوكة للوحدات 549 مليون دولار مقابل 449 مليون دولار في عام 2003.

في كانون الأول / ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة اعتمادات ميزانية منقحة لفترة السنتين 2004-2005 قدرها 900 173 608 3 دولار، أي بزيادة قدرها 800 977 428 دولار عن الاعتماد المنقح البالغ 100 196 179 3 دولار الموافق عليه في حزيران / يونيه، من أجل تعزيز إدارة الأمن في الأمم المتحدة. ودعت الأمين العام إلى إعداد ميزانيته البرنامجية المقترحة للفترة 2006-2007 على أساس تقدير أولي قدره 000 900 621 3 دولار.

نظرت لجنة الاشتراكات في منهجية حساب جداول الأنصبة المقررة في المستقبل، ومعايير التسويات المخصصة للأنصبة المقررة، والتدابير الرامية إلى تشجيع تسديد الاشتراكات المتأخرة في ميزانية الأمم المتحدة، بما في ذلك خطط التسديد المتعددة السنوات.

درست الجمعية أيضا الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة 2006-2007، الذي حل محل الخطة المتوسطة الأجل لمدة أربع سنوات، وأقر الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين لتلك الفترة.

الفصل الثالث

موظفو الأمم المتحدة

قدم الأمين العام تقريرا عن شروط الخدمة والتعويض لأعضاء محكمة العدل الدولية وقضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والقضاة المخصصين في كلتا المحكمتين؛ تعويضات أعضاء المحكمة الإدارية للأمم المتحدة؛ وإصلاح إدارة الموارد البشرية؛ تحسين التوزيع الجنساني في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ الترتيبات التعاقدية الجديدة؛ تكوين الموظفين؛ واستخدام الاستشاريين وفرادى المتعاقدين؛ تعيين رعايا الدول الأعضاء غير الممثلة والدول الممثلة تمثيلا ناقصا؛ استخدام الموظفين المتقاعدين؛ وتحسين مركز المرأة في منظومة الأمم المتحدة؛ تدابير خاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي؛ معلومات مستكملة عن التهديدات الموجهة ضد سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة؛ إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة؛ تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2003 بشأن خدمات إدارة الاستثمارات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة؛ معايير السفر بالطائرة؛ وإقامة العدل في الأمانة العامة؛ وعمل ودور الأفرقة المعنية بالتمييز والمظالم الأخرى؛ عمل مجلس الطعون المشترك؛ والاستقلال المالي للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة. وقدم الأمين العام أيضا، بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة، تقريرا عن التدابير الرامية إلى منع التمييز على أساس الجنسية أو العرق أو نوع الجنس أو الدين أو اللغة في الأمم المتحدة.

قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقييم تنفيذ أحكام الجمعية العامة المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، وتوافر المهارات في أسواق العمل المحلية التي تجرى بشأنها عمليات التوظيف الدولية لفئة الخدمات العامة، وقدم تقريرا عن الاستعراض الإداري لعملية الطعون في الأمم المتحدة. وأبلغت وحدة التفتيش المشتركة عن تنسيق النظام الأساسي للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة والمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

ولتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية المرتبطين بها، دعت الجمعية العامة جميع الحكومات والأطراف في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة إلى التعاون تعاونا تاما مع الأمم المتحدة لضمان وصول العاملين في المجال الإنساني بصورة آمنة ودون معوقات حتى يتسنى لهم أداء وتطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وامتيازاته وحصاناته وغير ذلك من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة في إطار تنفيذ ولاية عملية للأمم المتحدة.

الفصل الرابع

مسائل مؤسسية وإدارية

في عام 2004، واصلت الأمم المتحدة معالجة المسائل الإدارية والمؤسسية لضمان كفاءة أداء المنظمة. استأنفت الجمعية العامة دورتها الثامنة والخمسين ودورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة؛ افتتحت الدورة التاسعة والخمسين في 14 أيلول / سبتمبر. ومنحت الجمعية مركز المراقب لمنظمة شنغهاي للتعاون، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وحددت الجمعية أيضا طرائق لمشاركة الكرسي الرسولي في العمل.

عقد مجلس الأمن 216 اجتماعا رسميا لمعالجة الصراعات الإقليمية وعمليات حفظ السلام وغيرها من المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين. ودرست الجمعية مرة أخرى مسألة توسيع عضوية المجلس.

وقد عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى دوراته التنظيمية والموضوعية، اجتماعا خاصا رفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز (مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ومنظمة التجارة العالمية.

نظرت لجنة المؤتمرات في طلبات إدخال تغييرات على جدول الاجتماعات لعام 2004 وطرق تحسين استخدام خدمات المؤتمرات ومرافقها. ولاحظت الجمعية التقدم المحرز في إنشاء فرقة عمل لإجراء دراسة شاملة لمعايير عبء العمل وقياس الأداء بغية تقديم توصية إلى الجمعية بشأن منهجية شاملة. وطلبت إلى الأمين العام أن يضع جميع الخيارات لحل مسألة الإطار الزمني لتقديم المحاضر الموجزة، وأن يواصل تطوير مهام النظام الإلكتروني لتخطيط الاجتماعات وتوزيع الموارد ومفهوم إدارة الوثائق الإلكترونية.

قدم الأمين العام تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية لتجديد مجمع الأمم المتحدة، بما في ذلك العرض المقدم من البلد المضيف للحصول على قرض لهذا الغرض وغيره من خيارات التمويل، وعلى التعاون بين الأمم المتحدة والمدينة ولاية نيويورك بشأن ترتيبات توفير حيز مؤقت خلال تلك الفترة. كما قدم تقريرا عن تنفيذ النظام الموحد لإدارة الأمن للأمم المتحدة وتمويله.

في 23 كانون الأول / ديسمبر، قررت الجمعية العامة أن يظل البند المعنون "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة" للنظر فيه خلال دورتها التاسعة والخمسين المستأنفة (2005) (القرار 552/59).